الجزء الثالث

التجارة
والاقتصاد العالمى والعولمة

٢٠ ـ تحسين التجارة الماليزية-الصينية(*)

بدأت التجارة بين ماليزيا والصين منذ فجر التاريخ. فى العصور الأولى، تكونت صادرات ماليزيا من منتجات الغابات بما فيها مواد الصقل الطبيعية والصمغ، بينما صدَّرت الصين إلى ماليزيا المشغولات المصقولة والسيراميك والحرير والأعشاب الطبية الصينية، إلخ. ثم بدأ الصينيون ـ مع ازدياد عدد من هاجر منهم إلى ماليزيا واستقر فيها ـ فى استيراد الأغذية المُملَّحة والمُجفَّفة أيضًا. نمت التجارة بدون أى حوافز أو مجهودات من قِبَل أية من الحكومتين.

عندما نما المطاط بكثرة فى ماليزيا، تمت إضافته إلى قائمة المنتجات الماليزية المُصدَّرة إلى الصين. كان حجم التجارة قبل تبنى الصين لنظام السوق الاشتراكى ضئيلاً. ولكن ازداد حجمه بشكل هائل بعد تغيُّر النظام ونمو ثروة المستهلكين الصينيين. على الجانب الآخر، مع تقدُّم نهضة ماليزيا الصناعية، ازدادت الصادرات الماليزية إلى الصين من المنتجات المُصنعَّة خاصة الإلكترونيات. افترض الكل بسذاجة أن الصين سوف تظل اقتصادًا زراعيًّا، وسوف تستمر فى استيراد المنتجات المُصنعَّة إلى الأبد. لقد ظن الماليزيون كذلك أيضًا ووجهَّت ماليزيا نفسها نحو التصدير إلى السوق الصينى.

ولكن الصين اليوم قد أصبحت مصنعًا هائلاً. تُضَاف منتجات مُصنَّعة كل يوم إلى قائمة المنتجات التى تُصدِّرها الصين إلى العالم بما فيه ماليزيا بالطبع. لم تصبح هذه المنتجات ذات جودة عالمية فقط ولكن أصبحت أيضًا ذات أسعار تنافسية جدًّا. بهذا ازداد حجم واردات ماليزيا من الصين عدة مرات، بدا أنه سيكون هناك ميل كبير فى التجارة لصالح الصين لولا أن الصين الأكثر ثراء بدأت فى استيراد زيت النخيل، إلخ، من ماليزيا.

بما أن الصين قادرة على إنتاج كل المنتجات المُصنَّعة التى تحتاجها، فالبديهى أنه لن

(*) خطاب ألقاه بمناسبة تلقى درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة تسينجهوا، پكين، فى ٢١ إبريل ٢٠٠٤م.

تكون هناك منتجات ماليزية مُصنَّعة مُصدرَّة إلى الصين. ولكن من الغريب أن ماليزيا لا تزال قادرة على تصدير عدد كبير من المنتجات الماليزية المُصنَّعة إلى الصين، من بينها المنتجات الإلكترونية والمُكوِّنات، وقد بلغت قيمتها ٦,٤ مليارات دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٣م.

من الغريب أنه بالرغم من أن الصين قادرة على تصنيع كل شىء تحتاج إليه، فإن قيمة التجارة بين الصين وماليزيا فى ازدياد مستمر. فى عام ٢٠٠٠م بلغت قيمة إجمالى التجارة بينهما ٦,٢ مليارات دولار أمريكى، و ازداد هذا الرقم فى عام ٢٠٠٣م إلى ١٣,٢ مليار دولار أمريكى. السبب وراء ذلك بالطبع هو نمو ثروة المستهلكين الصينيين. لقد أصبح ذلك النمو كبيرًا وسريعًا إلى درجة أنه سيُغيِّر من شكل التجارة فى العالم.

يبلغ تعداد سكان الصين ١,٣ مليار نسمة. هذا العدد أكبر من عدد سكان أوروبا وأمريكا الشمالية مجتمعيْن. حتى لو كان متوسط دخل الفرد فى الصين أقل مما هو عليه فى ماليزيا ـ وهو حاليًّا فى ماليزيا حول ٤٠٠٠ دولار أمريكى ـ فإن الناتج المحلى الإجمالى (GDP) للصين كبير جدّا. لا بُدَّ أن يكون حجم استهلاك الصينيين هائلاً كذلك.

ولكننا نشهد مؤخَّرًا الصين تنمو بمعدل ١٠٪ وأكثر سنويًّا. حتى الأزمة المالية الآسيوية لم تؤثِّر على نمو الصين بدرجة كبيرة. وقد ظهر تأثير ذلك النمو ليس فقط فى ماليزيا ولكن أيضًا فى اقتصاد العالم وشكل التجارة. على سبيل المثال، يوجد اليوم نقص عالمى فى الصلب. تستهلك الصين ٢٥٠ مليون طن من الصلب فى الوقت الحاضر. تستورد الصين جزءًا كبيرًا من استهلاكها من العالم الخارجى، وبهذا فمن الطبيعى أن تزداد أسعار الصلب.

ولكن الصين تستهلك كميات هائلة من الوقود والغاز للطاقة ولصناعات بتروكيماوية سريعة النمو. تحتاج الصين إلى كميات هائلة من الأخشاب ومواد البناء. حتى لو حاولت الصين إنتاج كل هذا بمفردها فلن يكون ذلك كافيًا. وعندما تستورد الصين فإن دولاً مثل ماليزيا سوف تزيد من صادراتها.

ولكن استهلاك الصينيين لا يزال بعيدًا عن بلوغ حده الأقصى. فى الواقع هو اليوم لا يزال أقل من مثيله للماليزيين. من الواضح أنه سينمو. ربما لا ينمو متوسط دخل الفرد

بسرعة، ولكن الناتج المحلى الإجمالى لـ١,٣ مليار نسمة سوف يكون هائلاً حقًّا. ومع هذا الناتج المحلى الإجمالى الهائل سوف تستورد الصين أكثر وأكثر من العالم الخارجى، بما فيه ماليزيا، وسوف تكون الصين هى المُحرِّك الرئيسى لنمو اقتصاد العالم.

إننا لسنا غرباء أو بعيدين عن الصينيين فى ماليزيا. إنهم يعملون بجد شديد ويتمتعون بالمهارة والذكاء. إنهم يكتسبون أسرار الصنعة بسرعة كبيرة وتجرى موهبة أداء نشاطات الأعمال فى دمائهم. سوف تساعد هذه الصفات على نمو الصين، ويمكن أن تصنع الصين أى شىء يحتاجه العالم، وسوف تنتجه بأسعار مُنخفِضة على غير حساب الجودة. سوف يمكنها أن تُغرِق أسواق العالم كما أغرقت اليابان أسواق العالم من قبل. ولكن إلى متى ستحافظ الصين على ميزتها التنافسية القوية؟ إذا وضعنا فى حساباتنا عدد سكان الصين الهائل، فسوف تحافظ عليها لوقت طويل فعلاً. ولكن فى النهاية، سوف تزداد الأجور والاستهلاك. حتى مع زيادة تكلفة الإنتاج فى الصين فسوف يزداد استهلاك سكانها النامية دخولهم. هكذا فإن النمو فى صادرات الصين سوف يقل قليلاً، ولكن استهلاكها، وبالتالى وارداتها، سوف تزداد بسرعة أكبر.

إننى لن أتحدث عن التداعيات السياسية للصين بعدما يزداد ثراؤها. ولكن فى ماليزيا سوف يعنى ذلك زيادة كبيرة فى الطلب لعدد من المنتجات الماليزية، منتجات لا تستطيع الصين أن تنتجها بالكميات التى تحتاجها.

تنتج ماليزيا زيت النخيل، وهو شىء لا تستطيع الصين أن تنتج كفايتها منه اليوم. إننا أكبر مُنتِج لزيت النخيل فى العالم. إننا ننتج ١٣ مليون طن سنويًّا، ولكننا نستطيع إنتاج المزيد. تستهلك الصين حاليًّا ٣ ملايين طن، نصفهما من ماليزيا.

سوف تتغير طريقة حياة المستهلكين الصينيين مع ازدياد ثرائهم. قبل التحديث كنت تدعك السمكة بالزيت لتُقلِّل من استهلاك زيت الطبيخ. أما اليوم فأنت تقلى هذه السمكة بأن تغمرها فى وعاء من الزيت، ومن المُرجَّح أنك تتخلص بعد ذلك من الزيت المُستخدَم. سوف يحتاج القلى بالغمر لـ١,٣ مليار نسمة إلى كثير من زيت النخيل و يمكن أن تتوقع ماليزيا أن تنتج وتُصدِّر المزيد إلى الصين.

سوف تحتاج إلى وقود وكهرباء للتسخين وللسيارات.أنتجت الصين بالفعل ٣ ملايين سيارة فى عام ٢٠٠٣م. من غير المُستبعَد أن يبلغ حجم مبيعات السيارات فى الصين ١٠ ملايين سيارة سنويًّا. لا تنتج ماليزيا الكثير من النفط، ولكن بجمعه مع إندونيسيا يكون لدينا مخزون هائل من الغاز.

فى مرحلة ما سوف يبلغ احتياجك للغاز جدًّا مرتفعًا، لدرجة أنه سيكون مجديًا لماليزيا ولإندونيسيا أن تضخا الغاز إلى الصين. سوف يكون الغاز بكونه طاقة نظيفة الوقود المُفضَّل إذا كانت الصين لتبتعد عن التلوث الناتج عن حرق الوقود أو البترول. باستخدام الغاز لتوليد الطاقة، يمكن طرح البترول لاستخدام السيارات.

حتى إذا أنتجت الصين كل ما تحتاجه من منتجات مُصنَّعة، سوف يطالب السكان أو المستهلكون الأثرياء المعقَّدة طلباتهم بمنتجات مُستورَدة على سبيل التغيير. تنتج ماليزيا عددًا من المنتجات الأشهر فى العالم. ووصلت مبيعات منتجات ماليزيا الخاصة إلى أرقام كبيرة بالفعل فى أكثر الأسواق تعقيدًا فى طلباتها.

سوف يرغب المزيد والمزيد من الصينيين فى السفر. يزور ماليزيا فى الوقت الحاضر أكثر من نصف مليون صينى سنويًّا. من المؤكد أن هذا الرقم سوف يقفز ويزداد كثيرًا. سوف تساعد الأرباح من السائحين الصينيين على معادلة تأثير واردات ماليزيا من الصين.

على الرغم من أن لدى الصين بعضًا من أفضل الجامعات والمعاهد العلمية فى العالم فإنها لن تنجح فى ملاحقة طلب الصينيين المتزايد على التعليم الجيد. إن غالبية الطلبة الأجانب الدارسين فى جامعات ومعاهد ماليزيا هم صينيون من الصين بالفعل. تُدرِّس الجامعات الماليزية بالإنجليزية ويبدو أن ذلك عنصر جذب إضافى لصالح الجامعات الماليزية. بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع الصينى الكبير فى ماليزيا يزيل شعور الصينيين بالغربة. كما تتوسع الجامعات الماليزية وتتواءم مع المعاهد العلمية الأجنبية الشهيرة لكى تُقدِّم تعليمًا عالى الجودة للصينيين وللطلبة الأجانب الآخرين.

بقدر ما ستكون الصين المركز الصناعى للعالم، فإنها ستكون أيضًا أكبر سوق فى العالم للمُكوِّنات وللمواد الخام لتغذية صناعاتها المُتكاثِرة. إن دخول الصين فى منظمة التجارة العالمية (WTO) سوف يعنى انفتاح السوق الصينى لمنتجات الدول الأخرى.

سوف يلعب ذوق المُستهلِك دورًا كبيرًا فى زيادة واردات الصين فى وقت حاجة الصناعات الصينية المُتعطِّشة نفسه إلى كميات هائلة من المواد الخام. ستزداد التجارة العالمية عمومًا ومن المؤكد أن التجارة بين الصين وجنوب شرق آسيا سوف تنمو بأسرع من نمو تجارة الصين مع العالم.

لقد أصبح تنفيذ الأعمال من الباطن أمرًا مقبولاً. بينما من المُرجَّح كثيرًا أن دولاً كثيرة ستتلقى أعمالاً من الصين، فإن الصناعات الصينية هى الأخرى سوف توزع أعمالاً ومن المؤكد أن ماليزيا ودول جنوب شرق آسيا سوف تستفيد من ذلك.

الصين اليوم دولة منخفضة التكاليف. الأجور فى الصين قليلة مقارنة بالدول المتقدمة وحتى مقارنة بدول مثل ماليزيا. ولكن كما قلت، فإن الأجور والتكلفة المنخفضة فى الصين لن تظل ميزة الصين التنافسية إلى الأبد.

كانت اليابان مُنتِجًا منخفض التكالف ذات يوم. ولكن وَجَب على اليابان مشاركة ازدهارها مع عمالها فزادت الأجور. زاد ثمن المنتجات الغذائية اليابانية إلى درجة أن كيلو اللحم من النوع الجيد يساوى ثمن بقرة كاملة فى ماليزيا. كان لا بُدَّ من نسبة ربح كبيرة لتعادل التكلفة المتزايدة للأجور. لقد أصبحت اليابان اليوم من أغلى الدول فى المعيشة، وجعلها ذلك سوقًا سهلة أمام الواردات. بالإضافة إلى ذلك فإن فائض الميزان التجارى المستمر لصالح اليابان على حساب الدول ذات العِرْق الأوروبى قد أدى إلى ضغوط لإعادة تقييم الين اليابانى أمام العملات الأجنبية. أجبر ميثاق بلازا أن يزداد الين قوة على حساب الدولار الأمريكى. بالرغم من أن المنتجات اليابانية لا تزال تنافسية فقد اضطُّرت صناعات يابانية كثيرة إلى الانتقال إلى دول قليلة التكلفة مثل ماليزيا.

لا أظن أن الأجور فى الصين سوف تصبح أكبر من مثيلاتها فى ماليزيا فى وقت قريب. ولكن فى النهاية سوف تزداد تكلفة الإنتاج فى الصين. سوف تكون هناك ضغوط على الصين لإعادة تسعير عملتها أو تعويمها لأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدى إلى تحكم حكومى أقل فى سعر العملة.

إننا نشهد بالفعل زيادات فى الأجور فى الحزام الصناعى الساحلى فى الصين. سوف ينتشر ذلك فى الداخل، فالحكومة الصينية نفسها حريصة على اتجاه الداخل

للتصنيع. مع مرور الوقت سوف تقل ميزة الصين التنافسية أولاً أمام الدول الأكثر فقرًا فى جنوب شرق آسيا، ثم الدول متوسطة الدخل مثل ماليزيا. عندما يزداد سعر العملة سوف تصبح المنتجات الصينية أغلى كما ستصبح الواردات أرخص، وسوف تخلق الدخول الأكبر فى الصين طلبات للواردات.

فى هذه المرحلة قد تصبح ماليزيا قادرة على تصدير المنتجات المُصنَّعة مرة أخرى إلى الصين، بالإضافة إلى كميات كبيرة من زيت النخيل والمطاط والغاز. لن يستقر طلب الصين إلا بعد مرور وقت طويل. حتى إذا انخفض معدل النمو السكانى فى الصين إلى ١٪ سوف تكون هناك زيادة قدرها ١٣ مليون نسمة سنويًا، أى نصف عدد سكان ماليزيا. وسوف تؤدى احتياجاتهم إلى زيادة الطلب. إذا حدثت بالإضافة إلى ذلك زيادة فى متوسط الدخل ليصبح قريبًا من أقل الدول المتقدمة دخلاً فسوف يصبح الطلب على كل شىء هائلاً.

حتى بعد مشروع المُنخفَضات الثلاثة(*) ومع اكتمال محطات الطاقة النووية الجديدة فإن الطلب على الطاقة سوف يزيد عن المُتوافِر. تستخدم الصين اليوم كميات كبيرة من الطاقة لاستخدام مُصهرات الألومنيوم، وفى ذلك فاقد لأن مصهرات الألومنيوم ستكون غير اقتصادية للصين المُفتقِدة للطاقة.

سيتوجَّب وقف تشغيل المصهرات وسوف يتوجَّب على الصين أن تستورد كميات كبيرة من الألومنيوم.

تتمتع ماليزيا بإمكانية توليد قدر عظيم من الطاقة الكهرومائية. إننا نبنى حاليًا سد باكون، والمقاولون لبنائه صينيون. يمكن لباكون، بطاقة ٢,٤٠٠ ميجاوات، أن يوفر الطاقة اللازمة لعدد من مصهرات الألومنيوم. ولكن ولاية ساراواك فى ماليزيا قادرة على توليد طاقة كهرومائية أكبر. يمكن باستخدام التكنولوچيا الجديدة تقليل الضرر للبيئة إلى أقل درجة. من المنطقى أن تحصل الصين على احتياجاتها من الألومنيوم من ماليزيا، من مصهرات يمكن أن تتملكها الصين جزئيًّا.

(*) مشروع المنخفضات الثلاثة: هو مشروع بناء أكبر سد كهرومائى فى العالم، فى مقاطعة هوباى بالصين. بدأ العمل فيه فى عام ١٩٩٣م ومُخطَّط أن يبدأ تشغيله بالكامل فى عام ٢٠٠٩م ـ المترجم نقلاً عن موسوعة ويكيپيديا.

تم تبوير مساحات هائلة من ماليزيا عن طريق الاقتطاع والحرق. أنصار البيئة ـ الذين أخطؤوا الصواب ـ يدعمون الاقتطاع والحرق لأنهم يعتقدون فى الحفاظ على طريقة الحياة الأوَّليَّة للسكان الأصليين. إنهم لا يريدون أن يصبح هؤلاء الناس متعلمين وأن يكسبوا رزقهم من خلال طرق أقل ضررًا. أصبحت هذه المساحات بائرة وغير مُنتِجة وداعمة لطريقة حياة السكان الأصليين فى ولايات جزيرة بورنيو الداخلية.

لو تمت زراعة هذه المساحات بالنخيل والأشجار سريعة النمو يمكن لماليزيا أن تُصدِّر زيت النخيل والأشجار إلى الصين. سوف يحصل الفقراء بذلك على دخل من أرضهم غير المُنتِجة حاليًّا ويكسبون فى الوقت نفسه دخلاً جيدًا من العمل فى الأرض أو فى أعمال أخرى. بالإضافة إلى ذلك فإن الغابة ستتجدد وتصبح مكسوَّة بالأشجار مرة أخرى. نعم لن تكون تلك الأشجار هى نفسها الأشجار الاستوائية المتينة التى تشتهر ماليزيا بها. ولكن مع ذلك فستصبح المساحات البائرة حينئذ مغطاة بالأشجار. العقبة الوحيدة أمام إعادة تشجير المساحات هى أنصار البيئة الذين يريدون الحفاظ على طريقة الحياة البدائية للسكان الأصليين لكى يستطيعوا تطبيق علم خصائص الشعوب عليهم، وأن يكتبوا رسائل لنيل شهادات الدكتوراه.

إننا لا نريد أن نزيل غاباتنا إلا لخلق مساحات للمعيشة، ولكن هذه المساحات التى تم إخلاؤها تحتاج إلى إعادة تشجيرها، كما يجب وقف الاقتطاع والحرق. لن تقتصر الفائدة على توفير الأخشاب الماليزية للصين، ولكن العالم سيستفيد من الإدارة الجيدة للأرض الماليزية. وبالطبع يمكن أن تستمر ماليزيا فى كونها ملقى قمامة العالم المتقدم من الكربون المُلوِّث بعد إعادة التشجير.

لا تتبع التجارة نَمَطًا ثابتًا إلى الأبد. وستتغير طبيعة ومكونات التجارة. كما ذكرت سابقًا، كانت صادرات ماليزيا إلى الصين مُكوَّنة من منتجات الغابة كالأشجار ذات النكهة والزينة الطبيعية والصمغ. إننا نصدِّر اليوم منتجات مُصنَّعة ومُكوِّنات بالإضافة إلى المطاط وزيت النخيل والغاز. من المُرجَّح أن تنخفض نسبة المنتجات المُصنَّعة من صادرات الصين بمعدل ثابت مع تحول الصين الصناعى. يمكن أن ترتفع النسبة فيما بعد.

ولكن الموقف فى الصين نفسها سيتغير مع زيادة ثراء الصينيين. سوف تتغير

احتياجاتهم ونمطهم المعيشى. سوف يتغير متوسط أعمارهم كذلك. سيؤثر كل ذلك على تجارة الصين مع العالم ومع ماليزيا.

يمكننا أن نتنبَّأ ببعض التغييرات وأن نعمل من أجل استغلال فرصة تلك التغييرات. ولكن توقعات تلك التغييرات لن تكون دائمًا مصيبة.

أحد الأمثلة البارزة على ذلك هو قرار مُصنِّع لطائرات أمريكية أن ينتج طائرات ضيقة الجسد متوسطة الحجم فى الصين بالتعاون مع الصينيين خلال الأيام الأولى للتحديث فى الصين. لقد ظنوا أن الصين ستحتاج إلى هذه الطائرات الصغيرة نسبيًا من أجل السفر الداخلى.

ولكن النقل الجوى فى الصين تطوَّر بسرعة مذهلة وعلى نطاق واسع، بحيث إن الصين أصبحت تحتاج إلى أضخم الطائرات حتى للسفر الداخلى. كانت نتيجة ذلك أن الشركة التى توقعت ذلك التوقع الخاطئ قد خسرت تمامًا. من المُؤكَّد أن التنبؤات والتوقعات هى فى أفضل أحوالها تخمينات ذكية.

إننا لا نستطيع أن نتنبأ بالتغييرات فى اقتصاد الصين والتجارة العالمية بدقة. ولكن التغيير سيأتى. يوجد شىء واحد مؤكد على كل حال، وهو أنه أيًّا ما تحتاجه الصين سوف يكون على نطاق واسع، وسوف يكون باستطاعة ماليزيا تلبية بعض هذه الاحتياجات إذا استعدت لتلبيتها.

أما بالنسبة للباقى فسوف يتوجَّب علينا أن نكون مُتيقِّظين، وأن يكون رد فعلنا تجاه تطور احتياجات الصين بأسرع ما يمكن. تعرف ماليزيا الصينَ جيدًا. لدينا عدد كبير من المتحدثين باللغة الصينية فى ماليزيا. لا شك أنهم سوف يشحذون حواسهم لترقب التغييرات حين حدوثها فى الصين لكى تستطيع ماليزيا التعامل معها بسرعة. ويمكنك أن تكون واثقًا أنه فى أى وقت تظهر فرصة لمزيد من التجارة مع الصين فسوف يحاولون أن يستغلوا تلك الفرصة.

يبلغ عدد سكان ماليزيا ٢٥ مليون نسمة فقط، ولكنها تحتل المركز الـ١٧ على العالم من حيث حجم التجارة الخارجية. تبلغ قيمة التجارة الماليزية ضعفى قيمة الناتج

المحلى الإجمالى. إنها تبحث باستمرار عن أسواق ورفقاء تجاريين. تعتقد ماليزيا أن الصين سوف تصبح طرفًا تجاريًّا رئيسيًّا فى المستقبل. لا يمكن أن نتنبَّأ بالضبط بالمنتجات التى ستزيد من حجم التجارة بين ماليزيا والصين، ولكننا نعلم أن حجم التجارة الممكن عظيم، وأن كلتا الدولتين ستستفيد منه. كل ما نحتاج إليه هو أن نطرق الحديد وهو ساخن بأن نستغل الفرص فور ظهورها، بالإضافة إلى العمل على خلق تلك الفرص.

أخيرًا، بينما يجب أن نسمح بأن تأخذ الأمور مجراها الطبيعى وأن تنمو التجارة بين الصين وماليزيا بشكل طبيعى، فيجب علينا أيضًا أن نفعل كل ما بوسعنا من أجل زيادة النمو. يمكننا أن نفعل ذلك باستشارات كثيرة وبتملك آلية مستديمة تستطيع التغلب على العقبات البيروقراطية و تستطيع أن تبادر بتسهيل النمو.

٢١ ـ آسيا تبحث عن كسب متبادل:
آسيا منفتحة على العالم(*)

دَرَجت الدول الآسيوية فى الماضى البعيد على أن تكون منطوية على نفسها ومعزولة. هكذا أصبحت كوريا تُعرَف بالمملكة المنطوية، كما أغلقت اليابان أبوابها عن التجارة الأجنبية حتى أرغمها الكومودور بيرى وسفنه على فتحها. توجَّب على الصين أيضًا أن تنفتح للتجارة الخارجية، بما فيها الأفيون مما نتج عنه فى النهاية ما عُرف بحرب الأفيون(**). أصبحت شنغهاى بعد ذلك مدينة وميناء عالميًّا، كما انفتحت موانى صينية أخرى على العالم.

فى بقية آسيا لم يكن هناك كثير من الخيارات. ربما أرادت الدول الآسيوية أن تبقى التجار الأجانب خارجها ولكن كان الضغط مُتواصِلاً لكى تنفتح ولكى تقيم مراكز تجارية فى بلادها، وفى النهاية وصل الأمر إلى أنه تم استعمار بعضها لتسهيل التجارة.

جاء الضغط من أجل فتح الدول الآسيوية لأبوابها من الأوروبيين وحدهم تقريبًا. لقد قادت التجارة وفرص اكتساب الثروة الأوروبيين إلى الذهاب بعيدًا فى استخدام مُتكرِّر لطرق غير مقبولة من أجل تحقيقها. بكل تأكيد لم تكن هذه معادلة ذات كسب مُتبادَل بالنسبة لآسيا على الرغم من أن النتيجة كانت آسيا أكثر انفتاحًا بكثير على العالم. لا تزال الضغوط على آسيا من أجل الانفتاح مستمرة. لا يزال الأوروبيون يريدون زيادة تجاراتهم وثرواتهم. ولكن اليوم أصبح استخدام القوة المادية أكثر نُدرة. اليوم تم استحداث أفكار وطرق جديدة تؤدى إلى ازدياد انفتاح الدول الآسيوية وغيرها على التجارة الأوروبية.

(*) خطاب ألقاه فى منتدى بواو فى مؤتمر آسيا ٢٠٠٤م السنوى، فى إقليم هاينان، فى الصين الشعبية، فى ٢٤ إبريل ٢٠٠٤م.

(**) عانت إنجلترا من العجز الهائل فى التبادل التجارى بينها وبين الصين، فصدرت الأفيون للصين، فلما صادرته الحكومة الصينية، دخلت القوات العسكرية الإنجليزية لفرضه، بل وطالبت بتعويض من الحكومة الصينية، وكان كذلك فى منتصف القرن التاسع عشر ـ المترجم.

تدور العولمة والتجارة الحرة بالطبع على فتح أسواق الدول للتجارة. تم اتخاذ إجراءات الديمقراطية، والشفافية، ومعايير الأعمال وحتى حقوق الإنسان من أجل تحقيق ذلك الغرض. إذا لم يكن هناك كسب من التجارة الدولية فلن يتم طرح كل هذه الموضوعات. لهذا فلن تكون النتيجة دائمًا هى التجارة العادلة إلا إذا قامت الدول الآسيوية ـ وهى ثانية أكبر مجموعة تجارية بعد الدول الأوروبية ـ بالعمل على إعادة هيكلة النظام وعلى وضع القواعد للتجارة الدولية.

لا شك أنه يمكن للتجارة أن تُثرى الشعوب. بالتأكيد كان ثراء ونماء الدول الأوروبية نتيجة التجارة فيما بينها البعضَ وبينها وبين باقى العالم. ولكن فى الماضى حصد الأوروبيون الثروة بأكثر من شركائهم فى آسيا وإفريقيا. هذا ظلم عظيم. يجب أن تكون هناك مساواة فى التجارة وأن تؤدى إلى كسب مُتبادَل وأن تُثرى جميع المساهمين فيها. إذا كان لآسيا أن تتجنَّب الخسارة مرة ثانية، يجب عليها إذًا أن تقوم بدور فى تشكيل التجارة العالمية فى المستقبل. يجب على آسيا أن تفعل ذلك لأن من بين كل شركاء أوروبا تتمتع آسيا، وآسيا فقط بالقوة والقدرة على التفاوض حول ضوابط التجارة مع الأوروبيين.

يجب على آسيا ألا تغلق الباب على نفسها. يجب أن تكون منفتحة. يجب أن تكون مستعدة للتجارة والاستثمار، وفى المقابل أن تتلقى استثمارات أجنبية. ولكن يجب عليها أن تضمن أن تكسب من انفتاحها بقدر مكسب شركائها من الدول الأوروبية.

العقبة الأولى أمام آسيا هى عدم قدرتها على التحدث بصوت واحد. كما نعلم فإن آسيا لا تتكون من عنصر واحد. الشعوب الآسيوية متنوعة جدًّا عرقيًّا وثقافيًّا وفى درجة تقدمها. بعضها متقدم ومتطور بينما كثير منها شديد الفقر والتخلف. بين هذا وذاك هناك عدد كبير فى مراحل مختلفة من مراحل التنمية. لن ينفع أن تتجاهل دول آسيا الثرية فاقةَ الفقراء تمامًا. إذا كان هدفنا هو تحقيق كسب مُتبادَل بالنسبة لآسيا، يجب أن نتأكد من أن الدول الآسيوية الفقيرة ستستفيد هى الأخرى من جهودنا.

كون آسيا خليطًا يجعل من الصعب على الدول الآسيوية أن ترسم مُستَقبلاً فيه تساوٍ فى الفوائد. تَعتبِر الدول الآسيوية الأكثر تقدمًا نفسها بالفعل فى مصاف وفى

جانب الدول الأوروبية المتقدمة. سوف يضعف ذلك بالطبع من الدول الآسيوية الأقل تقدُّمًا عندما تجاهد من أجل شروط تجارية عادلة.

لذا يجب على الآسيويين أن يتغلبوا على اختلافاتهم، وأن يترابطوا فى بحثهم عن حل ذى كسب مُتبادَل. يجب على الدول الآسيوية الأكثر رخاء أن تستمع للدول الآسيوية الأكثر فقرًا فى منتديات آسيوية خالصة، وأن يتعاونوا فى حل مشكلاتهم فى المنتديات الدولية ـ خاصة منظمة التجارة العالمية. كما نعلم جميعًا فإن كثيرًا من الدول الفقيرة ليست حتى عضوًا فى منظمة التجارة العالمية. يجب على الدول الآسيوية الأعضاء فيها أن تنهض بقضية الدول الآسيوية جميعًا.

إذا تحلت الدول الآسيوية ببعض الاتحاد فعندها فقط نكون مؤهلين للتحدث عن معادلة كسب مُتبادَل بالنسبة لآسيا. لن ينفع أن تتحدث الدول الآسيوية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية عن نفسها فقط مع وضع عينها على مصالحها الشخصية وحدها. لا يمكن أن ندَّعى أننا نعمل من أجل صالح آسيا إذا كنا نسعى ونعمل من أجل مصلحة بلادنا أو منطقتنا فقط.

تشترط علينا منظمة التجارة العالمية إصلاحات ليس فقط فى ناحية التجارة الدولية ولكن أيضًا فى التجارة الداخلية. ولكن يجب أن نأخذ فى حسابنا الاختلافات فى الثقافة والاستعداد على استيعاب وممارسة أفكار وقِيَم جديدة بالنسبة للدول المختلفة. سوف تحتاج بعض الدول إلى وقت طويل لتعديل وهضم ما يُدعى بالأفكار العالمية حول التجارة الحرة والحكم الرشيد والشفافية، إلخ. يجب ألا تُستخدَم العقبات الاقتصادية لإرغام هذه الدول على التجاوب. إن استخدام القوة فى حد ذاته مُناقِض للأيديولوچية نفسها التى تنادى بها الدول المتقدمة. إن ذلك يذكرنى كثيرًا بطرق فتح دولنا فى الماضى والتى لا يمكننا أن نقبلها.

بينما نأخذ فى اعتبارنا دومًا أن آسيا خليط من ناحية درجات تقدم دولها الاقتصادى وتطورها؛ بينما نقبل أن مشاركة أكثر الدول فقرًا فى اتحاد آسيوى لن يكون عمليًّا فى الوقت الحاضر، فلا يجب على الدول المتقدمة بما يكفى لأن تؤدى دورًا لصالح آسيا كلها أن تفتقد الثقة عند الحديث باسم الدول غير المُمثَّلة من أجل ضمان أنه منذ البداية لن يكون هناك اختلالات فى المساواة.

كان الهدف من مجموعة شرق آسيا الاقتصادية (EAEG) أن تُجمِّع دول شمال شرق وجنوب شرق آسيا معًا. على الرغم من أن مستويات التنمية فى المنطقتين ودولهما ليست متساوية، فإنه تجمعها فعلاً مصلحة مُشتركة فى التجارة والتنمية الاقتصادية. يجب أن تفيد الشروطُ التى تكسبها الدول لنفسها الآخرين خارج المجموعة فى نهاية الأمر.

إذًا فمجموعة شرق آسيا الاقتصادية كيان جيد لتمثيل آسيا فى تشكيل التجارة العالمية والسياسات الدولية حاليًّا.

دول مثل ماليزيا وسنغافورة كانت دائمًا منفتحة على تجارة واستثمارات العالم. من الواضح أن هاتين الدولتين قد ازدهرتا بسبب ذلك. ولكن بالنسبة إليهما فالتجارة طريق ذو اتجاهين، أى أنهما تستوردان كما تصدران. ولكن بالنسبة لدول كثيرة لا تجد ما تصدره فالانفتاح يعنى واردات أكثر من الصادرات. ستكون نتيجة ذلك هى عجزًا دائمًا فى الميزان التجارى، ومن البديهى أن ذلك ليس فى صالحها.

قد يكمن الحل فى قبول الاستثمارات الأجنبية فى الصناعات ذات قابلية التصدير. كانت هذه هى الطريقة التى أصبحت ماليزيا من خلالها دولة تجارية كبيرة. يجب أن تأخذ الاستثمارات وقتها وأن تساعد على خلق هذا المناخ والانتظار حتى تتلقى قدرًا كبيرًا من الاستثمارات الأجنبية ذات قابلية التصدير قبل أن تجد نفسها مُضطَّرة لفتح أسواقها. تخاطر الدول الثرية بفقدان القليل جدًا بفتح أسواقها أمام منتجات هذه الدول قبل أن تصر الدول الثرية على أن تنفتح تلك الدول للمنتجات الأجنبية. يجب أن يُسمَح لها بالاحتفاظ بأى ميزة تنافسية تتمتع بها بينما تحفظ صناعاتها التى لمّا يكتمل نضجها.

يجب أيضًا تنظيم الاستثمارات. هناك فرق بين الإنتاج للاستهلاك المحلى والإنتاج للتصدير. يجب ألا تُغلِق الصناعات ذات الملكية المحلية أبوابها نتيجة للاستثمارات الأجنبية. بما أن الاستثمار الأجنبى المباشر يتمتع بامتيازات كالإعفاء الجمركى، يجب أن تخضع مبيعاته داخل السوق المحلى للضرائب.

من الممكن للمستثمرين الأجانب الأغنياء برأس المال أن يشتروا كل الشركات والأعمال المحلية بما فيها البنوك. ستكون النتيجة هى السيطرة التامة للأجانب على اقتصاد الدولة.

من الواضح أن ذلك غير مرغوب فيه. حتى تتطور الدولة إلى درجة كافية، لا بُدَّ من أن تكون هناك ضوابط أو قوانين تمنع الهيمنة الأجنبية على اقتصاد الدولة حتى لو كانت مثل هذه الضوابط مُناقِضة لمبادئ التجارة الحرة. بعبارة أخرى، يجب ألا تكون التجارة الحرة حرة تمامًا، بل يجب تنظيمها لحماية الفقير من الثرى.

ثم هناك مشكلة الدول الأكثر فقرًا فى آسيا والتى لا تجد إلا القليل لتصدره، الدول الداخلية المحصورة التى لديها أسواق محلية صغيرة جدًا، والمرتفعة تكاليف الاستثمار فيها، والتى كثيرًا ما تكون غير مستقرة. هل يجب على آسيا أن تتجاهلها؟

من الواضح أن ذوى العِرْق الأوروبى يعتنون بكل الدول الأوروبية من خلال تَوسُّع الاتحاد الأوروبى ومجموعة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا ــ NAFTA). من انعدام الضمير أن يتجاهل الآسيويون الدولَ الآسيوية الفقيرة.

التجارة الحرة والعولمة كما يتم فهمهما وتفسيرهما اليوم، تستفيد منهما بوضوح الدول التجارية الثرية. لن تحصل الدول الفقيرة، التى لسبب أو آخر لا تَقْدر على التجارة، على أى فائدة من انفتاحها للتجارة. ولكن العولمة لن تكون عولمة إذا مارسها واستفاد منها بعض دول العالم فقط. يجب أن تكون العولمة للجميع ويجب أن يستفيد منها الجميع.

فى افتتاح منتدى بواو، اقترحت تطبيق ضريبة عالمية على الشركات والأعمال العالمية. يمكن الوصول إلى حل لتفاصيل شكلها ودرجاتها. ولكن، وكما فى أغلب الدول، يدفع الضرائب للحكومة من يربح من الأعمال والتى يمكن استخدامها فى رفع البؤس عن الفقراء، ففى عالم مُتعولِم، يجب أن يدفع من يستفيد من التجارة العالمية ضريبة إلى جهة دولية يمكن استغلال محصولها فى تحسين الظروف الاقتصادية للدول الفقيرة.

لم يعد الأثرياء يعطون المعونات على الرغم من التزام الدول الثرية لتوفير ٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى لهذا الغرض. كنتيجة أصبح الفقراء أكثر فقرًا بالفعل. مع العولمة والتجارة الحرة سيصبح الفقراء أكثر فقرًا. إننا نعلم أنه حتى فى مجتمع أحادى العِرْق فإن الفوارق بين الأثرياء والفقراء تخلخل المجتمع، والفوارق العظيمة بين الدول الثرية والفقيرة بسبب توقُّف المعونات واتباعها بالعولمة سوف تؤدى إلى

اضطرابات وتوترات لمجتمع العالم. إننا بالفعل نرى بعض هذه الاضطرابات اليوم. إن لم نفعل شيئًا فستحدث تلك الاضطرابات بالتأكيد. من هنا تأتى فكرة الضريبة العالمية على التجارة العالمية.

لقد اتخذنا السبيل الخاطئ فى مساعدة الدول الفقيرة بالمعونات والقروض. لم تنهض التنمية المتوقعة لهم ؛ وذلك لأنهم لم يكونوا يتمتعون بالمهارات الضرورية لحُسْن إدارة التمويل المتوافر لهم. بدلاً من ذلك ، نرى بعض هذه الدول أسوأ حالاً من ذى قبل. إنها اليوم لا تستطيع سداد القروض التى حصلت عليها ، وهى غير قادرة على اقتراض مزيد من المال ، فأصبحت مُفلِسة بمعنى الكلمة. لم يستفِد العالم شيئًا من هذا الدَيْن والإفلاس.

يرجع نجاح الدول المتقدمة إلى استثمارها الماهر لما تمتلكه من تمويل. إذ أحد الشروط اللازمة للتنمية هو البنية التحتية الجيدة. فبنية تحتية جيدة يمكن للدولة أن تتمتع بمناخ أفضل للنمو بالإضافة إلى تكلفة معيشة أقل.

على سبيل المثال يمكن لنظام نقل كفء أن يخفض من تكلفة الواردات ويزيد من التنافسية وهامش الربح من التصدير. بالإضافة إلى ذلك سيسهم البناء فى مشروعات البنية التحتية بحد ذاته بشكل مباشر فى أرباح الدولة والشعب. يمكن للدول الثرية أن تنشئ البنية التحتية لنفسها وبنفسها. ولكن الدول الفقيرة لا يمكن أن تفعل ذلك. مرة ثانية ستزداد الفجوة بين الثرى والفقير. لكسر الحلقة المُفرَغة يجب أن يتم توفير البنية التحتية للفقير.

بما أن المعونات والقروض لم تساعد الدول الفقيرة على أن تُوفِّر لنفسها البنية التحتية ، يجب أن تبنى الجهة الدولية المعنية هذه المرافق للدول الفقيرة. ذلك مثل الحكومة تجمع الضرائب من الأثرياء لبناء البنية التحتية فى المناطق الأفقر فى الدولة.

لو تم توفير الطرق والسكك الحديدية والموانى والمطارات ومحطات الطاقة والماء لهذه الدول الفقيرة ، فلا بد أنها ستنمو بشكل أكثر سهولة وسرعة. لو احتاج الأمر ، يجب على الجهة الدولية أن تدير هذه المرافق إلى أن يتولاها المواطنون. لقد رأينا مرة تلو الأخرى كيف أن المناطق الفقيرة فى الدولة بدأت فى النماء والنمو بمجرد بناء الحكومة للطرق والسكك الحديدية.

إنه واجب على الدول الثرية فى آسيا أن تلفت انتباه منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالتجارة والتنمية الاقتصادية انطلاقًا من الهدف الأنانى جدًا بزيادة ثراء الأثرياء، إلى أن يساعدوا على تقليل فقر الفقراء. يجب أن يكون ذلك أول بند على أجندة العولمة أو على الأقل توأم الأجندة الخاصة بإثراء الأثرياء من قبل.

وسوف يكسب الأثرياء فى النهاية من تقليل فقر الدول الفقيرة. كانت ماليزيا دولة فقيرة جدًّا فى السابق. ولكن استثمارات الأجانب قد أثرتها. وأصبحت ماليزيا اليوم سوقًا جيدةً لمنتجات الأثرياء. لو كنا ظللنا فقراء ما كان هناك ما نشتريه من الأثرياء سوى القليل جدًّا.

يفيد إثراء الفقراء داخل دولة أو داخل المجتمع الدولى ليس فقط الفقراء ولكن الأثرياء أيضًا، وربما الأثرياء أكثر من غيرهم.

يجب على من يستفيدون من انفتاح الدول للتجارة، ومن يستفيدون من العولمة، أن يعطوا العالم كما أعطاهم من قبل، خاصة إلى هذه المناطق فى العالم التى لم ولن تستطيع أن تستفيد من التجارة الحرة فى العالم المُتعولِم. يجب ألا تكون الضريبة التى تُحَصَّل عبئًا أو عاملاً مُنفِّرًا للتجارة العالمية. فى الحقيقة ستكون جزءًا ضئيلاً من ضريبة الشركات التى تدفعها الشركات فى الدول التى تقوم بأعمالها فيها أو تنتمى إليها. يجب أن تحل الضريبةُ محل المعونات والقروض إذا أردنا أن نشهد نماءً معقولاً للدول الفقيرة.

أمر آخر يحتاج إلى اهتمام الدول الآسيوية المنشغلة بتحقيق مكاسب للأطراف المعنية من انفتاح السوق، هو مشكلة تجارة العملة. إننا نستخدم اليوم الدولار الأمريكى ونقيس قيمة عملاتنا أمام قيمته. لقد انخفضت قيمة الدولار بشكل كبير، حيث انخفض ٤٠٪ أمام اليورو، وأقل من ذلك قليلاً أمام الين. يعنى ذلك أن البيع بالدولار الأمريكى يكسبنا أموالاً أقل من القيمة الحقيقية لمنتجاتنا. من المحتمل أن الدولار الأمريكى سترتفع قيمته مرة أخرى، ولكن غالبًا ليس فى المستقبل القريب.

السؤال هو هل يجب على الدول الآسيوية أن تظل حبيسة لاحتمالات الدولار غير المؤكدة؟ عندما انخفضت قيمة العملات الآسيوية أمام الدولار الأمريكى خلال الأزمة المالية الآسيوية تعرضنا لركود اقتصادى خطير جدًا. ولكن اليوم عندما تنخفض قيمة

الدولار الأمريكى أمام العملات الأخرى، تتمتع الولايات المتحدة بنمو اقتصادى. لقد أثَّر انخفاض قيمة الدولار الأمريكى على اقتصاد وتمويل الولايات المتحدة ولكن لم يكن ذلك قط بسبب أن المدفوعات للسِلَع والديون كانت بالدولار الأمريكى. فى الحقيقة، أصبحت السلع الأمريكية أرخص. تحتفظ الدول الفقيرة باحتياطها النقدى بالدولار الأمريكى، وتتعرض لخسائر عندما تنخفض قيمته، وتتعرض لخسائر عندما ترتفع قيمة الدولار أمام عملاتها. انفتاح الدول الآسيوية وغيرها يعرضها لخسائر كلما أصاب الدولار الأمريكى التغييرُ. لقد حان الوقت للتفكير فى إصدار عملة تجارية خاصة لآسيا إن لم يكن للعالم كله.

فى عام ١٩٦٧م، كتب آلان جرينسپان ـ الرئيس الحالى(*) للاحتياطى الفيدرالى الأمريكى (federal reserve) مقالاً كتب فيه أن «الذهب والحرية الاقتصادية غير قابلين للانفصال، وأن الذهب، كونه يتمتع بصفات الاستمرارية وسهولة النقل ووحدة العنصر والقابلية للتقسيم يتمتع بميزات مهمة ترتفع به فوق كل وسائل التبادل الأخرى.» من الواضح أن جرينسپان لم يكن يميل إلى جعل الدولار الأمريكى وسيلة لحفظ القيمة. إذًا فاقتراح البعد عن الدولار الأمريكى ليس شيئًا جديدًا. إذا أرادت آسيا أن تستفيد حقًّا من انفتاح أسواقها لا بد أن تُصدِر عملة تجارية جديدة، وسيلة تبادل جديدة، مبنية فى نهاية المطاف على الذهب.

إذا أرادت آسيا أن تستفيد حقًّا من انفتاح أسواقها، فيجب عليها أن تدرس الرجوع إلى القياس بالذهب أو الدعوة إلى عملة ذهبية فى تسوية التجارة.

يمكن الادعاء أن الدول لا تملك ما يكفى من الذهب لتدفع ثمن وارداتها. تمتلك الولايات المتحدة حاليًّا ٢٦٢ مليون أونصة من الذهب، وسوف تحتاج إلى نصف هذه الكمية لتدفع قيمة واردات النفط لسنة واحدة فقط. سوف تستنفد كل احتياطياتها من الذهب فى سنة واحدة من التجارة، ولكن فى الحقيقة لا تستورد دولة بدون أن تُصدِّر. يمكن للذهب المُكتسَب من خلال التصدير أن يغطى ثمن الواردات. سيتوجَّب على

(*) انتهت ولاية آلان جرينسپان كرئيس للاحتياطى الفيدرالى الأمريكى فى ٣١ يناير ٢٠٠٦م، بعد توليه لذلك المنصب أكثر من ١٨ عامًا ـ المترجم.

الولايات المتحدة حينئذٍ أن تُصدِّر أكثر وأن تُقلِّل عجزها إذا استُخدِم الذهب كعملة. وستصبح حالة الدولة المالية أفضل.

حاليًّا لدى الولايات المتحدة ٣ تريليونات دولار أمريكى عجزًا، ومن المُرجَّح أن يتضخَّم ذلك الرقم. عندما يحدث ذلك ستصبح آسيا واحدة من أكثر المُتضررين. إن النظام المالى الدولى الحالى وممارساته ضاران حقًا. يضر ذلك العالم كما يضرنا ذلك فى آسيا مع انفتاحنا.

كما نرى، فإنه يجب عمل الكثير من الأشياء إذا أردنا أن تكون النتيجة كسبًا للأطراف المعنية ولآسيا تنفتح على العالم. لا يوجد شىء واحد نستطيع أن نفعله لكى نحقق النتيجة المرجوَّة. بالتأكيد لا يوجد شىء واحد نستطيع أن نفعله منفردين لكى نحقق النتيجة المرجوَّة. يحتاج العالم إلى أن يجلس ويتناقش حول هذه الأشياء مُجتمِعًا كما فعل من قبل فى بريتون وودز. ولكن قبل ذلك يجب على الدول الشرق آسيوية أن تتجمع معًا وأن تنظر إلى نفسها وإلى دول آسيا، وأن تستوعب الموقف وحاجات كلٍّ، بما فيها من لا مُمثِّل لهم، أن تعرض آراءنا وأن تساعد على تشكيل النظم الاقتصادية والمالية الدولية. عندها فقط يمكن أن نأمل أن آسيا مُنفتِحة ستحقق كسبًا مُتبادَلاً.

٢٢ ـ ملكية فكرية لدعم التنمية فى الاقتصاد العالمى(*)

حقوق الملكية الفكرية هى فكرة جديدة لم يكن الآسيويون يألفونها من قبل. درج الآسيويون على حفظ سر علاجاتهم للأمراض مثلاً، لكى يكسبوا منها لأنفسهم فقط أو ربما لذريتهم. من الواضح أن القليل جدًّا من الناس استفاد من العلاج السرى وأن مَن استفاد من امتلاك معرفة العلاج أقل.

فكرة حماية الملكية الفكرية تضمن استفادة عددًا أكبر من الناس من معادلات أو اختراعات الأفراد بدون فقدان المخترعين أو المبتكرين لحقوقهم ولما لهم من مكاسب يستحقونها. من الواضح أن قوانين حماية الملكية الفكرية تُفيد عددًا أكبر من الناس وتزيد فى الحقيقة من أرباح المخترعين بسبب التسويق الأوسع انتشارًا للمنتجات.

ولكن اليوم لم يعد البحث فى معادلات جديدة ولم تعد الوصفات والنُظُم تتم على أيدى الأفراد فقط. ما زال هناك أفراد يعملون فى البحث والاختراع، ولكن عمومًا فالبحث والتطوير للمعادلات وللنُظُم يتم بشكل مُنظَّم فى معامل البحث التى يقوم بأعمالها عدد كبير من العلماء والفنيين بدوام كامل. لقد أصبح البحث أيضًا منهجيًّا جدًّا مع فحص واختبار الأفكار والاختراعات، ثم تعديلها وتحسينها حتى يتم التعرف على مُنتَج سيقوم بأداء المطلوب بأفضل شكل ممكن. سوف يتم استبعاد آلاف المنتجات واعتبارها عديمة الفائدة قبل العثور على واحدة تعمل بكفاءة وتلبّى التوقعات. واحدة من أشهر الأدوية كان إم بى ٦٩٣ (MB 693)، دواء كبريتيًّا، تم بحثه وأنتجته معامل مای وباكر، والذى صار ناجحًا فى معالجة العدوى من عدد من الثيروسات. طبعًا يرجع «٦٩٣» إلى المُركَّب رقم٦٩٣ والذى كان ناجحًا. كان هناك ٦٩٢ مُركَّبًا غير ناجح.

لا تزال البحوث قائمة على المعادلات التسلسلية النظامية، ورفض نتائج المعامل أو قبولها التى يقوم بأعمالها آلاف من العلماء والفنيين المُجهَّزين بمعدات شديدة التعقيد. على أية حال قد تمر سنوات قبل العثور على شىء له قيمة.

(*) خطاب ألقاه فى معهد اليابان للاختراع والابتكار فى فندق أوكورا فى طوكيو، اليابان، فى ٢٥ مايو ٢٠٠٤م.

من الواضح أن كل هذا يكلف أموالاً طائلة. تُخصِّص شركات مُعيَّنة، خاصة فى صناعات الأدوية، مئات الملايين من الدولارات من أجل جهود الأبحاث هذه. كثيرًا ما تقدم الحكومات دعمًا ماديًّا لكى تقلل عبء البحث والتطوير المرتفع التكلفة للقطاع الخاص. تتوسع الجامعات هى الأخرى فى قيمة المال المنصرف على البحث الذى كثيرًا ما لا يجلب عائدًا غير التقدم الأكاديمى. ولكن بين الحين والحين يتم اكتشاف مهم يعطى عائدًا كبيرًا.

بدون حماية حقوق الملكية الفكرية فلن تتوسع الحكومات ولا الصناعات فى صرف المال بهذا القدر الكبير على الأبحاث، والتى يمكن أن يستخدمها آخرون لم ينفقوا شيئًا على الأبحاث. إذا لم يتم القيام بأبحاث فلن يستفيد المجتمع البشرى ولن يتقدم. بدون أدوية جديدة سوف تظل الأمراض تشكل تهديدًا على الجنس البشرى وربما يتكرر ظهور الأوبئة كثيرًا ويموت مئات الآلاف من البشر. فى مجالات أخرى لم يكن ليصبح هناك تقدم ولا منتجات جديدة مثل التليفونات المحمولة ولا الطائرات، إلخ، لتجعل الحياة أكثر سهولة وإمتاعًا مثل ما نعيشها اليوم بدون تلك الأبحاث.

بما أن الأبحاث ضرورية ومكلفة، فإن هؤلاء الذين يقومون بالأبحاث سوف يحاولون أن يُعظِّموا عائداتهم بتسعير منتجاتهم بأعلى أسعار ممكنة، ولكن لن تذهب كل الأرباح إلى الأبحاث. سوف يكون قدر معين من المال أرباحًا للشركة لتوزعها على المديرين وحاملى الأسهم.

ولكن كم يفترض أن يبلغ حجم هامش الربح؟ تطلب شركات الأدوية العملاقة أسعارًا مرتفعة جدًّا لما تمتلكه من منتجات، أسعارًا غالبًا ما تفوق قدرة الفقراء. ولكنّ الذين يعانون من أمراض مثل الإيدز هم عادة شديدو الفقر. إن أدوية علاج الإيدز مرتفعة الأسعار جدًّا لدرجة لا تمكن الفقراء من شرائها. وإننا نشهد انتشار الإيدز كالنار فى الهشيم فى دول إفريقيا وآسيا الفقيرة. ولكن يمكن إنتاج تلك الأدوية بأثمانٍ منخفضة جدًا فى آسيا وإفريقيا.

هذا استخدام غير رحيم وقصير النظر جدًا لحقوق الملكية الفكرية من جانب شركات الأدوية. إنها تكسب أرباحًا طائلة من البيع للمرضى الأثرياء، ولكن بما أن

عددًا قليلاً من الأثرياء يمرضون بالإيدز فإن شركات الأدوية هذه فى الحقيقة لا تُعظِّم أرباحها إلى الحد الأقصى. إذا قامت بالتقليل من أسعار منتجاتها فإن المبيعات للفقراء سوف تكون هائلة بحيث إن أرباحها الإجمالية ستفوق بكل تأكيد أرباحها الإجمالية للمبيعات بالأسعار الأعلى. لكن تلك الشركات لن تفعل ذلك، فهى تمتلك حقوق الملكية الفكرية لتلك الأدوية.

هذه هى المحصلة النهائية ماليًّا. ولكن ألا يتوجَّب على مالكى براءات الاختراع أن يأخذوا فى اعتبارهم الناحية الإنسانية؟ من الممكن أن يكسبوا أرباحًا كبيرة من الفياجرا، حيث تكون المتعة فقط هى التى على المحك وليس الحياة، ولكنهم يجب أن يقللوا أرباحهم من الأدوية المنقذة للحياة، أو حتى ألا يحققوا منها أى ربح على الإطلاق.

يجب أن تكون هناك بعض الأخلاقيات فى تطبيق الملكية الفكرية، ولكن فى بعض الأحيان يستجيب مالكو حقوق براءات الاختراع للجشع. هكذا فإن الأرز البسماتى قد تمت زراعته فى شبه القارة الهندية منذ الأزل. نجح علماء الچينات الأمريكيون فى دمج چينات أنواع متعددة من الأرز لينتجوا أرزًا مثيلاً للأرز البسماتى. لقد زادوا على ذلك بأن سجلوا الأرز البسماتى كمنتج تقتصر ملكية حقوق إنتاجه عليهم دون غيرهم، ولا يمكن حتى للپاكستانيين والهنود أن يُسمُّوا أرزهم البسماتى الأصلى والطبيعى أرزًا بسماتيًا. إن هذا أسوأ من أديب يقوم بسرقةٍ أدبيةٍ لرواية أديب آخر. لو لم يقم الهنود والپاكستانيون بالاعتراض وبشدة لفقدوا الاسم الذى استخدموه منذ الأزل.

ثم هناك حالة الصَدَفة الإفريقية الموجودة فى مدغشقر. لقد أخذ العلماء الأمريكيون هذه الزهرة والنبتة من مدغشقر واستخلصوا منها مادة ذات خواص طبية، ثم سجلوا بعد ذلك هذا المُستخلَص باسمهم دون غيرهم، حتى مواطنو مدغشقر لا يحق لهم إنتاج هذا المُستخلَص. هكذا فإن ما ينتمى للدول الفقيرة أصبح الآن ينتمى إلى الدول العظيمة الثراء فقط بسبب القوانين الدولية التى تحكم الملكية الفكرية.

بالحكم من الظاهر، يبدو أن الدول الفقيرة لا تستفيد من قوانين وقواعد الملكية الفكرية. إنها لا تمتلك القدرة على استغلال الموارد الطبيعية التى تمتلكها. أما الدول الثرية بما لديها من تمويل لا محدود ومعامل مُتطوِّرة ومن عاملين بهذه المعامل مؤهلين

وباهظى الأجور، فإنها تستطيع دائمًا أن تدَّعى وتسجل لنفسها حقوقًا ملكية فكرية لا معدودة. حتى عملية التقدُّم للبراءات مُعقَّدة ومُكلِّفة جدًا، لدرجة أن الفقراء لا يستطيعون الاستفادة من هذه الحقوق. ولكن خساراتهم أكثر من ذلك. هناك نزيف مستمر لنوابغ الدول الفقيرة إلى الغنية. يقوم مئات الآلاف من علماء الدول الفقيرة اليوم بالبحث والتطوير فى الدول الثرية. أما نتائج أعمال العلماء فهى لا تعود إليهم. إنها تصبح ملكًا للشركات التى يعملون بها. ما سيكسبونه من ورائها سيكون لا شىء مقارنة بما ستكسبه الشركات التى توظفهم. بالتأكيد فإن دولهم لن تكسب من وراء ذلك أى شىء على الإطلاق.

يجب عليهم أن يهاجروا ويعملوا فى الدول الثرية بسبب الرواتب المُجزية التى يتلقونها. بجانب ذلك فحتى إذا أرادوا أن يعملوا فى بلادهم فلا أحد، لا حكوماتهم، ولا شركاتهم يستطيعون أن يُجهِّزوا المعامل المعقدة والمجهزة تجهيزًا يناسب ما يحتاجونه. وهكذا تستمر دولهم فى فقدان أفضل علمائها إلى الدول الثرية المتقدمة، على الرغم من أن دولهم نفسها كانت هى التى قدمَّت لهؤلاء العلماء ما تلقوه من تعليم. لا يختلف الموقف عن قرصنة حقوق الملكية، فقط هذه المرة الملكية الفكرية هى فى شخص العلماء المُدرَّبين المنتمين إلى الدول الفقيرة. من سخريات القدر أن هؤلاء العلماء لا يُنظَر إليهم كملكية فكرية لا يمكن اكتسابها بدون دفع إتاوة. ولكن إذا قام هؤلاء العلماء باختراعات أو اكتشافات من خلال أبحاثهم فإن اكتشافاتهم ستُعتبَر ملكية فكرية لا يمكن نسخها حتى للبلاد الأصلية لهؤلاء العلماء. يبدو أن هناك خللاً ما فى ذلك. إن ما ينتمى إلى الأثرياء يحق لهم ولكن ما ينتمى للفقراء يمكن اعتباره مملوكًا للأثرياء أيضًا. أليست عقول العلماء من الدول الفقيرة ملكية فكرية لهذه الدول؟

كان هناك زمن لم تتعرض الدول الفقيرة فيه إلى القوانين الدولية الحاكمة للملكية الفكرية، كانت هذه الدول تستطيع نقل وإعادة إنتاج أعمال وابتكارات الدول الثرية، كانت تستطيع أن تقوم بالكثير من الهندسة العكسية أو استنباط التصميم ونسخ وإنتاج أشياء لم يبدءوا هم فى إنتاجها. لكن ذلك قد توقف الآن، حيث اعتُبِر ذلك غير قانونى وغير أخلاقى. يمكن اتخاذ إجراءات عقابية تجاه الدول التى تتجاهل القوانين الخاصة بالملكية الفكرية رغم عدم توقيعها على الاتفاقية الخاصة بهذه الملكية.

الدول التى تعترف بقوانين الملكية الفكرية لا يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق فقط ، ولكن أيضًا أن تنفق أموالاً طائلة لحماية الملكية الفكرية للأجانب التى تباع فى داخلها. بما أن الدول الثرية تمتلك ٩٩٪ من الملكية الفكرية والحاجة إلى القرصنة توجد فى الدول الفقيرة أساسًا ، فإن الدول الفقيرة هى التى تجد نفسها مُضطَّرة إلى زيادة إنفاق كميات كبيرة من المال للشرطة ولحماية الملكية الفكرية للأثرياء. بسبب الاختلافات الهائلة فى أسعار المنتجات الأصلية والنسخ المُقرصَنة تتواجد قرصنة الملكية الفكرية غالبًا فى الدول الفقيرة. من أسهل منسوخات الملكية الفكرية هى برامج الكمبيوتر. من الصعب جدًّا البحث عن ووقف قرصنة البرمجيات. مع ذلك فإنها مرتفعة الثمن جدًّا ، ومنسوخاتها منخفضة الثمن جدًّا وسهلة النسخ بحيث إنها تُغرِق السوق. تواجه الدول الفقيرة حيث يتم بيع غالبية النسخ تواجه إجراءات عقابية شديدة جدًا بينما لا تلقى مقابلاً لما تقوم به من أعمال البحث ووقف النسخ.

لا بُدَّ أن تُؤثِّر تكاليف حماية الملكية الفكرية للآخرين على الدول القائمة بها وعلى قدرة هذه الدول الفقيرة على التنمية. من الواضح أن قوانين الملكية الفكرية ضرورية ، وبدونها تتثاقل الأبحاث وتضمر فوائدها للعالم. ولكن النظام القائم يفضل جدًا الأثرياء على حساب الفقراء. هذا بالتأكيد ليس عادلاً وليست فيه مساواة.

أصبحت التجارة الحرة اليوم تعنى فكًا لضوابطها وعدم تدخل من الحكومة. هناك اعتقاد ساذج بأن السوق سوف ينظم نفسه ، ولكن السوق يدور حول تحقيق الأرباح وتعظيمها إلى أقصى حد ، ولا يدور حول العدل أو المساواة. نتيجة لذلك فإن النتائج الاجتماعية للتجارة الحرة يمكن أن تكون شديدة الظلم ، لكن الناشطين فى التجارة الحرة يتوقعون أن تحل الحكومات المشكلات الاجتماعية التى تسببوا فيها ، بينما يستمرون فى جنى المال. بعبارة أخرى ، بينما يعترضون على دخل الحكومات فى نشاطات التجارة فهم يصرون على تدخل الحكومات بالنسبة للمشكلات الناتجة عن تجارتهم.

إذا كانوا يؤمنون بالسوق المُنظِّم لنفسه فيجب عليهم أن يتعاملوا مع المشكلات التى يسببونها وليس الحكومات. يستطيعون أن يفعلوا ذلك عن طريق تقليل أرباحهم والعناية بالمشكلات الاجتماعية الناتجة عن ممارستهم للحرية. ولكن من الواضح أنهم غير راغبين

فى عمل ذلك. بالتأكيد فى حالة الملكية الفكرية فإنهم يتوقعون أن تحمى الحكومات ملكيتهم الفكرية، بما فيها حكومات الدول الفقيرة التى يبيعون فيها منتجاتهم.

الحكومات تستطيع عمل ذلك فقط إذا تمتعت الحكومات بسلطة اتخاذ إجراءات لمنع حدوث الأخطاء قبل أن يُتوقَّع منها أن تعمل ضد الأعمال الخاطئة. بالنسبة للملكية الفكرية يجب على الحكومات أن تحدد المقدار المالى المُستحَق لمالكى الملكية الفكرية وطول مدة تلقيهم لهذا المقدار. فى الوقت الحالى يوجد حد معين للفترة الزمنية لبعض الحالات، ولكن من الواضح أن ذلك لم يكن ذا نفع كبير. يجب أن تأخذ الحكومة مزيدًا من الإجراءات من أجل حماية المنفعة العامة بقدر حماية منفعة مالكى الملكية الفكرية.

فى حالة الأدوية مثل المُعالِجة للإيدز، مرّ وقت طويل دون انتهاء امتياز براءة الاختراع. فى تلك الأثناء يصاب الملايين بالإيدز ويموتون. لمثل هذه الأدوية يجب النظر فى أن تكون فترة الامتياز أقصر أو أن يكون هامش الربح فوق تكاليف الإنتاج والتطوير محدودًا. يجب السماح لآخرين بإنتاج الأدوية بحد أدنى من مصروفات الإتاوة.

يمكن السماح بفترة أطول لحقوق الملكية الفكرية الأقل ضرورة أو جنى هامش ربح أكبر إذا تم تقليل الفترة. يجب الوصول إلى اتفاق بين الدول الملتزمة بقوانين الملكية الفكرية حول هذه الأمور، مع الأخذ فى الاعتبار أوضاع كل دولة.

فى حالة التكنولوچيا البيولوچية يجب أن تتمتع الدولة التى تأتى منها المواد بحق واجب الدفع. إننا نرى تلك الممارسات حيث يتم دفع حق أو نسبة واجبة الدفع لوكلاء أو موزعين عندما يبيع السِلَع آخرون فازوا بحق الوكالة. لماذا لا تُمنَح الدول التى كانت هى المَصْدر والمَصْدر الوحيد للمواد الخام أو للباحث حقًّا واجب الدفع؟

إن فكرة الحماية للملكية الفكرية هى فكرة صائبة وعادلة، ولكن يجب أيضًا أن تحمى المجتمع من إساءات القليلين الذين يتكسبون من ذلك القانون. إن تعظيم الربح إلى درجة حرمان المجتمع من الفائدة الناتجة عن الحماية التى وافقت عليها هو أمر خاطئ أخلاقيًا. هناك إذن حاجة إلى إعادة التفكير فى قوانين الملكية الفكرية حتى يستطيع الجميع، المالك، والمستهلك، والمجتمع، والدول المعنية أن يستفيدوا وينموا.

بهذه الطريقة إذن يمكن أن تدعم الملكية الفكرية تنمية الاقتصاد العالمى. عندما

نتحدث حول الاقتصاد العالمى يجب أن نتذكر دائمًا أن العالم ليس مُكوَّنًا من الدول الثرية المتقدمة فحسب. الكثير من الدول فقيرة، وفى أحيان كثيرة شديدة الفقر. لا يمكن اعتبار العالم متقدمًا فى حال استمرار كَوْن أجزاء كبيرة منه فقيرة؛ أى إذا كانت هناك دول وشعوب كثيرة فقيرة وتموت من نقص العلاج.

تمامًا كما تحاول الحكومة فى الدول الثرية أن تنشر الثروة إلى الفقراء أيضًا عن طريق إعطائهم منحًا مباشرة كمنحة البطالة والدعم للمزارعين، وبشكل غير مباشر عن طريق توفير البنية التحتية اللازمة، يجب على الدول والشعوب الثرية أن تمد يد المساعدة إلى الدول والشعوب الفقيرة فى عالم مُتعولِم. فى حالة الملكية الفكرية يجب ألا يُحمَل الفقراء على دفع كل تكاليف البحث والتطوير لملكية الأثرياء الفكرية. يجب مساعدتهم بشكل ما على الوصول إلى الأدوية بدون تكلفة أو بأقل تكلفة، خاصة عندما يمكن لهذه الملكية الفكرية أن تنقذ الأرواح وتسهم فى تنميتهم وتنمية بلدانهم.

تدعم قوانين حماية الملكية الفكرية حاليًّا نماء الدول الثرية فقط. الدول الفقيرة أيضًا تُكوِّن جزءًا من اقتصاد العالم، وإذا لم يكسبوا فلا يمكن القول إن الملكية الفكرية تدعم التنمية فى الاقتصاد العالمى.

لضمان عدم خسران المالكين للملكية الفكرية، يجب على الأثرياء أن يدفعوا ملكية أكبر بكثير أو أسعار أعلى لتوفير المُنتَج. يجب أن تكون النتيجة النهائية توزيعًا أكثر توازنًا للفوائد والثروة من نتائج الأبحاث والاكتشافات والاختراعات بين الأثرياء والفقراء. ستقل الفوارق فى اختلافات التنمية فى العالم كنتيجة لقوانين الملكية الفكرية. فى هذا العالم الأكثر نماءً، سوف يستفيد الأثرياء من الأسواق المُتولِّدة. عندها، وعندها فقط يمكن أن ندَّعى أن الملكية الفكرية قد دعمت تنمية الاقتصاد العالمى.

٢٣ ـ مجتمع شرق آسيا ودور اليابان(*)

لقد دُعيتُ إلى التحدث حول مجتمع شرق آسيا ودور اليابان. آمل أن أؤدى حق هذا الموضوع الصعب، حيث إنه ليس من عادتى أن أقول للآخرين ما يجب أن يكون دورهم. عندما انتهت الحرب العالمية الثانية وخسرت الدول الأوروبية إمبراطورياتها قررت أن تُكوِّن المجتمع الاقتصادى الأوروبى (EEC)(**). أكان ذلك لأنها لم تُرد المزيد من الحروب المُدمِّرة فيما بينها أم لرغبتها فى الاحتفاظ بالنفوذ السياسى والاقتصادى عَقِب خساراتها لإمبراطورياتها؟ لست أدرى. ما نعرفه هو أن المجتمع الاقتصادى الأوروبى حقق السلام فى أوروبا وأوجد سوقًا مشتركة ضاهت أسواق أمريكا الشمالية وغيرها فى أنحاء العالم. أصبحت القارة الأوروبية اليوم أكثر رباطًا مع بعضها البعض عن أوروبا القديمة المُجزَّأة التى اعتمدت كثيرًا على إمبراطوريات ما وراء البحار لكلٍّ من دولها. اليوم تطور مجتمع الفحم والصلب الأوروبى (ECSC)(*) ـ والذى تَطوَّر إلى المجتمع الاقتصادى الأوروبى (EEC) ـ ليصبح أخيرًا الاتحاد الأوروبى (EU) بعضوية كل دول قارة أوروبا تقريبًا. لا شك أن الاتحاد الأوروبى قوة ستسود العالم فى الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الاتحاد الأوروبى مثال عظيم على مقولة أنه فى الاتحاد قوة.

ولكن قبل الحرب العالمية الثانية، كانت فكرة أوروبا متحدة فكرة تفوق تطلُّعات الخيال. كانت دول أوروبا تقاتل بعضها البعض طوال ٢٠٠٠ عام. وفى القرن الـ١٩

(*) خطاب ألقاه بمناسبة تلقى درجة الدكتوراه الفخرية فى القانون من جامعة كيو فى طوكيو، فى اليابان، فى ٢ يونيو ٢٠٠٤م.

(**) فى عام ١٩٥١م أسسَّت ست دول فى غرب أوروبا مجتمع الفحم والصلب الأوروبى (ECSC) لتكوين سوق حرة للفحم والصلب. وفى عام ١٩٥٧م أسست الدول الست المجتمع الاقتصادى الأوروبى (EEC) بغرض تحقيق الوحدة الاقتصادية فالسياسية، كما عُرف ذلك المجتمع (EEC) باسم السوق المُشترَكة. وفى عام ١٩٦٧م انضم المجتمعان السابقان مع مجتمع الطَاقة الذرية الأوروبى (Euratom) ليُكوِّنوا مُجتمِعين المجتمع الأوروبى (EC). وفى عام ١٩٩٣م تم تأسيس الاتحاد الأوروبى (EU) وأصبح ذلك المجتمع الأوروبى (EC) أحد أعمدة الاتحاد الأوروبى الثلاثة، وقد ازداد عدد أعضاء الاتحاد الأوروبى تدريجيًّا منذ عام ١٩٧٣م ليصل إلى ٢٥ دولة تزيد إلى ٢٧ دولة فى يناير ٢٠٠٧م ـ موسوعة ويكيبيديا.

وفى النصف الأول من القرن الـ٢٠ كان الأعداء الألدَّاء لبعضهم هم الفرنسيين والألمان. لقد بدوا مستعدين مع انتهاء الحرب العالمية الثانية للقتال مرة أخرى.

ولكن لتجنُّب حرب جديدة، لم يطلب الحلفاء المنتصرون فرض تعويضات عقابية على ألمانيا كما فعلوا بعد الحرب العالمية الأولى. هذه المرة، وبرغم أن قوات الحلفاء احتلت ألمانيا، فقد ساعدوا فى الحقيقة على تعافى الاقتصاد الألمانى. لقد ازدهرت ألمانيا أكثر من بعض دول الحلفاء المُنتصِرة.

كنتيجة، لم تفكر ألمانيا فى حرب جديدة، ولكن القادة الألمان، مع اعترافهم بشجاعة بما ارتكبوه من خطأ بمحاولتهم غزو أوروبا كلها؛ مع اعترافهم أيضاً بالمجازر التى اقترفوها تحت حكم النازى، قرروا أن يرفضوا الحرب كأداة من أدوات السياسة القومية. لقد قرروا أن يتعاونوا مع أشد أعدائهم خصومة، مع فرنسا، ليقيموا معًا السلام فى أوروبا.

كان التعاون بين الأوروبيين الأعداء سابقًا، ألمانيا وفرنسا، هو ما جعل الاتحاد الأوروبى مُمكِنًا فى نهاية الأمر. لقد تحدثوا بصوت أثَّر فى دول أوروبا الأخرى من أجل نسيان الماضى والتركيز بدلاً من ذلك على المستقبل، مستقبل سلام أوروبى من خلال الولايات المتحدة الأوروبية. اليوم بعد مرور نصف قرن أصبح الاتحاد الأوروبى حقيقة.

هذا درس مستفاد للشرق آسيويين. لقد ظللنا مثل الأوروبيين نحارب بعضنا بعضًا، خاصة دول شمال شرق آسيا، وكان ذلك أساسًا امتدادًا للحروب الأوروبية. لقد تركت تلك الحروب التى خضناها ذكريات مريرة وتركت جروحًا فى عقولنا ترفض أن تندمل. إننى أظن أن بعضنا يُغذِّى عن عمد تلك الجروح. وبسبب ذلك نجد أنفسنا غير قادرين على التعاون من أجل التأقلم على عالم سريع التغيُّر، عالم ينكمش على نفسه فيترك لنا مجالاً أضيق للمناورة.

الحرب قاسية ولا إنسانية. خلال الحروب نفعل أشياء لا يمكن أن نفعلها فى الأوضاع الطبيعية. إننا نُدمِّر ونقتل. إننا نحتل الدول الأخرى. إننا نُدرِّب مواطنينا على القتل. وفى حروب اليوم لا نقتل جنود العدو فحسب، ولكن نقتل الجميع، الكِبار والصِغار، الرجال والنساء، المرضى والأصِحَّاء؛ العُزَّل وغير القادرين على الدفاع عن

أنفسهم فضلاً عن الهجوم علينا. حرب اليوم غير إنسانية وغير مُتحضِّرة تمامًا وكُليًّا. إنها منافية تمامًا للقِيَم والحقوق التى ندعو إليها. ولكننا اليوم نُسلِّح أنفسنا جميعًا فنهدد بالحرب بدون استخدام الكلام كثيرًا عن الحرب. يمكننا الوثوق بأن شرق آسيا لن يكون مكانًا أفضل إذا حارب بعضه بعضًا، بل وحتى إذا رفضنا التعاون الإقليمى بسبب عداواتنا القديمة.

يجب أن نتعلم من أوروبا، من فرنسا وألمانيا. يجب أن نعترف بأخطائنا لا أن نخفيها أو أن نتجاهل الماضى وكأن لم يكن. يجب أن نعترف بأنه حدث بالفعل وأننا آسفون أنه حدث. وبعد ذلك يجب أن ننظر إلى الحاضر وإلى المستقبل وأن نعمل معًا من أجل تحسين حياتنا جميعًا. ينطبق ذلك أيضًا على من عانوا فى الماضى من الغزو والمجازر التى صاحبتها. يجب أن يكون هناك تعويض، ولكن يجب ألا يستمر إلى الأبد. لا يوجد قدر من التعويض يمكن أن يُرجِع ما فُقِد. مع ذلك يجب أن نكون واقعيين وأن ننادى بوقف طلبات التعويضات والاعتذارات.

إذا استطاع الفرنسيون والألمان أن ينسوا ويصفحوا ـ كما يبدو أنهم فعلوا ـ فيجب على دول شرق آسيا أيضًا أن تتعلم أن تنسى وأن تصفح. سيكون ذلك صعبًا جدًّا. سيكون مُؤلِمًا، وسوف يستغرق وقتًا. ولكننا لا يمكن أن نستمر فى السماح بأن نظل مُقيَّدين فى أغلال الماضى إلى الأبد، وأن تحد تلك الأغلال من تقدمنا. يجب أن نترك حمولات الماضى خلف ظهرونا وأن ننطلق فى المسيرة بدونها.

المهم هو أن نتعاون مع بعضنا لكى نحصد كل عائدات العالم المُتغيِّر. لا يمكن أن نتحالف مع من هم خارج منطقتنا، لأن ذلك يعنى أننا لا نثق بجيراننا، أو أننا نضمر لهم العداوة فى الصدور. وسوف يزيد ذلك بالتأكيد من التوتر ويمنع التوفيق بين الأطراف. لا يمكن أن يسهم ذلك فى صناعة السلام والاستقرار فى منطقتنا الضروريين جدًا لصالحنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى. سوف يحافظ ذلك على نار عداوات الماضى مُتَّقدة بل يزيدها اشتعالاً. سوف نعيش كارهين وخائفين من بعضنا البعض وسوف نصبح مُرغَمين على التوسع فى الإنفاق على الاستعدادات للحرب، أموالاً كان يمكن صرفها فيما هو أفضل، من تحسين لمستوى معيشتنا وتقليل للفقر بيننا.

عندما قررت اليابان التحديث، لم تنقل فقط نموذج ذوى العِرْق الأوروبى الاقتصادى والاجتماعى بل أيضًا النموذج السياسى. كانت اليابان تُركِّز النظر على ما داخلها قبل عودة حكم الميچى. ولكن عَقِب انفتاحها للتجارة الدولية تبنَّت أيضًا العقيدة السياسية للأوروپيين. بدأت اليابان فى تكوين تحالفات عسكرية: فى الحرب العالمية الأولى تحالفت مع الحلفاء ضد ألمانيا، وفى الحرب العالمية الثانية تحالفت مع دول المحور. قبل ذلك غزت كوريا والصين على خطى العنف والتوسُّع الأوروپى.

العقيدة الأوروپية مختلفة عن مثيلتها للآسيويين. يعتقد الأوروپيون أن إنهاء النزاعات يكون عن طريق اختبار القوة.

لا يأخذ الفائز كل شىء ولكنه يعتبر مُصِيبًا وذا حق. إذا نقل الآسيويون عن الأوروپيين فسوف ينتهى بنا الحال أن يحارب بعضنا بعضًا إلى ما لا نهاية. لم يتخلَّ الأوروپيون عن تلك العقيدة عند اتفاقهم على الاتحاد لتجنب الحرب فيما بينهم، فلم يكونوا قط ملتزمين بالسلام مع باقى العالم. فى ذلك هم متحدون مع ذوى العِرْق الأوروپى الذين هاجروا من قبل ليقيموا أُممًا كبيرة فى أمريكا وفى الهادى [يقصد أستراليا]. سوف تظل القوة بالنسبة إليهم هى المُحدِّد للمصيب من المُخطِئ. وهكذا يجب أن يكون هناك تسابق من أجل تحديد الفائز وبالتالى المصيب.

يجب أن يتنافس الآسيويون ولكن ليس على أساس حصاد الفائز لكل شىء. يجب أن تكون عقيدتنا أن الفائز لا يكسب كل شىء والخاسر لا يخسر كل شىء. بهذه الطريقة تصبح المنافسة صحية أكثر ولا تؤدى إلى عراك دائم. سوف يتركنا تدمير منافسٍ تجارىٍ من خلال المنافسة بدون سوق، وسوف يؤدى تدمير دولة من خلال الحرب إلى حروب لا نهاية لها حيث يحارب الناس فى الدولة المهزومة من أجل استعادة أرضهم.

يحتاج شرق آسيا إلى أن يُعضِّد بعضه بعضًا لأن التعاون بين الدول مفيد فى حد ذاته. سوف يؤدى إلى سلام وازدهار أكبر للجميع. ولكن يجب أيضًا أن نتجمَّع لأننا يجب أن نحمى أنفسنا من المنافسة الشرسة من الاتحاد الأوروپى ومجموعة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA).

يتحول العالم إلى نظام جديد من العلاقات الاقتصادية. ابتكر العولمةَ ذوو العِرْق

الأوروبى فى أوروبا وأمريكا الشمالية، كما يعتمد تأويل وأچندة العولمة حاليًا كثيرًا على ما تحدده الدول ذات العِرْق الأوروبى.

لقد كانت اليابان دائمًا سوقًا مغلقة، ولكن العولمة سوف تفتح أسواق اليابان للدول ذات العِرْق الأوروبى. هذا أمر لا مفر منه. ولكن الدول الأوروبية قد فتحت أسواقها لبعضها البعض أولاً. لقد خلق المجتمع الاقتصادى الأوروبى ومن بعده الاتحاد الأوروبى سوقًا مُغلَقة على الدول الأوروبية.

بالمثل خلقت مجموعة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة سوقًا حرة مُقتصِرة على أعضائها. من المرجَّح أن مجموعة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة سوف تتوسَّع لتشمل كل دول أمريكا الشمالية والجنوبية.

إذا توجّب على اليابان فتح أسواقها يجب أن تمر بالمراحل نفسها. يجب أن تفتح أسواقها للدول أعضاء مجتمع شرق آسيا أولاً. مع قدرتها الشرائية الضخمة تستطيع اليابان أن تساعد الدول الأعضاء على النمو. بالطبع فاليابان بالفعل قادرة على النفاذ إلى أسواق دول شرق آسيا، كما تظهره فوائض التجارة الضخمة التى تحققها مع كثير من هذه الدول.

إن تحرك اليابان من أجل الوصول إلى اتفاقيات تجارة حرة مع دول منفردة فى جنوب شرق آسيا هو خطوة فى الطريق الصحيح. ولكن الصين تتفاوض حول اتفاقية تجارة مع دول جنوب شرق آسيا كمجموعة، أى اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). يجب أن تتحرك اليابان بسرعة لتفعل المثل. من المُرجَّح أن تشجع هذه الخطوة كلاً من اليابان كوريا الجنوبية على عمل الشىء نفسه.

إذا تم اعتبار كل اتفاقيات التجارة الحرة هذه مجتمعة، سوف يكون هناك مجتمع شرق آسيا، للتجارة الحرة والذى سيأخذ فى اعتباره ضعف بعض دول جنوب شرق آسيا، وبالتالى سيسمح لها بدرجة كبيرة من الحماية تمكنها من التغلب على الاختلافات فى مراحل التطور فيما بين الدول وبعضها. سيُسرِّع هذا بالتأكيد من التنمية الاقتصادية للمنطقة ويُحضِّر دولها لعولمة التجارة والمنافسة مع الاتحاد الأوروبى ومجموعة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA).

إن اليابان اليوم مشغولة فى دعم الدولار الأمريكى والمحافظة على سعره. هذا مفهوم كون أن اليابان تحتفظ باحتياطيات ضخمة بالدولار الأمريكى والتى تنمو بسبب جهود دعم الدولار من خلال شراء المزيد منه. ولكن لا يمكن أن يستمر ذلك للأبد. يجب على الولايات المتحدة أن تحتفظ بقيمة عملتها عن طريق تقليل العجز الضخم وبأن تعيش على قدِّها. اللعب بمعدلات الفائدة وحده لن يكون كافيًا.

أيًّا ما تفعله اليابان فمن المؤكد أن الين سوف تعلو قيمته أمام الدولار الأمريكى. فى وقت سابق كان الين اليابانى يساوى سنتًا ماليزيًّا أو ثلث سنت أمريكى. لقد غير ميثاق البلازا كل ذلك. اليوم أصبح ين اليابان يساوى ٤ سنتات ماليزية، وأكثر قليلاً من سنت أمريكى.

يعنى ذلك أن السِلَع اليابانية أصبحت غالية الثمن لمواطنى شرق آسيا. إنها لا تستطيع المنافسة مع بعض السِلَع الأمريكية، ولكن وبشكل أكبر مع السِلَع الصينية. هذا ليس صحيًّا، وهذه هى نتيجة استخدام الدولار الأمريكى كعملة تجارية وقياس العملات الأخرى عليه.

هناك شيئان يمكن عملهما لتقليل تأثير الدولار الأمريكى المتناقص القيمة:

(أ) يجب على اليابان أن تكون راغبة فى جعل الين العملة التجارية فى شرق آسيا لتحل محل الدولار الأمريكى.

(ب) ويجب بعد ذلك أن يصبح لشرق آسيا عملته التجارية المُغطَّاة باحتياطى الذهب.

عندما خفَّض تجار العملة قيمة عملات شرق آسيا، أصيبت الدول المتأثرة بذلك بالركود. ولكن عندما انخفضت قيمة الدولار أمام اليورو والين، نما الاقتصاد الأمريكى فى واقع الأمر، هذا بسبب أن الأسعار وخاصة أسعار النفط مُتداوَلة بالدولار الأمريكى وكذا المدفوعات.

مع الاحتياطيات الضخمة لدى اليابان والصين، ودول آسيوية أخرى، بالدولار الأمريكى والمحفوظة فى الولايات المتحدة، لا تجد الولايات المتحدة نقصًا لديها فى المال لدفع ثمن الواردات. لا تُؤثِّر عليها مديونياتها الضخمة على الإطلاق كون أن الدين

بالدولار الأمريكى والمدفوعات ستكون بالدولار الأمريكى أيضًا حتى لو انخفضت قيمة الدولار الأمريكى بدرجة مُؤثِّرة.

نحن فى حاجة إلى عملة محايدة من أجل العدل فى التجارة. اليورو عملة محلية لكل أعضاء الاتحاد الأوروبى. إنه أيضًا العملة التجارية فى الاتحاد الأوروبى، ولكنه ليس العملة التجارية لباقى العالم.

لا تحتاج دول شرق آسيا إلى عملة شرق آسيوية للاستخدام المحلى كاليورو فى الاتحاد الأوروبى. يمكن تحديد قيمة هذه العملة على أساس الذهب من أجل إعطائها قيمة مرجعية أمام عملات دول شرق آسيا.

للذهب قيمة فى كل دولة بالعملة المحلية. هكذا فإن وحدة واحدة من العملة التجارية لشرق آسيا يمكن أن تكون مساوية لوزن مُعيَّن من الذهب. فى كل دولة سيكون لهذا الوزن من الذهب قيمة سوقية بالعملة المحلية. هكذا لأنه من الممكن لكل دولة أن تعرف قيمة السِلَع والخدمات فى العمليات التجارية بالنسبة إلى عملتها المحلية.

يمكن أن يتذبذب سعر الذهب بالنسبة لأى عملة، ولكن التذبذب لن يكون أبدًا كبيرًا جدًّا، بينما يمكن أن تتذبذب العملة الورقية بشكل كبير. خلال الأزمة المالية فى شرق آسيا، انخفضت قيمة الروپية الإندونيسية من ٢٥٠٠ روپية للدولار الأمريكى إلى ١٦٠٠٠ روپية. اليوم يساوى الدولار الأمريكى حوالى ٩٠٠٠ روپية. لن تنخفض أبدًا قيمة الذهب إلى هذا الحد أو بهذه السرعة.

لهذا فإن عملة تجارية مُسعَّرة على أساس الذهب سوف تكون أكثر ثباتًا من الدولار الأمريكى أو اليورو، أو حتى الين. إذا كان الأوروپيون يستطيعون أن يكون لهم عملة أوروپية كوسيط شرعى فى كل دول الاتحاد الأوروپى، فبالتأكيد يستطيع شرق آسيا أن يكون لديه على الأقل عملة مُشترَكة خالصة للتجارة بين الدول الأعضاء. كونها على أساس من الذهب ستكون تلك العملة أكثر ثباتًا وستُشجِّع على التجارة والاستثمار.

هناك أشياء أخرى كثيرة تستطيع اليابان عملها لخلق مجتمع شرق آسيوى ناجح. يمكن بالتأكيد أن تزيد تجارتها مع دول المنطقة، ولكن يمكن أيضًا أن تُدرِّب وتُحسِّن

القوى العاملة فى الدول الأعضاء. يمكن أن تُحسِّن من التكنولوچيا والقدرات الصناعية للدول، وأن تستثمر فيها، ومع الدول الآسيوية الأخرى تساعد على الوصول إلى أفضل القواعد للأعضاء الأكثر فقرًا فى مفاوضات العولمة.

كل هذه الأشياء التى تستطيع أن تفعلها اليابان سوف تسهم فعلاً فى نماء اليابان نفسها على أساس جيران مُزدهِرين. سوف يصبح شرق آسيا ثرى أفضل سوق لليابان. من الواضح أن دور اليابان مهم. بمساعدة اليابان ومشاركتها، سوف يجعل شرق آسيا مترابط المنطقة أكثر استقرارًا ويعمل نحو صحة العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢٤ـ التمكن من حقائق العولمة: الطريق إلى عام ٢٠٢٠م(*)

يوحى عنوان هذا الحديث بالتفاؤل. ولكن دعونا لا ننساق بعيدًا مع هذا العنوان. نحن أيضًا نُرَّدد المقولة: العولمة فكرة حان وقتها. بالفعل، لقد ظلت العولمة معنا منذ أن قام فرانسيس دريك وفرديناند ماجلان بالإبحار حول العالم. لقد فَعَلا ذلك لفتح طرق بحرية جديدة للتجارة.

يمكننا أن نرحب بالعولمة الحديثة فقط إذا خدمت صالح العالم كله. من المهم أن نتذكر أن العولمة ليست حكرًا على الأثرياء والأقوياء فقط. إنها ليست حتى ملكًا للدول النامية حديثًا والتى تميل إلى استخدمها لتحقيق التنمية، بل هى ملك للبشرية كلها، العالم كله، بما فيه الفقراء جدًّا فى الدول المعزولة، ذلك إذا كان للعولمة أن يكون لها معنى حقًّا.

عولمة اليوم هى نتيجة طبيعية لعالمٍ انكمش مع سرعة سفر النفَّاثات والاتصال التليفونى الآنى. لا أحد، ولا دولة تستطيع أن تستمر فى عزل نفسها. ما يحدث على بعد ٢٠,٠٠٠ كيلومتر سوف يُؤثِّر على أكثر المجتمعات أو القرى بعدًا وتطرفًا. إذا انفجر صاروخ نووى فسوف يموت هؤلاء البعيدون جغرافيًّا، كما سيموت السكان فى المنطقة المُستهدَفة. وحتى لو كان الحدث مُقتصِرًا على انهيار بورصة الأوراق المالية فى أكثر الدول تقدُّمًا فإن الجميع سوف يتأثر بالسقوط.

لهذا فلا بُدَّ أن نضع ذلك فى اعتبارنا، وفى مناقشتنا للعولمة يجب ألا نتحدث حول كيفية استفادة دولة مثل ماليزيا من انفتاح حدودها فقط، ولكن يجب أن نتحدث أيضًا حول الروانديين والبوروندیين فى إفريقيا، وقبائل التِلال فى المثلث الذهبى فى جنوب شرق آسيا، والهنود الأمريكيين فى غابات الأمازون البرازيلية.

إن لهم حقًّا كما لنا حق، بل لهم حق أكبر فى الاستفادة من العولمة، أكثر من

(*) خطاب ألقاه فى حديث نظمه نادى هارفارد فى ماليزيا فى فندق صنواى فى پيتالينج چايا، ماليزيا، فى ١٤ يونيو ٢٠٠٤م.

الشعوب الثرية فى وول ستريت أو فى مدينة لندن أو حتى الناشطين فى بورصة كوالالمبور. هل يمكن لنا فى ماليزيا أن نشعر بالسعادة حقًّا عندما يكون بيننا ماليزيون يموتون من الجوع؟ بالتأكيد لا. إن لدينا برنامجًا قويًّا لتمكين الفقراء من الحصول على حصة من ثروات هذا البلد. ولكن حتى الآن عندما نتحدث حول فوائد العولمة تكاد لا تُقال كلمة حول الملايين الجائعة الذين يموتون قبل الأوان كل يوم حول العالم.

بلا شك يمكن للتجارة أن تصنع الثروة. لقد أخذت دول وشعوب العالم تتاجر منذ فجر التاريخ. كان الفينيقيون التُجَّار الكبار فى البحر المتوسط، كما أوصل طريقُ الحرير القديم الحريرَ ومصنوعات السيراميك الشرقية آلاف الأميال عبر وسط آسيا. أبرز مُؤرِّخٌ أمريكى يدرس فى جامعة ماليزية أنه منذ ١٨٠٠ سنة، كانت شبه جزيرة الملايو تُصدِّر فعلاً منتجات الغابات مقابل الحرير وأدوات الصقل والزينة من الدول المجاورة.

فى كل مرة تتم تجارة السِلَع تحدث زيادة فى القيمة مما لا بُدَّ أن ينتج عنه زيادة الثروة. لم يشكل اللبان والأخشاب الطيبة الرائحة فى الغابة الماليزية ثروة إلا بعد استخلاصها ومقايضتها أو بيعها إلى من رغبوا فيهم. بالمثل الذهب فى باطن الأرض لا يُولِّد ثروة حتى يتم التنقيب عنه وبيعه كخام أو كسبائك لمن يحبون هذا المعدن الذى يخطف الأبصار كحلى. لهذا فالتجارة هى أكبر مولِّد للثروة فى المجتمع الإنسانى.

ولكن مع الرغبة فى ثروة أكبر فى أقل وقت ممكن لا يستطيع البعض الانتظار. هكذا فبينما كان العرب والصينيون والهنود سعداء بالمخاطرة بالإبحار فى سفنهم المُتواضِعة مُحمَّلين بسِلَع للتبادل مع منتجات دول جنوب شرق آسيا، فإن الأوروبيين، الذين جاءوا فيما بعد، قرروا تأمين حاجاتهم بالغزو المُسلَّح، ثم ببناء محطات تجارية مُحصَّنة، ثم ببساطة بغزو المُصدِّرين لهم وجعل أرضهم مستعمرات لهم.

لم يقُم العرب أو الصينيون أو الهنود بشن حرب على شركائهم التجاريين، ولكنّ ذوى العِرْق الأوروبى جاءوا فى سفنهم السوداء لإرغام اليابان على الانفتاح التجارى ولغزو مَلَقا وجزر التوابل الأسطورية فى الهند الشرقية، من أجل ضمان توفير التوابل و من أجل توسيع أسواق ضخمة للأفيون فى الصين.

لا شك أن اليابان والصين وجنوب شرق آسيا أصبحوا أكثر ثراءً مع إرغامهم على

التجارة، ولكنّ شركاءهم التجاريين، الأوروبيين، أصبحوا فاحشى الثراء بسبب التجارة غير العادلة.

إنهم لم يطلقوا عليها اسم العولمة فى ذلك الوقت، ولكن فى الحقيقة أن الأوروبيين بطريقتهم غير المُحبَّبة بدءوا العملية فعلاً. ما يحدث اليوم هو مجرد استمرار فى العملية، استمرار أصبح سهلاً بفضل التقدم فى التكنولوچيا.

ولكن هل هناك داعٍ لأن يكون الأمر كذلك فى التجارة؟ هل نحتاج إلى استخدام القوة فى منظمة التجارة العالمية من أجل فتح الدول وإزالة حدودها؟ هل نحتاج إلى أن نُطبِّق العقوبات وإلى العقاب عن طريق قوانين مساوية الضرر أحادية الجانب، ومن خلال عقبات المصطلحات الغريبة فى المستندات التى يجب أن نملأها، والمتطلبات الصحية، والمستويات، والتهديدات، والغزو الفعلىّ للدول من أجل الوصول والتحكم فى منتجاتها؟

لقد ساءت البنود التجارية للمُورِّدين الفقراء عبر السنين. فى أربعينيات القرن العشرين كان يمكن شراء سيارة صغيرة بحوالى ٥٠٠٠ رِنْجِت ماليزى. كان سعر المطاط حوالى ٧٠ سنتًا للرطل. اليوم سعر سيارة مشابهة، مع كَونها أفضل تكنولوچيًّا، حوالى ٥٠٠٠٠ رِنْجِت ماليزى، ولكن ماذا عن سعر المطاط؟ هل تضاعف عشر مرات ليصبح ٧ رِنْجِتات ماليزية للرطل؟ دائمًا ما وجب على الدول الفقيرة أن تبيع الأكثر فالأكثر من موادها الخام لكى تشترى الأقل فالأقل من السِلَع التى تستوردها من الدول الثرية.

ثم هناك الدول شديدة الفقر والتى ليس لديها أى شىء تنتجه وتبيعه للعالم، دول يستمر مواطنوها فى التمرغ فى الفقر فى عالم مُزدهِر، والتى لم تتطور بمقدار شعرة منذ بدأت شركات الدول الأوروبية فى الهند الشرقية فى نقل منتجات العالم فى سفن سريعة. هل سنتجاهل هذه الدول لأنهم لا يملكون ما يثرون به؟

ما المعنى الحرفى للعولمة؟ إنه الاتحاد العملى لكل دول العالم لتصبح كيانًا عالميًّا واحدًا. لن تفصل الحدود بين الدول بعد ذلك. سوف يصبح العالم عمليًّا دولة واحدة للتجارة والاستثمار فيها. يجب أيضًا أن تكون دولة واحدة يستطيع البشر الانتقال فيما بينها بحرية.

ويجب أن تكون إدارتها مسئولة عن العالم كله، وليس المناطق الثرية فقط. فى أى دولة، النظام مسئول عن رعاية مصالح جميع المواطنين. لا تستطيع الحكومة ــ إذا تطلعت لأن تكون حكومة مُتحضِّرة ــ أن تراعى فقط مصالح دافعى الضرائب الأثرياء والسكان المُنتِجين. الفقير وغير العامل وصاحب الإعاقة والشيخ الكبير ــ يجب رعايتهم جميعًا. بعض الدول الثرية قامت فعلاً بتلك الرعاية بمدفوعاتها الضخمة لغير العاملين وبمعاشاتها المساوية لآخر مرتب وبدعمها لنقل المواطنين كبار السن، إلخ. بعض الدول التى ليست بهذا الثراء لديها نُظُم للمعاشات وصناديق ذات عائد طويل الأمد.

إذا كانت مناطق من الدولة فقيرة لسبب أو لآخر، فسوف تبنى الحكومة رغم ذلك البنية التحتية المطلوبة والطرق والكبارى والكهرباء وستُوفِّر خدمة المياه والمستشفيات والمدارس، إلخ. هذه المنافع قد لا تساعد فقط على منح الفقراء فى هذه المناطق مستوى معيشيًّا جيدًا، ولكنها فى الحقيقة تساعد هذه المناطق على التطور والازدهار وتساعد سكانها على اللحاق بمن يعيشون فى المناطق الأكثر تقدمًا فى الدولة.

يمكن عمل هذا فى دولة بسبب وجود مبدأ فرض الضريبة على الأثرياء لمساعدة الفقراء. يدفع الأثرياء الضرائب، ضرائب أكبر بحيث تستطيع الحكومة أن تساعد الفقراء على الحصول على حصة من ثروة الدولة. لقد جاوزت بعض الحكومات المدى بفرض الضرائب على الأثرياء حتى لا يبقى شىء زائد لأنفسهم، وحتى يصبحوا بقدر فقر الآخرين فى الدولة. ولكن سرعان ما وجدت هذه الدول أنه لن تكون هناك ضرائب إضافية للتحصيل منهم لكى يدعموا بقية الشعب.

من غير المعقول أن تفرض ضرائب على الفقراء الذين تدعمهم لأنك بهذا ــ فى حقيقة الأمر ــ تفرض ضرائب على نفسك. وهكذا فشلت الاشتراكية والشيوعية. إننا نرجع اليوم إلى النظام الذى يكسب فيه الأذكياء ومالكو الموارد المالَ بطريقة شرعية ثم نقتطع منهم الضريبة لمساعدة الفقراء.

هذا ما يحدث فى دولة تُدَار بشكل معقول. ولكن إذا تعولم العالم وأصبح بحق دولة عالمية، ألا يجب على تلك الدولة العالمية أن تهتم برخاء دول العالم الفقيرة وشعوب العالم الفقيرة بالطريقة نفسها التى تهتم بها حكومات الدول المُستقِلة بفقرائها؟

ولكن عندما نتحدث عن العولمة فإننا لا نكتفى بتجاهل الفقراء، بل ونزيد على ذلك بأننا نريد أن نستخلص أقصى ما نستطيع من مال لصالح الأثرياء أصلاً، وخاصة لصالح الأثرياء ذوى النفوذ.

لسنوات أفشل هؤلاء جولات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات ـ GATT). استجابوا فى نهاية الأمر لمنظمة التجارة العالمية. على الفور تقريبًا أرادوا السيطرة عليها بتعيين مَن يختارونه فى مكاتب المنظمة. وكان الحديث كله يدور حول فتح الأسواق لكى تستطيع منتجاتهم دخولها، وليستطيع رأسمالهم استثمار وشراء كل شىء وأى شىء بدون ضوابط أو قيود.

سوف يكون ذلك انفتاحًا غير مشروط يأخذ الثرى والقوى فيه ما يريد، ويعطى الفقيرُ والضعيف فيه ما لديه. وليتولى الشيطانُ أكثرَ الناس فقرًا. التجارة الحرة هى لمن يستطيع التجارة، ومن لديهم المنتجات، سواء المادة الخام أو المُصنَّعة، للبيع وبالشراء من حصيلة البيع. أما من ليس لديهم ما يبيعونه، أى ليس لديهم ما يتاجرون به، فأمرهم لا يعنى منظمة التجارة العالمية. إنها ليست منظمة خيرية. إذا لم تكن هناك تجارة ولم يكن هناك شىء يعود على الفقراء، فذلك أمر مؤسف حقًّا، وينتهى الأمر عند هذا الحد.

هل هذا هو نوع العولمة التى نريد أن نبنيها، عالم منقسم بين الأثرياء والفقراء؟ ما معنى عالم مُتعولِم إذا لم يكن هناك سوى جزء فقط متعولم لأسباب عملية، عالم رأسمالى لا يُشرِك معه الفقير المُعدَم والفقير شبه المُعدَم؟

ماليزيا دولة متوسطة الدخل. لم يكن الأمر دائمًا كذلك. كانت نسبة كبيرة من الشعب فقيرة جدًّا عندما نلنا استقلالنا فى عام ١٩٥٧م. ولكن ولأننا اتجهنا للديمقراطية فقد اضطُر من أرادوا الفوز فى الانتخابات إلى الاهتمام بالفقراء لنيل دعمهم. لهذا السبب وفرنا للفقراء، خاصة فى الريف، البنية التحتية المطلوبة والرعاية الصحية والتعليم والتدريب لتحسين المهارات.

اليوم لم يعودوا فقراء. اليوم لا يقتصر الريف على الفقراء. اليوم يتمتعون بكل مزايا المناطق المدنية الأكثر ثراء.

ليس العالم المتعولم اليوم كما نراه عالمًا ديمقراطيًّا. ليس مواطنو العالم غير قادرين

على انتخاب أشخاص يتخذون قرارات العالم فحسب، بل حتى دول العالم لا تملك اليوم صوتًا لاختيار من يفسر ويقوم بعملية تطبيق العولمة، وبالتالى لا يمثل الفقراءَ أحدٌ ولا يهتم بالفقراء أحد.

ولكن الوقت قد حان لأن تترك دول العالم المُمثَّلة فى منظمة التجارة العالمية ما يشغلها من أمور التجارة الحرة وأن تنظر إلى مصلحة الدول الفقيرة ومصلحة الفقراء. يمكن عمل الكثير لهم بالقليل جدًّا.

إذا تم تحصيل الضرائب من الأثرياء لتوزيع الثروة إلى الفقراء، لبناء البنية التحتية فى المناطق الفقيرة فى الدول، فمن المُرجَّح جدًّا أن الدولة الفقيرة ستتقدم وأن الفقراء سوف يتملكون بعض الثروة إذا دفع من استفادوا من انفتاح الدول ومن التجارة الحرة والاستثمارات ضريبة إلى الحكومة المركزية والتى تقوم بعد ذلك ببناء البنية التحتية وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للدول الفقيرة التى لا تستفيد من التجارة العالمية أو من العولمة.

لا شك أن بناء البنية التحتية وتوفير الرعاية الصحية والتعليم سوف يُثرِى الدول الفقيرة. سوف تظهر فرص جديدة. ستمكنهم طرق جديدة وسكك حديدية جديدة من شحن سِلَعهم بأسعار أفضل بينما يصبح الاستيراد أقل تكلفة.

سوف تجعل الثروة المُتولِّدة منهم أسواقًا غنية للمُصدِّرين من الدول الثرية. فى نهاية الأمر، ستعادل الأرباحُ الإضافية من الأسواق الجديدة التى أوجدوها بشكل غير مباشر الضرائبَ التى يدفعونها.

يجب أن تستعد شركات الأعمال الماليزية التى تستفيد من التجارة العالمية فى عالم متعولم لدفع الضرائب الدولية. فى النهاية سوف تتوسع التجارة الماليزية.

يمكن الوصول إلى ماهية المقدار العادل الذى يجب أن تدفعه الشركات الكبيرة والبنوك التى تستفيد من التجارة الدولية فى عالم متعولم. لدينا اليوم اتفاقيات حول الضريبة المُكرَّرة بين الدول(*). لن يكون توسيع هذه الفكرة على ضريبة عالمية أمرًا

(*) اتفاقيات الضريبة المكررة: هى اتفاقيات يحصل بموجبها الناشط فى دولة غير دولته على إعفاء ضريبى فى واحدة منها. عادة يكون ذلك الإعفاء من الدولة الأجنبية الناشط فيها ـ المترجم نقلاً عن موسوعة كمبوديا.

صعبًا. يمكن الاتفاق على معدلات والوصول إلى مقاييس لكيلا يصبح ذلك عاملاً مُنفِّرًا للتجارة والاستثمار الدوليْن.

اليوم، بسبب المزايا التى تعطيها الحكومات الراغبة فى جذب الاستثمار، لا يدفع المستثمرون الدوليون أية ضريبة. بالطبع يُفترَض أن يكونوا مستعدين لدفع ضريبة صغيرة على أرباحهم الناتجة عن امتيازات الإعفاء الضريبى التى يتمتعون بها. فى الواقع، أن الدول المضيفة هى التى تدفع تلك الضرائب التى يعفى منها المستثمرون. فلن تتأثر التنافسية، حيث سيجب على الكل أن يدفع معدل الضريبة نفسه.

منذ أمدٍ بعيد فُرِضَت الضريبة بشكل أو بآخر. تُضطَّر الدول اليوم بحكم منظمة التجارة العالمية لوقفَ تحصيل الرسوم الجمركية أو تقليلها على الواردات. سيُؤثِّر ذلك على التنافسية للمنتجات المحلية. سوف تستفيد الشركات الأجنبية العملاقة من إزالة الرسوم الجمركية على الواردات أو تخفيضها بشكل كبير.

ستكون ضريبة التجارة الدولية الجديدة لتنمية الدول الفقيرة أقل من الضرائب التى اضطرت الشركات لدفعها من قبل. مرة أخرى لن تكون عبئًا على الشركات الدولية. ستكون الدول التى تنفتح للتجارة هى التى ستدفع من خلال الضرائب التى ستُعفَى منها.

يمكن النظر لضريبة التجارة الدولية كابتكار بالنسبة للضرائب. ولكن يجب ألا يصدم ذلك التجار. ستكون إزالة كل الحدود ومعها إزالة الرسوم الجمركية على الواردات بمثابة صدمة لحكومات كثيرة كانت تفرض الرسوم الجمركية على الواردات لسنوات طويلة. إذا أمكن إرغام الحكومات على قبول إزالة مصدر من مصادر الدخل فبالتأكيد يمكن إرغام التجار والمستثمرين الدوليين على قبول دفع ضرائب على الأرباح التى اكتسبوها من العولمة، من انفتاح الدول وإزالة أو تخفيض الحواجز الضريبية.

فما الطريق إذًا إلى العام ٢٠٢٠م لماليزيا؟ كدولة متوسطة الدخل استخدمت الرسوم الجمركية على الواردات لبناء اقتصادها، وبقدراتها على الاتجاه للتصنيع وقدراتها التنافسية، لن تستفيد ماليزيا من العولمة كما يتم تفسيرها حاليًّا. لقد رأينا فعلاً كيف تخسر صناعة السيارات المحلية أمام الواردات من الدول ذات التكلفة المنخفضة جدًّا. سوف يستثمر المستثمرون الأجانب والمحليون فى الدولة فقط إذا تمت حماية

منتجاتهم. إذا اضطروا للتنافس مع الواردات من الدول المنخفضة التكلفة فلن يستثمر المستثمرون المحليون أنفسهم فى دولتهم.

كان هناك افتراض ساذج من جانب المستهلكين الماليزيين أن إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات سوف يؤدى إلى أسعار أقل، للسيارات مثلاً. لقد خاب أملهم لأن الأسعار ازدادت بدلاً من أن تنقص بسبب الرسوم الأكبر التى فُرِضَت على كل السيارات، محلية أو أجنبية. هذا لأن الحكومة لا تستطيع أن تتخلى عن الضرائب إذا أرادت أن تدير الجهاز الحكومى وأن تدير البنية التحتية المطلوبة بما فيها الطرق. وهكذا يتم استبدال الرسوم غير المُباشِرة مكان الرسوم الجمركية على الواردات.

هذا التساوى فى الضرائب الذى أصرت عليه منظمة التجارة العالمية سوف يؤدى إلى فقدان الحماية بالنسبة للصناعات المحلية، كالسيارات المحلية، وهى الحماية التى تمتعت بها، وبالتالى فقدت تنافسيتها. الفائزون هم المُصنِّعون العمالقة الأجانب الذين يستغلون الدول منخفضة التكلفة أو المنتجات ذات الاسم التجارى المتميز، والذين يتمتعون جميعًا بميزات الإنتاج الكبير.

الطريق الوحيد أمام ماليزيا للاستفادة من إزالة الرسوم الجمركية على الواردات والحواجز المالية الأخرى هو أن تصبح صناعاتنا أكثر كفاءةً فى إدارة التكلفة. لا نستطيع أن نفعل ذلك بتخفيض تكلفة العمال؛ لأن ذلك سيجعل شعبنا يدفع ثمن الأرباح الإضافية للشركات الدولية الكبيرة. يجب أن نحاول تحسين الإنتاجية والجودة بالإضافة إلى تفرُّد منتجاتنا.

البديل هو أن نتخلى عن قطاع التصنيع ونُركِّز على القطاعات التى يمكن أن نكون أكثر تنافسية فيها. يمكننا بالطبع أن نصبح مُنتِجًا لسبعة منتجات مرة أخرى ـ بزيادة إنتاج زيت النخيل والمطاط وربما منتجات زراعية أخرى. سوف يُمثِّل ذلك تراجعًا.

يمكننا أيضًا أن نتجه إلى الصناعات الجديدة المبنية على المعرفة. ربما نستطيع النجاح فى بعض المناطق. ولكن هذه الصناعات تحتاج إلى بحث وتطوير أكبر.

إن حجم ما ننفقه على البحث والتطوير أقل من شركة واحدة من الشركات الدولية الكبيرة.

يقول البعض لماذا ننتج أشياء ينتجها آخرون بصورة أكثر كفاءة وأقل سعرًا وبجودة أفضل. لماذا لا نقوم فحسب بشراء هذه المنتجات الأجنبية المستوردة؟ ولكن إذا كانت صناعاتنا ميتة وشعبنا بلا عمل، كيف سنتمكن من دفع ثمن الواردات، بقدر ما هى رخيصة الثمن؟ ولكن هل ستكون إذًا رخيصة حقًا؟

كما أشرت، فإن الحكومة تحتاج إلى دخل، ويجب فرض ضريبة على المنتجات المستوردة بشكل أو بآخر (ضريبة القيمة المضافة مثلاً ـ VAT) لكى تستطيع الحكومة تعويض قيمة الرسوم الجمركية على الواردات. وهكذا لن تكون المنتجات المستوردة رخيصة. وبما أنه من المُرجَّح أن تنتشر البطالة بين شعبنا بعد أن تغلق الصناعات المحلية أبوابها، فأين يجدون المال لشراء السِلَع المُستورَدة؟

يمكن للشركات الأجنبية أن تُصنِّع فى ماليزيا وأن تُشغِّل الكثير من مواطنينا. ولكن لماذا تفعل ذلك إذا كان بإمكانها الذهاب إلى دول منخفضة التكلفة والتصنيع هناك للتصدير إلى ماليزيا؟ إنها تقوم بذلك فعلاً. لا يأتى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الداخل، بل والأسوأ من ذلك أن المستثمرين ينسحبون لكى يُصنِّعوا فى دول منخفضة التكلفة.

هل يمكننا أن نتمكَّن من واقع العولمة؟ لم تتفكر الدول الفقيرة بما يكفى، ونحن معها، فى العولمة والتجارة الحرة والشفافية، إلخ. أعتقد أننا نساق وراء رغبة فى تبنِّى الفكرة الجديدة الفخمة، فكرة عالم بلا حدود. إننا نحتاج إلى أن نفكر مرة أخرى، نفكر بعمق.

لقد كنا فى حالة جيدة جدًّا بدون العولمة. لقد انتقينا ما يناسبنا ولكن حدودنا ظلت مفتوحة. أى شىء تنتجه دول العالم مُتوافِر فى ماليزيا. ولكننا استخدمنا حدودنا بمهارة، فسمحنا بحرية دخول السِلَع فى بعض الأحيان ووضعنا قيودًا ضريبية فى أحيان أخرى.

إننا دولة مُستقِلَّة. لقد مارسنا حقوقنا السيادية بحرص لكى نستطيع أن نُنمِّى اقتصادنا. لو رضخنا لمنظمة التجارة العالمية فسوف نفقد استقلالنا إلى حد ما. سوف نُضطر إلى قبول قواعد تُقيِّدنا وتجعلنا عاقرين وغير قادرين على حماية أنفسنا.

نحن فى غنى عن العولمة. ولكن إذا لم نُسلِّم بعضًا من استقلالنا فيمكن أن يأخذ

أعضاء منظمة التجارة العالمية إجراءات ضدنا، يمكن أن يحاولوا تضييق الخناق على اقتصادنا بزيادة حواجز الرسوم الجمركية أو حتى بالحظر الاقتصادى.

ما يمكننا أن نحاول فعله هو أن نعمل معًا مع دول نامية أخرى لإعادة تفسير العولمة لكى تمكننا من المنافسة العادلة. يجب أن نُمنَح وقتًا قبل إزالة حواجزنا لكى نُمكِّن صناعاتنا من النمو واكتساب القدرة على المنافسة. إننا نحتاج إلى الجهاد من أجل المنافسة العادلة، أى المنافسة بين من هم متساوو القوة. يجب ألا تكون هناك مُعوِّقات للضعفاء من ناحية سهولة دخول الأسواق والانفتاح عليها، ومن ناحية مراحل النمو، ومن ناحية مزايا الاستثمار الأجنبى. كما يجب منع عرض الأثرياء لأراضٍ بالمجان ودعمهم لرأس المال من أجل جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

يجب أن تسمح كل دولة بعمل عدد مُعيَّن من العمال الأجانب ربما على أساس نسبة من السكان، إلخ.

هناك الكثير من الأشياء التى يمكن عملها لمساواة أرض الملعب. إذا قبل النظام العالمى هذه الشروط، وإذا تم فرض ضريبة عالمية على هذه المؤسسات أو الدول التى تستفيد من العولمة، فسوف تستطيع ماليزيا أن تنمو وتُحقِّق أهداف رؤية عام ٢٠٢٠م. سوف ينمو العالم كله، بمن فيه شديدو الفقر. سوف يصبح السوق العالمى ثريًّا وسوف تستفيد ماليزيا وتنمو كدولة تجارية.

الطريق إلى الأمام مملوء بكل أنواع الاحتمالات والأخطار. وفقط، الفحص الدقيق والتفكير العميق للأمام سوف يبقينا على مسارنا إلى رؤية عام ٢٠٢٠م.

٢٥ـ الاستثمار العربى: إدارة البترول والتنويع(*)

عندما نفكر فى العالم العربى فإننا لا نملك سوى أن نربطه بثروته البترولية وبدولارات النفط التى تبلغ المليارات وبرأس مال ينتظر الاستثمار.

يُفترَض أن يُنظَر إلى الدول العربية، بثرواتها وبمستويات معيشتها، على أنها دول مُتقدِّمة. ولكن الدول العربية لا تُعتَبر دولاً متقدمة. هذا لأن الدول العربية لا تتمتع باعتبارات التقييم الأخرى للدول المتقدمة كقدرات صناعية أصيلة، ومعرفة تكنولوچية، واقتصاد مُتطوِّر ومركب.

أموال الدول العربية الطائلة مُودَعة بحجم كبير فى بنوك الدول الغربية شديدة الثراء بعائدات ضئيلة. هناك تريليون (ألف مليار) دولار أمريكى من الأموال العربية مودعة فى المراكز المالية الغربية (نيويورك ولندن وسويسرا)، وذلك استنادًا إلى تقديرات مُتحفِّظة. تم تجميد بعض هذه الأموال. إذا كان هناك استثمار فى الصناعات، فإنها فى الأسهم الزرقاء(**) للشركات الغربية المعروفة.

هناك صناعات قليلة جدًا فى الدول العربية نفسها. بدون العمال الأجانب لا يمكن سير هذه الصناعات. الأجور للمواطنين فى كثير من الأحيان كبيرة أكثر مما يجب ومقابل إنتاجية ضعيفة.

من المثير أنه حتى فى مجال الزيت الخام، لا يمتلك العالم العربى قدرة كبيرة فى تكرير الخام. الصناعات البتروكيماوية ليست بقدر التقدم والهيمنة التى ينبغى أن تكون عليه. إذًا ليس هناك الكثير من القيمة المُضافَة من هذا المورد.

على الرغم من ذلك، يعيش الكثير من الدول العربية فى رخاء. ولكن عاجلاً أو

(*) خطاب ألقاه فى المؤتمر العاشر للاستثمار العربى وسوق المال فى بيروت، لبنان، فى ٢٤ يونيو ٢٠٠٤م.

(**) الأسهم الزرقاء (أو أسهم الشرائح الزرقاء ـ blue chip): هى أسهم الشركات ذات القدرات والسمعة العريقة التى تسمح لها بصرف عائدات دورية على أسهمها بغض النظر عن حالة الدولة الاقتصادية. لذا عادة ما تكون المخاطرة والعائد منها كلاهما قليلين ـ المترجم.

آجلاً سوف تنفد احتياطيات البترول. إذا لم يتم العثور على مصادر جديدة للدخل، فسيكون المستقبل مُظلِمًا جدًّا أمام الكثير من الدول العربية.

هناك إذًا حاجة قوية إلى التنويع والتحسين من العائد على دولارات النفط. بعبارة أخرى، يجب على الدول العربية أن تتجه للتصنيع ولتحديث اقتصاداتها ولإنتاج سِلَع للتصدير وللتجارة فى مجالات مُتنوِّعة. يجب خلق اقتصادات مبنية على أكثر من مجرد النفط. بالتأكيد يجب على الدول العربية أن تمتلك كل صناعات التصنيع الموجودة فى الدول المتقدمة وأكثر.

سوف يستغرق تنويع الاقتصاد وقتًا. من حسن الحظ أن العنصر الأكثر أهمية للتنويع، أى رأس المال، موجود. إن استخدام هذا العنصر هو ما أعتقد أنه محور اهتمام هذا المؤتمر.

لقد تعلمت ماليزيا أن المال، أو رأس المال كما يشار إليه أحيانًا، لا يُعتَمد عليه. إننا نقبل أن العملات لا يمكن أن يكون لها قيمة ثابتة. حتى لو تم تسيير قيمة العملة لتُقارب وزنًا ثابتًا من الذهب فيمكن لهذه القيمة أن تتذبذب. تتذبذب أسعار الذهب بأى عُملَة. ولكن تعويم سعر الصرف يجعل قيمة العملة أقل استقرارًا. يصبح الأمر أسوأ بالطبع عندما تتم تجارة العملة وكأنها أى سلعة أخرى، لا تختلف عن المطاط أو القصدير أو السكر أو الزيت.

يتوقع التجار الأسعار ويتلاعبون بها، مما يجعل التجارة صعبة ويخلق الحاجة إلى عملية تجارية مُعاكِسة لحفظ القيمة، مما يزيد من مخاطرة وتكلفة الأعمال. عندما تُخفَّض قيمة العملة بشكل كبير يمكن لاقتصادات كاملة أن تنهار. القليلون من تجار العملة فقط سيكسبون المال عندئذٍ ولكنّ دولاً بأسرها وبشعوبها يمكن أن تُفلِس.

لقد حاولت ماليزيا أن تتغلب على التذبذات غير المضمونة لأسعار الصرف بتثبيت عملتها مع الدولار الأمريكى. ولكن الدولار الأمريكى اليوم قد انخفضت قيمته أمام اليورو بما يصل إلى ٤٠ ٪ مما يجعل ماليزيا تكسب أقل من صادراتها، وتُضطر إلى دفع المزيد لشراء وارداتها عندما تكون من بلاد اليورو والين والإسترلينى أو حتى الدولار الأسترالى، والتى ازدادت أسعارها.

يمكن للدول المُصدِّرة للبترول أن تكسب المزيد من الدولارات الأمريكية بسبب الزيادات فى أسعار النفط، ولكن هذه الزيادة ليست بقدر ما تشير إليه الأرقام بسبب الانخفاض فى قيمة الدولار الأمريكى. السعر الحقيقى المبنى على أسعار قديمة وعلى القوة القديمة للدولار الأمريكى هو ٩٠ دولارًا وليس ٤٠ دولارًا من الدولار الأمريكى منخفض السعر(*). بالطبع فقدت الاحتياطيات المخزونة بالدولار الأمريكى كثيرًا من قيمتها.

يشير كل ذلك إلى انعدام الاعتماد على الاحتفاظ بأى عملة لأى فترة من الزمن. ولكن للذهب قيمة ذاتية. يمكن بيعه كذهب أو كحلى وهى صفات لا تتمتع بها العملات الورقية. لهذا فالتذبذب فى قيمة الذهب أقل. إن الاحتفاظ برأس مال فى صورة ذهب أكثر أمانًا مما لو كان فى أوراق حكومية.

هذا هو سبب اقتراحنا استخدام الدينار الذهبى فى التجارة. يمكن الاتفاق على أساليب مُعيَّنة للتمكين من دفع المدفوعات على أساس الذهب بدون تحريك الذهب فعليًّا.

عندما هُوجِمت العملة الماليزية، باع المستثمرون الأجانب أسهمهم ليحولوها إلى دولارات أمريكية. سبَّب ذلك البيع هبوط أسعار الأسهم أكثر، مما وضع بنوكًا وشركات فى موقف حرج وأصاب الاقتصاد. يمكن لتسييل حصص الأسهم فى أوقات الأزمات أن يُسبِّب خسارات عظيمة للمستثمرين.

أفضل شىء كان يجب على المستثمرين أن يقوموا به هو أن يحتفظوا بأسهمهم وينتظروا التعافى. تم إيقاف انزلاق الأسعار فى ماليزيا عن طريق ضبط عمليات البيع. بعد سنة واحدة زادت قيمة الأسهم بنسبة ٢٠٠٪ واسترد المستثمرون مرة أخرى أغلب قيمة استثماراتهم. يمكن للمستثمرين تعلم شىء من ذلك.

قبل أن أنتقل إلى موضوع الاستثمارات العربية، ربما يجب أن أقوم بشرح ما يبدو أنه مُفارقة. المفارقة هى أنه يبدو أن اقتصاد الولايات المتحدة فيه خلل هيكلى، بعجز هائل فى الموازنة الحكومية، وفى الميزان التجارى، ولكنها تستمر معتبرة اقتصادًا قويًّا. الإجابة عن هذه المفارقة تكمن فى دور الدولار الأمريكى كعملة احتياطية، وكعملة تجارية، خاصة للتجارة فى البترول. كما يتم منح القروض بالدولار الأمريكى.

(*) كان هذا قبل أن يرتفع سعر البرميل إلى ٧٠ دولارًا أو أكثر ـ المترجم.

يعمل كل ذلك لمصلحة الولايات المتحدة ليُمكِّنها من الاحتفاظ بعجز هائل وأن تستمر فى الوقت نفسه فى العيش على أموال مُقترَضة لسنوات بدون التأثير بالسلب على اقتصادها. ولكن لا يمكن لذلك أن يستمر إلى الأبد، خاصة مع وجود اقتصادات عفية تدعم اليورو والين.

من الواضح أن هناك حاجة إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى وإلى إدارة أفضل لرأس المال والاحتياطيات.

فى الواقع تتمتع الدول العربية بدعم أفضل لعملاتها بسبب احتياطياتها النفطية الضخمة. إذا أرادت، يمكن لعملاتها أن تصبح العملة التجارية وأن يتم الاحتفاظ بها كاحتياطى. هذه مفارقة أخرى. عملة ليس لها سند قوى يتم استخدامها كداعم لعملات أخرى لها بالفعل سند قوى. يجب أن نتفكر فى ذلك ونحن نفكر فى إدارة رأس المال. إننا نحتاج إلى العثور على حل طويل المدى للموضوعات السابقة.

من الواضح أن رأس المال والاحتياطات ليست آمنة، سواء تم الاحتفاظ بها أو تم استثمارها فى شركات زرقاء، أى شركات لها سمعتها وقيمتها. يمكن للعملات أن تنخفض قيمتها، ولقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكى، كذلك يمكن للأسهم هى الأخرى أن تنخفض قيمتها ويمكن للشركات الزرقاء أن تُفلِس. كما سوف تنخفض قيمة رأس المال غير المستثمر نتيجة للتضخم.

ولكن يجب أن نبقى المال فى مكان ما. حاليًّا يبدو أن لدى الغرب بنية تحتية أفضل للاستثمار، بالنسبة لحكم القانون، والاستقامة، وسهولة القيام بالأعمال، وفرص الاستثمار، ومدى تعقيد المنتجات، والخصوصية، والأمان وحرية أسلوب الحياة. للأسف، بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، لم تعد الولايات المتحدة وأوروبا جذابتيْن كما كان فى السابق. تقدم الدول العربية بعض الفرص للاستثمار. ولكن بما أن أغلب الدول العربية مغمورة بأموالها، فليسوا فى حاجة حقيقة إلى رأس مال أجنبى، بما فيه رأس المال من مصادر عربية. لذا، فالفرص محدودة حاليًّا.

إذا لم تكن أوروبا وأمريكا جذابتين وقدَّمت الدول العربية القليل من فرص

الاستثمار، فسوف يتوجب على رأس المال العربى أن يبحث فى مناطق أخرى من العالم عن فرص للاستثمار.

إن الرأى المُرجَّح لأغلب خبراء الاقتصاد هو أن النمو الاقتصادى فى آسيا سوف يسبق أوروبا وأمريكا فى المستقبل القريب. هذا لأن أغلب الدول النشيطة والديناميكية اقتصاديًّا موجودة فى آسيا، خاصة شرق آسيا. لقد تعافت اليابان، بينما لا يزال اقتصاد كوريا الجنوبية قويًّا جدًّا. الصين ذات إمكانية أن تكون أكبر اقتصاد فى العالم وقد رحبت برأس المال الأجنبى.

احتياجات الصين هائلة، وسوف يحدد طلبها أسعار السِلَع بما فيها النفط والغاز، وسوف يكون دوران المال فى تلك الطلبات كبيرًا.

لقد كوَّن جنوب شرق آسيا اتحادًا بين الدول العشر الواقعة فيه، والمنتجات المُصنَّعة فيه ذات جودة عالية ومطلوبة فى كل أنحاء العالم. لدى جنوب شرق آسيا سوق من ٥٠٠ مليون نسمة.

كما تعيش الهند عهد انفتاح. بتعداد سكان يبلغ مليار نسمة، تُكمِّل الهند اقتصاد الصين الهائل. يُحوِّل مواطنو الهند المتعلمون تعليمًا عاليًا الدولةَ إلى أكبر مركز لبرمجيات الكمبيوتر فى العالم. تتمتع الهند بطبقة متوسطة كبيرة، ولا بُدَّ أن تخلق احتياجاتها سوقًا كبيرة لمنتجاتها وللواردات إليها.

من الواضح أن آسيا، أو بمعنى أكثر تحديدًا شرق آسيا والهند، بتعداد سكان يبلغ حوالى ثلاثة مليارات نسمة، سوف تصبح مُولِّدًا صناعيًّا ضخمًا وسوقًا ضخمة. لا بد وأن تصبح شركات فى هذه المناطق نشطة جدًّا ومُربِحة.

سياسات شرق آسيا، ومزاياها والإطار القانونى للاستثمارات، كلها جذابة. النظام البنكى حديث والعاملون بالبنوك يألفون الاستثمارات الأجنبية ونُظُمها. سوف يلقى رأس المال العربى ترحيبًا فى أغلب الأحيان.

ربما لا يكون المستثمرون العرب مستعدين بعد لجعل مصانعهم فى هذه الدول. ولكن بالتأكيد يمكنهم أن يستثمروا فى بورصات الأوراق المالية وفى شركات وبنوك

مُحدَّدة فى هذه الدول. هناك بالطبع فرص لاستثمارات رأسمالية. تظهر الصناعات المبنية على تكنولوچيا المعلومات قابلية كبيرة للازدهار.

فى نهاية الأمر، يجب أن يكون لدى الدول العربية صناعاتها، ليس فقط لتلبية احتياجاتها ولكن أيضًا احتياجات العالم. لا يوجد أى سبب على الإطلاق ينفى عن الدول العربية قدرة التصنيع مثل الدول الصناعية المتقدمة الأخرى. رأس المال موجود، والمهارات أيضًا. إننا نرى الكثير من العرب يعملون فى البحث والتطوير ويعملون بنجاح فى مجالات صناعية وتجارية فى دول متقدمة مثل الولايات المتحدة. لماذا لا يفعلون ذلك فى دولهم نفسها؟

السبب هو أن قليلا من الدول العربية تُشجِّع ــ كما يجب ــ البحث والتطوير والاستثمارات المحلية. لا تُركِّز المدارس والجامعات ومعاهد التدريب على المعرفة والمهارات المطلوبة للصناعات الحديثة.

تحتاج النهضة الصناعية إلى ثقافة مُعيَّنة تختلف عن ثقافة الدول الزراعية. الانضباط فى مكان العمل مهم. ولا شىء أكثر أهمية من الاحترام الكبير لقيمة الوقت. تصبح الدِقَّة أكثر فأكثر أهمية مع ازدياد عدد المنتجات التى تتطلب أن يُعتمَد على أدائها. إذا لم تكن هذه الثقافة أصيلة، فلا بد إذن أن يتم غرسها. يمكن للاتجاه للتصنيع أن يصبح ناجحًا فقط فى حال وجود ثقافة وأخلاقيات عمل صحيحة.

لقد عانت ماليزيا من المشكلات نفسها، ولكن تم تحقيق بعض التقدُّم فى غرس ثقافة عمل تتوافق مع التصنيع بإرسال الطلبة والعمال إلى اليابان وكوريا الجنوبية، لتعلُّم أخلاقيات وثقافة مكان العمل.

لرأس المال دور مهم يقوم به فى المجتمع البشرى. حتى لو تم استثماره فقط بهدف إثراء المستثمر، فسيُولِّد بعض الفوائد الجانبية للمجتمع. ولكن فى الحقيقة يمكن أن يتم استخدام رأس المال بغرض تعظيم تنمية المجتمع أو الدولة إلى أقصى درجة.

إذا تم استثمار رأس المال من أجل إثراء المُستثمِر فقط، هناك سُبُل كثيرة للاستثمارات حول العالم. لا يحتاج المستثمرون حتى إلى أن يعنوا بتوزيعات الأرباح.

برفع قيمة الأسهم يمكن لهم أن يحققوا مكاسب ضخمة من زيادة رأس المال. يمكن لهم بعد ذلك أن يبيعوا الأسهم ويحصدوا أرباحهم تاركين السوق فى حالة خربة.

ولكنّ المستثمرين المُخلِصين يتطلعون إلى عائدات فى صورة توزيعات أرباح وينظرون إلى النمو فى قيمة الأسهم كأصول طويلة الأمد تستحق الاحتفاظ بها. ربما يريد المستثمرون أيضًا الاشتراك فى شئون الشركة على مستوى المديرين. إن فائدة هذا النوع من الاستثمار تفوق العائدات المالية. إنها تزيد من المهارات فى استخدام رأس المال وتجعل المستثمرين مواطنين منتمين للشركة.

من الواضح أن رأس المال العربى لديه خيار كبير بين الاستثمار فى الداخل أو فى الخارج. يلقى المستثمرون الجادون الترحيب دومًا سواء فى الداخل أو الخارج. ربما يكون شراء السندات الحكومية آمنًا ولكن عادة ما يكون العائد منها منخفضًا. وفى بعض الحالات ربما تكون هذه السندات عُرضَة لمخاطر سياسية. ولكن يمكن أن يكون الاستثمار فى اقتصادات الشرق سريعة النمو مثيرًا، وأن يعود بعائدات جيدة وحصيلة على المدى البعيد فى الصناعات النامية. أخيرًا، يمكن خلق فرص الاستثمار فى الداخل ورعايتها حتى يمكن للدول العربية أن تصبح مُكتمِلة النمو.

أعرف أن ما قلته هو أمور معروفة. ولكنى آمل أنكم ستعملون الآن بناء على هذه المعرفة لتحاشى كارثة فى المستقبل.

٢٦ ـ الأخلاق والعولمة: قيم عالمية وقيم محلية(*)

إننى سعيد أنه أُتيحَت لى الآن فرصة الحديث عن هذا الموضوع حول الأخلاق فى العولمة، حول القِيَم، العالمية والمحلية، فى منتدى موجود فى أوروبا.

حتى الآن، عندما تُناقَش العولمة، فالناحية الوحيدة التى تحظى بالاهتمام هى التجارة، أو بشكل أكثر تحديدًا، انفتاح الدول التجارى. التجارة تثرى. التجارة تزيد من قيمة السِلَع وبهذا تخلق الثروة. يُتاح للشركاء فى التجارة أن يكسبوا من عملية شراء وبيع السِلَع ويحققوا من ذلك الأرباح.

يجب أن يُرحِّب بالتجارة البائع والمُشترى، المُصدِّر والمُستورد، بل المجتمع ككل. للأسف، فى كثير من الأحيان لا تكون هناك مساواة فى الأرباح بين الشريكيْن التجارييْن. فى الحقيقة، أحيانًا كثيرة يكون الثمن الذى يدفعه أحد الشريكين مرتفعًا جدًّا، وكذلك تعانى المجتمعات والشعوب والدول بسبب مثل هذه التجارة.

كانت الرغبة فى التجارة هى ما دفعت المغامرين الأوروبيين القدامى إلى الإبحار فى المجهول. أراد كولومبس أن يعثر على ثروات الهند عندما أبحر غربًا عبر الأطلنطى. تمت محاولات فاشلة لاكتشاف الممر الشمال غربى (بين المحيطين الأطلنطى والهادى)، مرة أخرى من أجل التجارة مع الهند العجيبة.

أبحر الأدميرال ألفونسو دا ألباكيرك حول رأس الرجاء الصالح من أجل إرساء طريق بحرى إلى الشرق وإلى جزر التوابل. استُثنِى الأوروبيون من السماح بالمرور عبر طرق الحرير بوسط آسيا، وكانت هى الطريقة الوحيدة للتجارة بين الشرق والغرب فى ذلك الوقت.

فى الحقيقة لم يكن ما يفعله هؤلاء البحارة الأوروبيون الجريئون سوى عولمة التجارة ولا شىء أقل من ذلك. لقد أرادوا توسعة التجارة العالمية. لقد كانوا هم حقيقة رواد العولمة.

(*) خطاب ألقاه فى حوار بين الشرق والغرب فى المنتدى العالمى للثقافات فى برشلونة، إسبانيا، فى ٢ يوليو ٢٠٠٤م.

ولكن طريقة الأوروبيين فى التجارة كانت مختلفة عن طريقة العرب، أو الهنود أو الصينيين. لقد خاض هؤلاء الآسيويون بشجاعة فى سفن مُتهالِكة عبر عواصف وقراصنة، بغير سلاح ولا حراسة. لقد خاطروا ليس فقط أمام عناصر عدم اليقين من الظروف والقرصنة ولكن أيضًا عدم اليقين من كيفية تعامل الشعوب المحلية معهم. لم يكن غرضهم سوى التجارة.

ولكنّ الأوروبيين أرادوا أن يتأكدوا من أن تُجَّارهم سوف يعودون ببضاعتهم سالمين وبأكبر المكاسب.

وهكذا بعث الأوروبيون بدلاً من ذلك بتجار مُسلَّحين، بعثوا بأساطيل بحرية. لقد أجبروا الدول المارة بها تجاراتهم على السماح لهم ببناء محطات تجارية مُحصَّنة. لقد أرادوا من شركائهم قبول احتكار التجارة. وأخيرًا احتلوا أرض شركائهم التجاريين وجعلوها مستعمرات لهم.

كلما أُتيحت للأوروبيين فرصة التخلص من السكان المحليين الأصليين استغلوها واستولوا على الأرض لإنشاء مستعمرات أوروبية، والتى تحولت فى آخر الأمر إلى الدول الأوروبية المُستقلَّة التى نراها اليوم خارج أوروبا(*). بدلاً من المُقايَضة أو شراء منتجات السكان الأصليين، اختار الأوروبيون أن يستولوا عليها. حتى القرصنة اعتبروها عملاً شرعيًّا.

هكذا تحول ما بدأ كتجارة كان روَّادها شركات عظيمة كشركة الهند الشرقية البريطانية، وشركة شرق آسيا الهولندية، إلخ، لينتهى فى إمبراطوريات أوروبية ودول أوروبية جديدة خارج أوروبا.

إن ذكريات ذلك لا تزال حاضرة فى أذهان بعض من احتُلَّت أرضهم أو أُجبِروا على فتح دولهم للتجارة الأوروبية. ولهذا فهم مُتخوِّفون من المُقترَحات الجديدة بخصوص العولمة التى تبدأ مرة أخرى بالتجارة. هل سيتكرر ما تبع التجارة فى الماضى مرة ثانية فيتبع التجارة فى العصر الحديث، هل ستنتهى العولمة بإمبريالية جديدة؟

(*) مثل أستراليا، نيوزيلاندا، وغيرهما ـ المترجم.

سوف يعتبر البعض ذلك هاجسًا فيه تخوُّف مَرَضىّ. ولكن هل هو كذلك؟ إننا نشهد بالفعل ردًّا بالرسوم الجمركية والعقوبات الاقتصادية ضد الدول المُعانِدة. تدور المفاوضات فى منظمة التجارة العالمية حول انفتاح الدول مع كلام قليل حول الضمانات. لم يكن هناك حديث حول الأخلاق، وحول احترام الحساسيَّات والقِيَم المحلية.

ثم هناك العراق. لا يمكن للمرء سوى أن يظن أن الحرب على العراق لا تدور حول أسلحة الدمار الشامل أو حتى تغيير النظام، بل تدور حول الحصول على نفط الدولة ذات ثانى أكبر احتياطى للنفط فى العالم.

يتم استخدام التهديدات والقوة بالفعل لفتح الدول تجاريًّا. ربما يؤدى رفض التهديدات إلى ضغوط لتغيير النظام فى الظاهر من أجل نشر الحكم الديمقراطى، وحقوق الإنسان، إلخ، ولكن فى نهاية الأمر من أجل فرص العقود، وفرص تأمين توريدات لسِلَع مُعيَّنة، وللتجارة عمومًا، بعدما يتم تولية حكومات مُطيعة.

لا يبدو أن أى شىء قد تغير بالنسبة للمُستعمرات السابقة. يبدو أن التاريخ يعيد نفسه. ربما لا يحدث استعمار جلىّ من النوع القديم ولكن لا يزال شىء قريب منه مُمكِنًا، مثل تولية حكومات أكثر طاعة مُستعِدَّة لمنح تنازلات تجارية لقوى اقتصادية كبيرة مُعيَّنة.

كل ذلك يحدث بالفعل. ربما يكون الزمان مُتأخِّرًا للحديث عن الأخلاق، والقِيَم، عن النزاهة. ولكن كما يقولون أن تفعل الشىء مُتأخرًا خيرٌ من ألا تفعله أبدًا. إذا لم نُرد مقاومة عنيفة للعولمة، والتى ربما تؤدى إلى الإرهاب، إلخ، فمن الأفضل أن نأخذ فكرة الأخلاق فى العولمة واحترام القِيَم المحلية وتكوين قِيَم عالمية الآن. يجب على المُفاوضين فى منظمة التجارة العالمية أن يتعاطوا مع هذه الأجندة قبل انفتاح الأسواق وما يشابهه.

أبسط قاعدة أخلاقية هى حظر التهديدات واستخدام القوة فى المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية نفسها. سواء ثنائية أو مُتعدِّدة الأطراف، يجب على المفاوضات أن تكون خالية من الضغوط. يجب احترام رؤى الجميع. إذا كان بمقدور دولة واحدة أن ترفض قبول إجراء متعدد الأطراف فيجب أن تتمتع الدول الأخرى بالحق نفسه.

يجب أن تكون المنافسة بين دول أو شركات من الحجم نفسه، أو يتم عمل

تعويضات لجعل التنافس عادلا. لا يجب السماح بأى احتكار، ولا حتى الاحتكار لبضعة ناشطين. يجب الحدّ من الاندماجات وضم الشركات، بحيث تُمنَع شركات الأعمال من أن تصبح أكبر من اللازم، لئلا يكون لها قانون بذاتها فتجتاح الدول الصغيرة التى تتعامل معها.

يجب أن تكون هناك بنود فى القانون الدولى تمنع ذلك. ويجب أن يُسلِم الكل لتلك القوانين. يجب ألا يكون هناك استثناء إذا أرادت دولة أن تكون فى منظمة التجارة العالمية.

اليوم، بالتهديد بعدم الاستثمار أو بسحب الاستثمار، تُجبِر الشركاتُ الناشطة فى دول متعددة الدولَ الفقيرة على إعطائها تنازلات ضريبية تُضعِف تلك الدول الفقيرة. يزيد من أثر تلك التنازلات عرض الدول الثرية لحوافز مادية لجذب الاستثمارات بعيدًا عن الدول الفقيرة. يجب أن تكون هناك مُنظّمات ما بالنسبة للحوافز التى يُمكِن أن تعطيها الدول التى تسعى وراء استثمار أجنبى مباشر. ويجب أن تحمى تلك المُنظّمات الضعيف أمام القوى.

يجب أن تخضع تجارة المضاربات، والتلاعب فى العملة والأسهم إلى قواعد وتنظيمات. يجب أن تتم بمنتهى الشفافية. يجب منع التُجَّار من تدمير اقتصادات الدول التى يشتغلون بها. يجب أن يتعرضوا إلى عقوبة كافية إذا أرادوا ذلك. إننا لا نريد أن نرى مرة أخرى مآسى الأزمة المالية الآسيوية التى حدثت فى عام ١٩٩٧م.

يجب أن تكون الاتفاقيات بين الدول أو الشركات عادلة وشفّافة. وكذلك يجب أن تكون عمليات الصناديق العديدة شفّافة. يجب وضع حدود لإمكانية اقتراض الصناديق.

هناك قواعد ومُنظّمات أخرى كثيرة يجب إعمالها لكيلا تكون العولمة معركة يقتنص فيها الثروة كل من يستطيع بدون اعتبار لتأثيرات ذلك على الفقراء. يجب أن تكون ماهية تلك القواعد هى موضوع المناقشات والمفاوضات فى منظمة التجارة العالمية والمنتديات الأخرى.

ولكن يجب أن تكون بحيث تُفيد التجارة العالم كله بما فيه الدول التى لسبب أو

لآخر لا تقدر على التجارة والاستفادة من العولمة. عندئذٍ، وفقط عندئذٍ تكون العولمة ذات معنى، حيث تضم العالم كله وتكون مُفيدة له.

يجب تحديد نواحٍ أخرى غير تجارية فى العولمة، بما فيها حرية حركة البشر. عولمة بدون أخلاق وقواعد وتنظيمات، ستكون فوضوية وغير جديرة بعصر يفتخر بكونه مُتحضرًا إننى آمل أن يستمع المُفاوضون فى منظمة التجارة العالمية إلى الرؤى المُتعلّقة بالأخلاق التى عبرتُ عنها فى هذا المؤتمر وفى غيره.

٢٧ـ شبكات أعمال عالمية بين الدول الإسلامية(*)

يبلغ عدد المُسلمين ١,٣ مليار نسمة أى أكثر من سُدس سكان العالم. على الرغم من أن غالبيتهم فقراء ولكن العدد يدل على سوق كبيرة كامِنة. حاليًّا، يستغل آخرون هذه السوق إلى درجة كبيرة.

يجب ألا يكون هدف مجتمع الأعمال المُسلِم هو حصر السوق على نفسه. يجب تذكُّر أن المسلمين أيضًا يحتاجون إلى دخول أسواق الآخرين. ولكنه من العدل والحق أن يحصل المسلمون على حصة من السوق التى تتكوَّن من المسلمين. هذا مهم جدًّا لأننا لا نريد أن نصبح مُستبعَدين من أسواق غير المسلمين الثرية جدًّا بمحاولة قَصْر التعامل على المسلمين وحدهم. حين يتساوى كل شىء آخر، لا بد أن يأخذ عامل الإسلام المُشتَرَك حقه من العناية اللائقة.

إننا نعلم أن فى العالم كله كُتَلاً اقتصادية إقليمية. يرجع إنشاء هذه الكتل إلى الرغبة فى الحصول على ميزات تجارية واستثمارية داخل الكتلة لأعضائها. إذن يمكن للعالم الإسلامى أن يُنظَر إليه ويتم التعامل معه على أنه كتلة تحصل شركات أعماله فيها على امتيازات مُعيَّنة.

كان المسلمون فى الماضى تُجَّارًا عظامًا. استغل المسلمون طريق الحرير للتجارة بين الشرق والغرب. فى تلك الأيام كان الشرق أكثر ثراء من الغرب من ناحية المنتجات المُصنَّعة.

تكوَّنت التجارةَ بين الشرق والغرب من الحرير والزينة المصقولة والمنتجات الزجاجية والپورسلين والنحاس الأصفر، إلخ، بالإضافة إلى التوابل. لم يكن الغرب يُصدِّر الكثير من المنتجات. بالتالى لا بد وأن ميزان التجارة كان فى صالح دول آسيا(**).

(*) خطاب ألقاه فى منتدى الأعمال الدولى فى مؤتمر المُسْيَاد التجارى الدولى العاشر (MUSIAD) فى إستانبول، تركيا، فى ١٥ سپتمبر ٢٠٠٤م.

(**) بدأ الميزان يتجه للتعادل بعد أن وضع الغرب يده على يد مناجم الفضة والذهب فى الأمريكات، وبدأ يميل لصالح الغرب بعد أن دمر الغرب صناعة النسيج فى الهند بعد الاحتلال الإنجليزى لها، وبعد أن فرض=

كانت هناك تجارة بحرية كبيرة على يد تجار من الخليج ومن شبه القارة الهندية ومن الصين مع جزر التوابل فى جنوب شرق آسيا. كان أغلب التجار العرب والهنود مسلمين. لقد اشتروا توابل جنوب شرق آسيا وباعوا أحجارًا كريمة فى المقابل. لقد جاءوا كتُجَّار ولقد تم التعامل معهم على هذا الأساس.

ثم تمكَّن ذوو العرق الأوروبى من الإبحار عبر المحيطات وخَطُّوا طرقًا تجارية عبر البحر إلى الشرق وإلى غيره. كان هدفهم هو تقليص اعتمادهم على تُجَّار طريق الحرير والتجارة مباشرة مع الشرق.

للأسف، أراد التُجَّار الأوروبيون تأمين وارداتهم. لذلك جاءوا بالتُجَّار المُسلَّحين وأقاموا سلسلة من الحصون على السواحل التى مروا بها، وأصروا على الحصول على حقوق مقصورة عليهم، وفى آخر الأمر غزوا واستعمروا شركاءهم. بدلاً من شراء منتجات شركائهم التجاريين، أقاموا زراعات التوابل الخاصة بهم فى المستعمرات. هكذا أمَّنوا وارداتهم.

لم يحاول المسلمون والتُجَّار الآخرون أبدًا استعمار شركائهم التجاريين. حتى لو عاملتهم الدول المُضيفة معاملة غير كريمة لم يكن رد فعلهم قط هو طلب أن تبعث حكوماتهم بقوات أو أن تُعاقِب أو تَستعمِر هذه الدول. عندما ألقى سلطان ملقا القبض على كاپتن روى دى أرانخو ورجاله، أرسلت البرتغال الأدميرال ألفونسو دا ألباكيرك بأسطول قوى غزا واستعمر ملقا.

كان الأمر كذلك مع دول جنوب شرق آسيا الأخرى. لتأمين التجارة والأسواق قام البريطانيون والهولنديون والفرنسيون والإسبان والأمريكيون بغزو واحتلال جنوب شرق آسيا. وقد فعلوا المثل تقريبًا بباقى العالم.

اليوم يعود ذوو العرق الأوروبى للمناداة بانفتاح كل دول العالم للتجارة، التجارة الحرة. وإذا كان التاريخ والأحداث الأخيرة مؤشرًا على أى شىء، فهو أن الإمبريالية سوف تَتبَع التجارة مرة أخرى.

=الأفيون على الشعب الصينى وأخذ تعويضات ـ بقوة السلاح ـ عن مصادرة الحكومة الصينية للأفيون، حدث فى القرن التاسع عشر. ويمكن لمن يريد المزيد قراءة كتاب «الجذور الشرقية للحضارة الغربية» للأكاديمى الإنجليزى چون. إم. هوبسون، من إصدارات مكتبة الشروق الدولية ـ المترجم.

بينما لا نريد أن تصاب الدول الإسلامية بخوف مَرَضىّ وأن تعزل نفسها عن باقى العالم، فيجب عليها مع ذلك أن تعى ما تواجهه من أخطار.

يجب على الدول الإسلامية إذن أن تقف صفًّا لكى تكون لها كلمة فى تشكيل التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية. إننا جميعًا دول نامية، لذا يجب أن ندرس بنود التجارة وشروطها كى تكون ذات فائدة لنا.

حاليًّا تُحدِّد الدول المتقدمة الأجندة. من الواضح أنهم يريدون أن يُعظِّموا فوائد التجارة العالمية لأنفسهم. إننا نحتاج إلى وضع أجندتنا الخاصة لكى تعود التجارة بالفائدة علينا نحن أيضًا.

التجارة تُسبِّب الثراء. لا شك أن الدول يمكن أن تنمو من خلال التجارة. لقد نمت ماليزيا من خلالها أيضًا. تُمثِّل قيمة تجارة ماليزيا ضعف إجمالى إنتاجها المحلى. يمكن اكتشاف معنى ذلك من خلال المقارنة مع الأرقام المقابلة للولايات المتحدة واليابان والتى تُمثِّل تجارة كل منهما، وبرغم كونها ضخمة جدًّا، أقل من ٢٠٪ من قيمة إجمالى إنتاجها المحلى. تحتل ماليزيا المركز السابع عشر على مستوى العالم من حيث حجم التجارة السنوية.

للأسف يعنى ذلك أن ماليزيا أصبحت مُعتمِدة على التجارة بأكثر من اللازم. والأسوأ من ذلك أنه على الرغم من أن تجارتها مع ما يقرب من ٢٠٠ دولة ومنطقة، فإن أكبر شركائها التجاريين هى الولايات المتحدة وأوروبا. إذا قرَّرتا فرض حظر على ماليزيا، فسنصبح فى مواجهة مشكلة خطيرة جدًّا.

ماليزيا لا تريد التقليل من تجارتها مع شركائها التجاريين الرئيسيين. ما تحتاج إلى عمله هو زيادة تجارتها مع شركائها الأصغر وأن تعثر على شركاء جدد.

ما تحتاج ماليزيا إلى عمله يعنى كل الدول الإسلامية. لا تضع أبدًا كل البيض فى سلة واحدة. يمكن أن يساعد العالم الإسلامى بعضه بعضًا على أن يصبح أقل اعتمادًا على شريك أو شركاء مُعيَّنين ببناء القدرات لتلبية احتياجات العالم الإسلامى، بأن يستثمر مع بعضه البعض، بدخول صناعات مُعيَّنة وزيادة التجارة فيما بينه.

ولكنّ هناك فرصًا لاستثمار الأموال فى صناعة المنتجات التى نحتاج إلى شرائها جميعًا. وهناك دول فى العالم الإسلامى تعمل حاليًّا على مساعدة العالم غير الإسلامى على تعظيم أرباحه بتوفير عمالة منخفضة التكلفة وبيئة مناسبة. لا يوجد سبب يمنع أصحاب رأس المال المسلمين من استثمار مالهم فى دول إسلامية بالطريقة نفسها.

ربما لا تمتلك الدول الإسلامة تكنولوچيا. هذا صحيح فقط بشكل جزئى. ولكن الحقيقة أن التكنولوچيا يمكن شراؤها كما يمكن تعلُّمها، وحتى تحسينها.

إذا تم استثمار رأس المال الإسلامى فى الدول الإسلامية بقدر استثماره فى غيرها فبالتأكيد ستزدهر الدول الإسلامية الأكثر فقرًا. عندما تزدهر فستصبح أسواقًا جيدة، وسوف تزيد من التجارة وسوف تخلق ثروة أكبر حتى للدول الثرية.

التجارة خير من الصَدَقة أو المعونة. يمكن لمتلقى المعونة أن يُقدِّروا صنيع المُتبرِّعين ولكنهم يفقدون القدرة على الاعتماد على أنفسهم، وعلى توليد ثرواتهم الخاصة.

ولكن الاستثمارات فى التصنيع سوف تخلق الثروة، بالإضافة إلى المهارات، وسوف تكون أكثر استدامة. بالطبع نحتاج إلى إيتاء الفقراء صدقاتهم. هذه تعاليم ديننا. ولكن يجب أن يكون المستفيدون فقراء حقًا وغير قادرين على مساعدة أنفسهم. يجب على هؤلاء القادرين على العمل ومساعدة أنفسهم أن يعملوا وينتجوا. سوف يبنون مُجتمَعًا أكثر قوة وعزيمة. ويعلم الله كم نحتاج نحن المسلمين إلى أن نصبح أكثر قوة وعزيمة.

لتحقيق التنمية الاقتصادية، يجب أن نرصد نقاط الضعف والقوة فينا. البعض منا ثرى ماديًّا ولديه قوة عاملة صغيرة. البعض الآخر لديه كثافة سكانية كبيرة، ولكن يفتقد إلى رأس المال للاستثمار لتوليد فرص العمل.

البعض الآخر ليس لديه أخلاق عمل وقد لا يقدر على تحمل الانتقال من الزراعة مثلاً إلى الصناعات. البعض الآخر دول داخلية معزولة تعانى من تكلفة النقل الكبيرة. ثم هناك مناطق خصبة جدًّا مُهيَّئة لإنتاج الغذاء للمسلمين وغير المسلمين المبتلين بالمجاعة، ولكن بسبب نقص رأس المال والمهارات هم غير قادرين على الاستفادة من خصوبة أراضيهم.

يجب أن ندرس كل هذا مما يُؤثِّر على صحة الأمة الإسلامية. من الممكن جدًّا لنا أن نتخذ إجراءات إصلاحية، لاستخدام رأس مالنا لكى يصبح عمَّالنا وأرضنا أكثر إنتاجية بكثير وليصبح الوصول إلى الدول النائية أكثر يسرًا.

إن معيشة قلة من المسلمين فى أحضان الرفاهية بينما يموت الكثيرون من العوز للطعام وأساسيات المعيشة هى أمر يخلو من الضمير وغير إسلامى. يمكننا أن نلوم الدول الثرية فى العالم على خلق هذا الوضع، ولكننا يجب أن نلوم أنفسنا أيضًا. هناك اختلاف فى مستويات المعيشة فى الأمة الإسلامية أكثر بكثير مما فى الجنس البشرى كله.

ولكن ليس لأن ذلك قَدَر لا بُدَّ منه، بل لأننا لا نمارس تعاليم الإسلام كما يجب. الصدقة أساس من أساسيات تعاليم الإسلام. إننا لا نتحاض على الصدقة، مثلنا مثل الآخرين.

إننا نعيش فى عصر المعرفة والتكنولوچيا. للأسف، نحن لم نمتلك أو نُطبِّق هذه الأدوات المُساعِدة على خلق الثروة وعلى منفعة الأمة. إننا لم نُشجِّع أو نُوفِّر لاكتساب المعرفة والتكنولوچيا الحديثة. بالتأكيد نحن لم نشارك الآن فى توليدها.

إننا جميعًا مدركون أن عددًا كبيرًا من العلماء يعيش فى دول أجنبية، حيث أسهمت المهارات والمعرفة فى الكثير لتنمية التكنولوچيا فى هذه الدول.

ربما يكون بسبب أن هذه الدول تقُدّم لمفكرينا عائدات أفضل. ولكننا لسنا على هذه الدرجة من الفقر، أو على الأقل البعض منا ليس كذلك، ليس لدرجة أننا لا نستطيع أن نُوفِّر رواتب جيدة لكى يرجع هؤلاء المفكرون إلى دولنا ويُعمِلوا قدراتهم الفكرية من أجل صالح دولنا.

ولكن السبب الرئيسى لهذه الهجرة هو أننا لم نُوفِّر لهم البيئة والاحتياجات المادية كالمعامل العلمية لنُمكِّنهم من عمل الأبحاث التى تعطيهم إحساس الرضا عن وظيفتهم.

إننا نحتاج إلى أن ننظر فى ذلك. تُنفِق اليوم شركة واحدة فى أوروپا أو الولايات المتحدة على البحث والتطوير أكثر من كل الدول الإسلامية الأكثر ثراءً مُجتمِعة. هذا هو سبب عدم استفادتنا من المعرفة والتكنولوچيا الجديدة. هذا هو سبب اضطرارنا إلى دفع مبالغ ضخمة من المال لشراء منتجات باحثينا أنفسهم.

يجب على الحكومات والشركات فى العالم الإسلامى أن تعطى اعتبارًا أكبر إلى البحث والتطوير. يجب أن ننشئ المرافق اللازمة وأن نعطى علماءنا وباحثينا رواتب مُجزية. يجب أن نصبح أكثر إلمامًا بكيفية التعاطى مع الملكية الفكرية وطريقة حماية هذه الأصول القيِّمة.

ابتكرت الدول المُتقدِّمة فكرة الملكية الفكرية لحماية حقوقها فى نتائج أبحاثها. نحن فى العالم الإسلامى نقبل بهذه الفكرة الجديدة حول الملكية الفكرية بدون التفكير حول حقوقنا فيها. هناك ملكية فكرية أثمن تنتمى إلينا لم نحاول القيام بحمايتها.

إننا نُوفِّر التعليم لشعوبنا بتكلفة ضخمة. يجب أن نُدرِّب الجميع لأننا لا يمكن أن نتنبأ بمَن مِن بينهم سوف يصبح نابغة. ولكن فى النهاية عندما تظهر أفضل العقول من بين ملايين الناس الذين نُوفِّر لهم تعليمًا بتكلفة باهظة، يتم اجتذابهم بعيدًا عن دولتنا للعمل وللبحث ولتطوير المنتجات الفكرية التى تُعتَبر ملكية للشركات والدول الأجنبية.

ترجع فائدة كل استثماراتنا التعليمية إليهم ونُضطر إلى أن ندفع مرة أخرى ثمن إسهاماتنا فى حقوق ملكيتهم الفكرية. وفى كل مرة يكون من يأخذ أفضل عقولنا من دولنا هم الدول الثرية. إنه وضع شديد الظلم واللامساواة.

منطقيًّا يجب أن يدفعوا مقابلاً لعقول شعبنا لأنها ملكيتنا الفكرية. للأسف لقد قبلنا نحن أنفسنا ظلمهم ببساطة لأن الدول المتقدمة لم تقترح ذلك.

إذا جاز لى أن أحيد عن الموضوع. قررت الولايات المتحدة مؤخرًا أن لديها حقًّا فى فرض تغيير نظام أية دولة. هذا غير شرعى فى القانون الدولى بشكل واضح.

ولكن على الرغم من غرابة وغير الشرعية الفكرية، فقد ادَّعت الولايات المتحدة وبريطانيا أن ذلك هو الصواب. نحن، على الجانب الآخر، لم نُثِر مشكلة نزيف العقول كصورة من صور الاستحواذ غير الشرعى على ملكيتنا الفكرية، يجب دفع حقوق ملكية مقابل استخدامها.

غير ذلك، حان الوقت للدول الإسلامية أن تُحدِّد مستويات جودة مرتفعة لمنتجاتها سواء التى تنتجها أو التى تسمح بدخولها إلى أسواقها. حاليا ينحصر الاهتمام فى كون المنتجات حلالاً.

ولكن المسلمين مُطالَبون بممارسة الطهارة الجسدية بشكل يختلف عن أتباع الديانات الأخرى. لقد حان الوقت لإنتاج أدوات صحية ومنتجات أخرى تمكننا من تأدية واجباتنا الدينية.

بالإضافة لاحتياجات ديننا، يجب أيضًا أن نجاهد للوصول إلى مستويات أعلى فى المنتجات المُصنَّعة والغذاء الذى ننتجه. هنا أود أن أجذب الانتباه إلى اليابانيين.

فى وقت ما، كانت منتجاتهم ذات جودة مُتخلِّفة. ولكنهم ثَبَتوا أمام التحدى وجاهدوا لضمان أن تصبح منتجاتهم أفضل من منتجات الآخرين. هكذا أصبحت ـ على سبيل المثال ـ مستويات جودة عادم السيارات اليابانية الصنع أفضل من المستويات المثيلة فى أوروبا.

يجب ألا يقتصر مستوى منتجات الدول الإسلامية على تلبية المستويات العالمية، بل يجب أن تفوقها. إذا فعلنا ذلك فسوف يَمْتَنُّ العالم لنا.

أخيرًا هناك مسألة الأخلاق فى الأعمال. الإسلام هو الدين الوحيد الذى يدعو إلى الأخلاق فى الأعمال. إننا مُطالَبون بتسجيل معاملاتنا وبالالتزام باتفاقياتنا. بالطبع الفساد مرفوض فى الإسلام.

ولكن لا يوجد ميثاق أخلاقى تتبناه الأعمال الإسلامية. لقد حدثت بالفعل مواقف أرجع فيها البائع عربونًا يخص منتجًا ما لتلقيه عرضًا أفضل له فيما بعد. الجودة وتقدير الدرجات ليس أمرًا مُنتشِرًا بين منتجات دولنا.

لا يوجد معهد جودة إسلامى يحدد جودة أو درجة المنتجات الإسلامية. كنتيجة لا يوجد ضمان أن المنتجات المُسوَّقة أصلية أو أنها ليست ذات جودة أقل من المُفترَض أنها عليها.

الأخلاق فى الأعمال ليست فقط مهمة ولكنها أيضًا تسهم فى نجاح الأعمال ونموها. بما أن أغلب المسلمين يتجاهلون مواثيق الأخلاق الإسلامية كما هى موجودة فى القرآن، فيجب أن نصوغ ميثاقًا أخلاقيًّا عالميًّا يستنِد إلى القرآن لكى يمكن إتمام أعمال البيع والشراء بسهولة وسرعة.

سوف يسهم مثل هذا الميثاق في نمو الأعمال في العالم الإسلامي وأيضًا بين المسلمين وآخرين. لتكن كلمة المسلم هي عقده.

دعوني أؤكد مرة أخرى أنه يجب على المسلمين ألا يحاولوا قصر أعمالهم عليهم. ولكن في الوقت نفسه يمكن للمسلمين، حين تتساوى جميع العناصر الأخرى، أن يُفضِّلوا المسلمين.

يجب أن ننظر إلى أنفسنا إلى حد ما على أننا كتلة اقتصادية، وأن يكون لدينا روابط ومزايا مثل أي كتلة اقتصادية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي أو النافتا. يجب أن تكون مستوياتنا وميثاقنا الأخلاقي مُرتفِعًا، كي نفوز باحترام الجميع.

يجب أن نكون مستعدين لتهذيب شعبنا. يجب أن يكون ذلك على رشد من الأخلاق الإسلامية.

يجب أن نتوقف عن التفكير في أنفسنا كمتلقين للتكنولوجيا والمستويات. يجب أن نتملَّك التكنولوجيا وأن نُحسِّن منها كي تصبح منتجاتنا أفضل من غيرها.

يجب ألا تعوزنا الحماسة للتعلم من الآخرين. لا حاجة لإعادة اختراع العجلة. ولكننا يجب أن نحسن من العجلة، محاولين تحقيق الكمال مع علمنا أننا لن نكون أبدًا كاملين؛ لأن الكمال لله وحده.

يجب ألا تكون منتجاتنا معيبة لن يتحقق كل ذلك في يوم واحد. أشار الفيلسوف الصيني إلى أن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة.

يجب علينا ــ نحن المسلمين ــ أن نبدأ هذا المشوار. لقد أخبرنا الله بأنه لن يُغيِّر حظوظنا حتى نُغيِّر ما بأنفسنا أولا. يمكننا أن ندعو الله طلبًا لمساعدته ولكن يجب أن نعمل أولا.

شكرًا لكم مرة أخرى على دعوتكم الكريمة لمخاطبة هذا المؤتمر الرفيع. أتمنى لكم كل النجاح، عسى الله أن يهدينا جميعًا في مساعينا.

٢٨ ـ صحة السفر: رؤى رجل دولة(*)

صحة السفر هو موضوع نحتاج جميعًا إلى أن نُركِّز عليه، حيث تترتب على سهولة السفر تطورات صحية خطيرة جدًّا مع إمكانية تنقُّل المرضى وحاملى ڤيروسات الأمراض على السواء، ونشرهم للأمراض بشكل لم يسبق له مثيل.

يجب أن نُفيقنا من غفوتنا تجربتُنا مع المُتلازمة الشديدة لضيق التنفس الحاد (السارس ـ SARS) على حقيقة أننا يجب أن نعيد التفكير فى الطرق التى نستخدمها لعزل الأمراض ومنع الأوبئة التى يمكن أن تنتشر على نطاق عالمى. لقد استطعنا أن نحتوى السارس ليس بسبب أننا فعلنا كل الأشياء الصحيحة، ولكن لأن المرض بدا وكأنه قد التهم نفسه.

إحدى حقائق التاريخ هى أن شعوب الأمريكات كانت خالية من الجديرى ومجموعة أمراض أخرى إلى أن هاجر الأوروپيون إلى هناك. من الواضح أن انعزال الهنود الأمريكيين قد أنقذ حياتهم من هذه الأمراض الخطيرة لقرون طويلة. على الرغم من أن السبب الأساسى وراء تضاؤل أعداد الهنود الحمر وأعراق أخرى من السكان الأصليين كان الإبادة العنصرية المُنظَّمة، فإن الأوبئة التى جلبها الأوروپيون معهم لعبت هى الأخرى دورًا مهمًّا.

بالطبع جاء الأوروپيون أيضًا بالأدوية الحديثة وبصرف صحى أسهم كثيرًا فى الصحة وطول العمر فى كل مكان. لقد ساعدتنا المُقارَبات العلمية فى التعامل مع الأمراض على التعرُّف على كل الأمراض تقريبًا وأيضًا على تطوير وسائل ناجعة لعلاجها، أو على الأقل لمنعها.

مع النصف الثانى من القرن العشرين، ظننَّا أننا عرفنا كل الأمراض وطرق علاجها أو منعها. شعرنا بأننا آمنون جدًا. ثم جاءت المتلازمة المكتسبة لنقص المناعة

(*) خطاب ألقاه فى المؤتمر الخامس لصحة سفر آسيا ـ الهادى، فى مُنتَجع صنواى لاجون، فى پيتالينج چايا، ماليزيا، فى ٤ أكتوبر ٢٠٠٤م.

(الإيدز ـ AIDS)، مرض لم نكن نعرفه من قبل واستعصى على أى نوع من العلاج عرفناه ناجحًا مع الأمراض الأخرى.

التشخيص الأول للإيدز ظهر فى كاليفورنيا، أساسًا بين الشواذ. ثم بسرعة جدًّا تم العثور على حالات المرض فى إفريقيا وآسيا. يعانى اليوم عشرات الملايين من هذا المرض، ولم نعثر بعد على أى علاج ناجح له.

إننا نعلم أنه يتنقَّل جنسيًّا. بما أن المسافرين كثيرًا ما يمارس بعضهم الجنس بشكل غير شرعى فى الدول التى يسافرون إليها، من المُرجَّح أن المرض، على الأقل نسبة منه، قد انتقلت عبر السفر. المأساة هى أن العادات المحلية فى آسيا وإفريقيا لا تسمح للزوجات بالامتناع عن أداء الحقوق الزوجية لأزواجهن. وهكذا أُصيبت النساء والأطفال فى هذه المناطق بالإيدز.

بعد ظهور الإيدز، جاء الإيبولا فى إفريقيا، ومرض جنون البقر فى بريطانيا، والتهاب الدماغ الحاد اليابانى فى ماليزيا ودول آسيوية أخرى، والأنفلونزا الآسيوية، ثم الفصائل الجديدة من السل والملاريا، ثم لدينا السارس.

يبدو أن ما يحدث هو ظهور لأمراض جديدة، واحد بعد الآخر. يمكننا أن نفترض بثقة أنه سيظهر المزيد من الأمراض الجديدة. لا يمكننا أن نرصدها مُبكِّرًا بما يكفى لرصد سلوكها للتعامل معها بشكل سليم. هل ستنتقل العدوى جوًّا أو بالتماس؟ هل ستنتقل بسرعة جدًا بالطريقة التى شكَّل السارس بها تهديدًا؟ هل سيموت الآلاف كما حدث خلال الطاعون العظيم(*)؟ هل طرقنا الحالية لاحتواء انتشار الأمراض كافية للتعامل مع هذه الأمراض الجديدة؟ هذه هى الأسئلة التى نحتاج إلى أن نسألها لأنفسنا.

إن انتشار وباء على نطاق العالم أصبح اليوم أمرًا مُمكِنًا أكثر من السابق بسبب سرعة السفر الجوى، وبالتالى المسافة التى يمكن أن يقطعها فى فترة زمنية قصيرة جدًّا. تحتاج الأمراض إلى وقت لكى تُظهِر نفسها. قبل ظهورالأعراض والعلامات يمكن

(*) الطاعون العظيم: ظهر فى عام ١٦٦٥م فى لندن وانتشر ليموت بسببه حوالى ١٠٠,٠٠٠ نسمة ـ المترجم نقلاً عن موسوعة ويكيپيديا.

لحامل المرض أن يقطع بسهولة مسافة نصف الكرة الأرضية. يمكن عندئذ أن يختفى بين الناس فى مكان وصوله، وتظهر علاماته عندئذ ويصبح مُعدِيًا.

ستكون مهمة رصده على الطائرة، ومَن يتصل به مهمة رهيبة. لا بُدَّ أن يُفلِت أحد من الفحص، وأن ينقل العدوى إلى الآخرين قبل اكتشافها. نظرًا لأن عشرات الآلاف من المسافرين سوف يأتون من منطقة مصابة قبل ظهور المرض أو اكتشافه، فمن المُمكِن جدًا أن يتفشَّى وباء على مستوى العالم.

إن أساس مقاربتنا لمنع انتشار المرض عبر التنقُّل هو الحَجْر الصحىّ. بفرض أن المسافرين وطاقم الطائرة التى كان المريض يسافر على متنها قد تعرضوا أو أُصيبوا جميعًا، فمن الضرورى أن يتم الحجر عليهم جميعًا. يمكن أن يكون هناك ما يقرب من ٣٠٠ مُسافِر سيتوجَّب الحجر عليهم. وكل هؤلاء الناس الذين ربما لا يكونون قد أُصيبوا بعد سوف يُحكَم عليهم بأن أى واحد منهم قد تعرَّض للعدوى.

بما أننا لا نعرف كيف انتشرت العدوى يجب أن نفترض أن الجميع بمن فيهم العاملون بالحجر الصحى الذين كانوا على مَقرُبَة من أى شخص ظهرت عليه علامات المرض فيما بعد هم أيضًا مصابون وحاملون مُحتمَلون للمرض. سيتوجَّب أن يُوضَعوا تحت الحجر الصحى هم أيضًا لكيلا يرجعوا إلى أوطانهم وينقلوا المرض. يعنى ذلك أنهم لو لم يكونوا قد أُصيبوا بالمرض بعد فإن وضعهم تحت الحجر الصحى سوف يضمن أنهم سوف يُصابون.

بما أننا لا نعرف ما إذا كان الحامل للمرض الذى لم يتم وضعه تحت الحجر الصحى قد نقل أم لم ينقل العدوى لآخرين مكان وصوله، فإنه من الضرورى أن نحجر على مدن بأكملها. بالفعل خلال وباء السارس، تم إعلان دول بأكملها خارج نطاق السفر ولم يُسمَح لمواطنيها بالسفر إلى دول أخرى. إن تكلفة ذلك كبيرة جدًّا. ولكن لا يوجد خيار إذا أردنا أن نمنع وباء عالميًا. ولكن الحجر ليس طريقة مضمونة تمامًا. لأنه من الممكن أن يمرَّ البعض عبر شبكة الحجر ويمكن أن ينتشر المرض.

لقد ألقى السارس القبض على نفسه. إننا لا نعلم بالضبط لماذا، ولكن ما نعلمه هو أن ذلك يمكن أن يتكرر ويمكن أن يواجه العالم التهديد نفسه بانتشار وباء مرة أخرى. لا يوجد ضمان أن الوباء التالى لن يكون أكبر قوة وأكثر عدوى.

المشكلة هى أننا لا نعرف المرض. إننا لا نعرف حقًا أصله والبكتيريا أو الفيروس الذى سبَّبه، والبيئة التى سمحت بمولده، وكيف انتشر، ومدى عدواه، وفى أى جزء من أعضاء الإنسان يدخل، وكيف يمكن عزله ودراسته لاختباره بالأدوية أو إنتاج لقاح يقى منه. يمكن أن نتحرَّى كل ذلك لأيام وأسابيع فى الظلام.

خلال ذلك الوقت يمكن أن يُصاب الفريق الطبى. فى الواقع فى حالة السارس أُصيبَ الأطباء ومساعدوهم بالمرض وماتوا من أثره. وبالطبع يُتوقَّع أن ينقل المرض آخرون لآخرين. يمكن أن يحدث انتشار كامل للمرض قبل أن نفهم المرض وكيفية انتشاره، قبل العثور على علاج له.

ربما هذه صورة مُفزعة أكثر من اللازم. حتى الآن، بالتأكيد لم يحدث وباء عالمى حقيقى، ولكن نظريًا يمكن أن يحدث ذلك. الواضح هو أن العالم ليس مُستعِدًا للتعامل مع هذا الاحتمال. الطُرُق المُتوافِرة، كالحجر الصحى، غير كافية.

يمكننا أن نُغلِق الحدود أو نُوقِف إقلاع الطائرات من المناطق المُصابة. يمكننا أن نُعيد تعقيم الطائرات خلال طيرانها. ولكن كل هذه الإجراءات يمكن أن تكون مُكلِّفة جدًّا، وربما لا تُثبِت فعالية. كلما طالت فترة الوباء أو تهديده، زادت التكلفة.

إذًا فسرعة اكتشاف المرض أمر حيوىّ. إننا نحتاج إذن إلى أن يكون لدينا مراكز مُكرسّة للتعرُّف السريع على المرض، وفهم طبيعته وتحديد العلاج وتطوير اللقاحات. هذه ليست مشكلة قومية، ولكنها مشكلة دولية. لذا يجب أن تكون المراكز دولية بكل معنى الكلمة.

يجب أن تتكوَّن المراكز من معامل مُجهَّزة تجهيزًا جيدًا جدًّا، يملكها ويُموِّلها ويدير أعمالها المجتمع الدولى، يعمل بها أفراد مُدرَّبون من كل أنحاء العالم. يجب أن يتم استحداث وتطوير عملية تُمكِّن العاملين من بدء العمل فور ورود تقارير عن احتمال مرض مجهول يُؤثِّر فى المسافرين خاصة، وأيضًا فى الأفراد العاديّين فى أى دولة.

يجب أن يحمل الفريق حقيبة خاصة لتشخيص وعلاج الأعراض ويجب القيام بتحاليل فيزيائية ومعملية على الفور فى مكان العملية. كما يجب أن يرتدى العاملون سترات واقية طوال الوقت.

يجب أخذ عينات للفحص المعملى الكامل. يجب أن يكون الخبراءُ هم من يُحدِّد عزلَ المشتبه به، كما يجب أن يُقرِّروا أيضاً أيًّا من المُتَّصِلين بالمُشتبَه بهم يحتاجون إلى عزلهم. لتقليل خطر التعرُّض يجب أن يكون هناك ضوابط لعزل المُشتبَه بهم عن الآخرين.

يجب تطوير النُظُم والعمليات لتقليل خطر الإصابة. يجب إرسال العينات بسرعة إلى أقرب مركز، حيث يُمكِن القيام بالتحاليل المعملية. يجب الاستعانة بأفضل الأجهزة فى هذه المراكز، كما يجب استخدام أفضل الطرق لإنتاج اللقاح. يجب ألا تكون هناك طلبات لملكية فكرية من أى شخص أو جهة.

لا يمكن أن يكون هناك شك أن الأمراض الجديدة سوف تظهر بين الحين والآخر. الأمراض القديمة أيضًا يمكن أن تظهر فى صور جديدة وأن تكون مُقاومة للأدوية. بالفعل نرى ملاريا وسُلاً مُقاوميْن للأدوية. حتى الوباء يمكن أن يظهر مَرة أخرى، يحمله حاملون جدد. يجب أن نفترض أسوأ السيناريوهات وأن نستعد للتعامل معها.

سوف تكون التكلفة الباهظة لإنشاء المراكز بمعاملها المُعدَّة إعدادًا جيدًا وبعامليها المؤهَّلين بدرجة رفيعة عاملاً مانعًا لإنشائها. ولكنه سيكون مالاً منفقًا فى مكانه. يجب على المجتمع الدولى أن يتحمل التكلفة. وفى النهاية سيكون ذلك أرخص من التعامل مع وباء عالمى.

اليوم تُنفَق المليارات على التنمية وإنتاج الأسلحة لقتل الناس ولتدمير المدن بشكل أكثر كفاءة. سوف تُمثِّل تكلفة بناء وتجهيز وتوفير العمالة اللازمة للمراكز لمنع انتشار الأمراض الجديدة جزءًا ضئيلاً من تكاليف إنتاج الأسلحة وتطويرها.

من الواضح أن دول العالم، خاصة الدول الفقيرة، حيث ـ للأسف ـ يزيد احتمال ظهور الأمراض الجديدة، لن تكون قادرة على تجهيز العمالة وتوفيرها لهذه المراكز. هذا مشروع عالمى ويجب أن تجهِّزه منظمة عالمية مثل الأمم المُتَّحدة وتموله كل دول العالم، كلٌ بما يتناسب وقدراته بالطبع. ولكن الفائدة ستعم الجميع. إذا انتشر وباء، فإن كل دول العالم سوف تعانى. فى الواقع بما أن السفر يُكلِّف مالاً، فإن مواطنى الدول الثرية هم الذين من المُرجَّح أن يُعانوا أولاً لأنهم هم الأكثر سفرًا.

صناعة السفر صناعة مهمة جدًّا. ليس محورها هو رجال الأعمال أو السياح المسافرين من مكان لآخر فقط، ولكنها تتضمن أيضًا التأمينات، والنقل البرى، والفنادق والأعمال المتعلقة بالسياحة. إذا تم رصد مرض مثل السارس فسوف تفقد صناعة السفر والرحلات وصناعة السياحة المليارات. سوف يُفصَل الملايين من أعمالهم. لقد أخَّر السارس من نمو الدول المُتأثِّرة بدرجة كبيرة.

بعيدًا عن الخطر الحقيقى جدًّا لانتشار وباء فى العالم وقتله لملايين الأشخاص، فإننا إذن نحتاج إلى التأكُّد من القبض على الوباء مُبكِّرًا، لتقليل التأثير على صناعة السياحة وتأثُّر اقتصادات الدول المعنيَّة.

لذا، فإن إنشاء مراكز للكشف المُبكِّر عن الأمراض المعدية والأمراض الجديدة مهم جدًّا. سوف تعطى الأموال المنصرفة عليها فى واقع الأمر عائدات مالية تُبرِّر إنفاقها.

إننا نُمحِّص المسافرين بالفعل لأسباب أمنية. يجب تطوير طرق الفحص لكشف حاملى الأمراض من أجل منع الأوبئة من أى نوع. قد لا يكون تفقُّد درجة حرارتهم كافيًا. يجب العمل على تطوير المحافظة على الصحة وعلى العاملين بالهجرة.

أرجو أن تنتج عن هذا المؤتمر أفكار جديدة عن كيفية التعامل مع احتمال انتشار أمراض مُعدِية بسبب السرعة والمسافات التى تستطيع الطائرات أن تقطعها، وبسبب الحشود الكبيرة التى تتنقل حول العالم ليُسْر وضآلة تكلفة الترحال نسبيًّا.

٢٩ ـ النموذج الماليزى كنموذج بديل لحكم العولمة(*)

أشعر بالامتنان لتوجيه الدعوة لى للحديث حول النموذج الماليزى للعولمة. ولكن بعد إذنكم أود أن أقول شيئًا عن ماليزيا أولاً، عن سبب أننا نبدو مُخالِفين وغير تقليديين ومُولَعين بالقيام بالأشياء بطريقتنا. يوجد لنا تاريخ سابق فى ذلك، مما يجعل الآخرين يفهمون لما نحن على ما نحن عليه، بادين المعارضة لكل شىء يريد العالم أن يفعله.

دائمًا ما كانت ماليزيا شريكًا تجاريًّا. منذ ثمانية عشر قرنًا كان شعبها يجمع منتجات الغابة كاللبان والمُصقِلات الأخشاب العطرية للتجارة مقابل منتجات الجيران كالزينة المصنوعة يدويًّا والحرير، إلخ.

بوقوعها فى مفترق الطرق بين الهند والجزيرة العربية فى الغرب وبين الصين فى الشرق، وفَّرت موانى شبه جزيرة ماليزيا محطات للاستزادة بالماء والطعام. زادت أهمية ملقا فى القرن الرابع عشر، وبصورة طبيعية أصبحت ميناءً للتُجَّار للمنتجات والواردات من ماليزيا. أخذ التُجَّار العرب والهنود والصينيون قسطًا من الراحة فى ملقا، فيما بين الرياح المَوْسمية. لقد أسلموا للعادات والتقاليد المحلية ولم يسعوا قط إلى طلب المساعدة من دولهم إذا حدث، لسبب أو لآخر، أن ألقت السُلُطاتُ المحلية القبضَ عليهم وعاقبتهم. لم يتوقعوا قط حقوقًا زائدة عن السائدة فى تلك البلاد. ولكن جاء الأوروبيون فى ذلك الوقت، مُمثَّلين فى البداية فى البرتغاليين. لقد جاءوا، مثل الآخرين، للتجارة ولتأمين التوابل مُباشَرة، حيث كانت فى السابق مُتوافِرة لهم فقط عبر طريق الحرير، أو من التُجَّار العرب بَرًّا عبر البحر الأحمر.

ولكن التُجَّار الأوروبيين كانوا مُختلِفين عن الآخرين. لقد استساغوا تأمين مئونتهم، وخلق احتكارات من أجل الحصول على أفضل الأسعار. وهكذا جاءوا كتُجَّار مُسلَّحين مُصرّين على إقامة حصون على طول الطريق. لقد أرادوا أن يُحاصِروا التجارة. لقد حارب البريطانيون والهولنديون والإسپان والدانماركيون بعضهم البعض لاحتكار تجارة التوابل. لم يحترموا قط القوانين والعادات المحلية. وفى النهاية غزوا

(*) خطاب ألقاه فى المنتدى الچيو ـ اقتصادى فى زغرب، كرواتيا، فى ٢٤ نوڤمبر ٢٠٠٤م.

شركاءهم التجاريين فى آسيا وجعلوهم مستعمرات ليضمنوا احتكار الإمدادات. لقد تعرضت ماليزيا لغزوات من البرتغاليين أولاً فالهولنديين فالبريطانيين. كما غزا اليابانيون ماليزيا ؛ لأن المستعمرين الأوروبيين قد منعوا عنهم الإمدادات بما فيها المطاط الماليزى والقصدير.

ربما يمكنكم الآن أن تفهموا لماذا ماليزيا غير مُطمئِنة لأى عرض لتحسين التجارة؟ لقد كانت التجارة مع الأوروبيين هى ما جلبت علينا الغزو والاستعمار. لم يكن لدينا مشكلة مع التُجَّار من الأراضى العربية والهند والصين. ولكن مع الأوروبيين كان لدينا أى عدد تستطيعه من المشاكل، لذا نحن نتوجَّس أن تجلب لنا العروضُ الحالية للعولمة والتجارة الحُرَّة المشاكلَ مرة أخرى، وتُعيد الاستعمار بشكل ما، أو على الأقل الهيمنة.

كدولة تجارية، يجب حقًّا أن نُرحِّب بأى عرض لتحسين التجارة. تحت الحكم البريطانى أصبحت ماليزيا أكبر مُصدِّر للقصدير والمطاط فى العالم. كان يجب أن نكون أثرياء حقًّا. ولكن مناجم القصدير والمطاط كانت مملوكة للبريطانيين. سوق المطاط وتبادل المعادن كان فى لندن، وانتقلت كل الثروة إلى بريطانيا. هكذا كان متوسط دخل الفرد فى ماليزيا وقت الاستقلال ٣٠٠ دولار أمريكى فقط. عاش ثلاثة أرباع شعبنا تحت خط الفقر الأدنى. لقد كُنَّا فى طريقنا للانضمام إلى مراتب الدول المستقلة الجديدة الفاشلة.

ولكن اليوم، على رغم زيادة تعداد السكان من ٥ ملايين إلى ٢٥ مليونًا، فإن متوسط دخل الفرد يزيد بدرجة ملحوظة على ٤٠٠٠ دولار أمريكى. ماليزيا هى الدولة الـ١٧ على العالم من حيث حجم إجمالى تجارتها، والتى بلغت ٢٠٠ مليار دولار أمريكى تقريبًا فى عام ٢٠٠٣م، أى ما يوازى مِثليّ حجم إجمالى الناتج المحلى الماليزى. إذا علمت أن تجارة اليابان تبلغ ٢٠٪ فقط من قيمة إجمالى الناتج المحلى اليابانى، فسوف تُدرِك مدى اعتماد ماليزيا على التجارة.

إذًا لِمَ تبدو ماليزيا وكأنها لا تُرحِّب بالعولمة وتحرُّر التجارة؟ فى الحقيقة أنه ليس صحيحًا فى البداية أننا لا نُرحِّب بالعولمة والمزيد من التجارة الحُرَّة، بل إن ما يزعجنا هو تأويل معنى العولمة والتجارة الحُرَّة.

إن خبرتنا السابقة فى التجارة مع ذوى العِرْق الأوروبى ليست مُطمئِنة. إننا نخشى أن التجارة

الحُرَّة لن تكون تجارة عادلة. بصراحة إننا نخشى إعادة احتكار تجارتنا، وأنه ربما نُستعمَر مرة أخرى.

هل هذا الخوف له ما يُبرِّره؟ نعم، أعتقد ذلك. إننا نشهد بالفعل خطوات نحو الاحتكار أو على الأقل الاقتصار على القليلين فى الكثير من مجالات الأعمال. تُحوِّل الاندماجات والضمّ شركات الولايات المتحدة وأوروبا إلى عمالقة لا يستطيع التنافس معهم إلا القليلون.

دعونا ننظر إلى صناعة السيارات. لقد اختفى الكثير من العلامات (الماركات) مثل أوستن، وموريس، وسيمكا، وتاونس، وستوديبيكر، إلخ. إذا كان بعضها لا يزال مستمرًا فذلك لأن العمالقة قد ضموها وتولوها. أصبحت رولز رويس، وچاجوار، وهولدن مُتفرِّعات من عمالقة مثل چنرال موتورز، وفورد، ومِرسيدِس ـ بنز، وآخرين.

صانعو السيارة الصغيرة لا يمكنهم التنافس مع هؤلاء العمالقة. سوف يجدون أنفسهم خارج المنافسة ومع الوقت سوف يختفون.

لدينا صناعة صغيرة للسيارات فى ماليزيا. لقد استمررنا مع الحماية. ولكن لو تُركنا دون غطاء فسوف نصبح لقمة سائغة ونختفى. ومع اختفاء هذه الصناعة لن يختفى فقط إحساسنا بالكرامة الوطنية، المهم لنا، ولكن أيضًا سيختفى تصميمنا والمهارات الهندسية التى نحتاجها من أجل الانضمام إلى مراتب الدول المتقدمة. إننا لا نريد أن نعمل للآخرين طوال الوقت. نريد أن نكون سادة لأنفسنا.

الأمر نفسه مع الصناعات الأخرى. الأمر نفسه مع البنوك خاصة؛ لأن البنوك يمكن أن تبنى أو تهدم ليس فقط الناس والأعمال، ولكن أيضًا الدول بأسرها.

تندمج البنوك الكبيرة فى الدول الثرية ويتملك بعضها البعض بسرعة كبيرة لدرجة أن معظمها أصبح الآن لديه مال أكثر من أغلب الحكومات الوطنية أو حتى الدول [أى مال الحكومة ومال الشعب]. إذا كان مُتاحًا لها أن تعمل فى أى دولة بدون قيود، فأغلب الظن أن البنوك الصغيرة سوف تُغلِق أبوابها وسوف تُلتهَم. يمكن للبنوك الدولية أن تتحمل الخسارة فى أى دولة لأنها ستجنى الكثير من الأرباح فى دول أخرى. أما البنوك المحلية فليست الخسارة أحد الخيارات المقبولة لها؛ لأنها تعمل فى دولها المحلية فقط. سنتان أو ثلاث من الخسائر لبنك محلىّ ويصبح جاهزًا للركوع من أجل أن يشتريه بنك من العمالقة الدوليين. بمجرد أن يُستبعَد المنافس المحلى، فلن تحقق البنوك الكبيرة خسارة. تستطيع الآن أن ترفع مستويات الفائدة، إلخ.، وأن تتعامل مع الشركات

والأعمال الكبيرة فقط. البنوك الكبيرة لا تأبه بالرجل الصغير، والأعمال الصغيرة. ستكون النتيجة هى تدهور فى الشركات الصغيرة والمتوسطة تلو اختفاء البنوك المحلية.

يُقال إن الشركات العملاقة أكثر كفاءة، وأفضل فى توفير التكلفة، وأكثر قدرة على توفير أبحاث وتطوير مُكلِّفيْن واستحداث منتجات جديدة فى متناول اليد. ولكننا رأينا كيف ينهار العمالقة أيضًا. نرون، وجلوبال دوت كوم، وآرثر أندرسِن؛ لقد انهاروا جميعًا. لقد غشوا. مِرسيدِس ـ بنز شركة عظيمة ولكنها غير قادرة على إعادة تهيئة كريزلر أو ميتسوبيشى. لقد فشلت عدة بنوك كبيرة.

الكبير ليس دائمًا جميلاً، بل كثيرًا ما يكون قبيحًا. وعندما يسقط الكبار فهم يسحبون معهم الجميع. فليساعدنا الله إذا حكم هؤلاء العالمَ.

تتم الدعوة للتجارة الحُرَّة على أنها أفضل وسيلة لزيادة التجارة وإثراء الجميع. ولكن ما هى التجارة الحُرَّة؟ هل هى تجارة بلا ضوابط حيث يستطيع كل واحد أن يفعل ما يريد؟ أم هى مُجرَّد تجارة خالية من الضريبة؟ أم هى تجارة فيها مساواة حيث تلقى السِلّع المُستورَدة المعاملة نفسها كالسِلَع المُنتَجة إنتاجًا محليًا؟

كان البريطانيون هم أول مَن مارس التجارة الحُرَّة. لقد ازدهروا. هل كان ذلك بسبب التجارة الحُرَّة بدون النظر فى الجوانب الأخرى أم بسبب أن الآخرين لم يكونوا يمارسونها؛ وأن بريطانيا كان لديها الميزة التنافسية؟ هل ستصبح بريطانيا جذابة إذا ما مارست كل دول أوروبا الأخرى التجارة الحُرَّة؟

سنغافورة هى جار لماليزيا. هى شديدة الازدهار على الرغم من أنها لا تُنتِج شيئًا يُذكَر للتصدير. إنها تتاجر فى الأخشاب الماليزية والإندونيسية، وزيت النخيل، والمطاط، والفلفل، إلخ. إنها قادرة على عمل ذلك لأنها تتاجر تجارة حُرَّة. ماليزيا وإندونيسيا ودول جنوب شرق آسيا الأخرى لم تخلُ من الضرائب. كنتيجة فضَّل الناس القيام بالأعمال فى سنغافورة مع السنغافوريين.

لم يكُن ازدهار سنغافورة بسبب أنها خالية من الضرائب، ولكن لأن جيرانها لم يكونوا كذلك.

لقد فقدت ماليزيا الكثير من التجارة والأعمال إلى سنغافورة. ثم قررت ماليزيا أن

تُزيل الرسوم الجمركية على سِلَع الرفاهية الغالية، وفورًا ظهرت محلات خالية من الضرائب فى ماليزيا. وذهب جزء من أعمال سنغافورة مرة أخرى إلى ماليزيا. مع التكلفة الأقل للقيام بالأعمال فى ماليزيا، أصبحت سِلَع الرفاهية أرخص مما هى عليه فى سنغافورة. من الواضح أن تجارة سنغافورة الحرة فى سِلَع الرفاهية اعتمدت على عدم كون ماليزيا تمارس التجارة الحرة مثلها. بمجرد ممارسة ماليزيا للتجارة الحُرَّة فقدت سنغافورة ميزتها التنافسية. إذا افترضنا أن جميع دول جنوب شرق آسيا تمارس هى الأخرى التجارة الحرَّة فلن يتمتع أيهم بميزة تنافسية نتيجة لتلك التجارة بدون النظر فى الجوانب الأخرى.

إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الأخرى، أى إذا فرضت كل دول جنوب شرق آسيا نسبة الضريبة نفسها، فلن يكون لأىٍّ منها ميزة تنافسية كذلك. سيكون الموقف مثل ممارسة كل الدول للتجارة الحُرَّة، باستثناء أن الحكومات ستحصل على دخل من نشاطات التجارة.

إذًا فليست التجارة الحُرَّة هى ما تعطى ميزة للدولة، ولكنه عدم التساوى فى الضرائب. بمجرد أن يتم التساوى لا تصبح هناك ميزة لأى دولة. فإذا مارست جميع الدول التجارة الحُرَّة، فلن تحظى دولة بميزة على الأخرى. لن تصبح هناك زيادة فى التجارة. بالمثل فعندما تفرض كل الدول مُعدَّلات الضريبة نفسها، فلن تحظى دولة بميزة على الأخرى. لن تنخفض التجارة الإجمالية كثيرًا لأنه ستكون هناك زيادة فى الدخل الصافى للكل. كما فى زيادة سعر النفط، بعد صدمة ارتفاع أسعار النفط الأولى سرعان ما تستوعب الدول الموقف وتُجرى تعديلات ويعود النمو إلى معدله الطبيعى.

إننى أخشى أن الزيادة الأخيرة فى سعر النفط ستحتاج إلى فترة أطول بكثير لاستيعابها وإجراء التعديلات اللازمة.

ما سيكون مُدمِّرًا للدولة هو أن تتساوى الرسوم الجمركية على الواردات مع ضرائب المبيعات على السلع المحلية. عندما تكون المنافسة بين الصناعات المحلية الصغيرة وبين الصناعات الأجنبية العملاقة، من السهل التكهن بأن الصناعات المحلية ستخسر فى الأسواق المحلية والأجنبية. هذا لأن الصناعات العملاقة تتمتع بميزات الإنتاج الكبير وميزات تنافسية أخرى. لكى تكون التجارة عادلة وحُرَّة يجب أن تكون المنافسة بين متساوين وليس بين العمالقة والأقزام.

فما هو نموذج ماليزيا للعولمة؟ فى الحقيقة أن ماليزيا سعيدة بالأمور كما هى. إن تجارتنا واقتصادنا دَرَجا على النمو حتى مع عدم إجراء أى تغيير فى نظام التجارة العالمى. إننا نُؤمِّن الحماية لبعض صناعاتنا ولكن فيما عدا ذلك يمكن للسِلَع والخدمات أن تدخل إلى ماليزيا بحرية كبيرة طالما أنها تسدد الرسوم الجمركية نفسها على الواردات. لا يوجد أحد مُتضرِّر، ربما باستثناء المُتضرِّرين من حماية بعض المنتجات المحلية.

ماليزيا تُرحِّب بالعولمة. ما لا تُرحِّب به هو تأويلها السيئ. فى المقام الأول يبدو أن هدف العولمة لا يزيد على أن يكون التجارة الحُرَّة، وحرية حركة رأس المال، وحرية دخول الأعمال إلى كل دولة. سوف يكون العالم بلا حدود، أى أن العالم كله سوف يُعامَل من ناحية التجارة مُعامَلة دولة واحدة. سوف تعمل الشركات فى كل دولة، بغض النظر عن الدولة التى جاءت منها، وكأنها فى دولتها. سوف تكون هناك مُنافَسة حُرَّة ومفتوحة. لن يكون هناك تعصُّب ضد أى أحد على أى أساس.

المُنافسَة أمر جيد. سوف يفوز الرجل الأفضل، وتباع المنتجات الأفضل. ولكننا نعلم أنه فى الرياضة مثلاً، يجب أن يكون المتنافسون من الفئة نفسها. الأطفال لا يتنافسون مع البالغين، والرجال لا يتنافسون مع النساء. فى الجولف، حتى عندما يكون اللاعبون من السِن والحجم أنفسهما، يتم إضافة عَقَبَات من أجل المنافسة العادلة.

فلكى تكون لنا تجارة حُرَّة يجب أن تكون المنافسة بين كيانات من الفئة نفسها. يجب ألا تتنافس الشركات العملاقة مع الأقزام أو القصيرين جدًّا. ويجب ألا تتنافس الدول المُتقدِّمة العملاقة مع الدول النامية.

إذا أرادوا أن يتنافسوا فيجب أن تكون هناك عدالة. يجب أن يصبح العمالقة فى قامة الآخرين. يجب أن يدفعوا جزاءات، مثلاً ضرائب أعلى. يجب أن تُمنَح الدول النامية وقتًا كافيًا لرفع كفاءة وتطوير صناعاتها وبنوكها. يجب دعم البحث والتطوير فى الدول الفقيرة أو أن تُمنَح ما يُخفِّض أثمانًا أو يُيسِّر الحصول على الملكية الفكرية التى يتمتع بها الأثرياء. يجب اعتبار الأفراد الموهوبين من الدول الفقيرة كملكية فكرية هم الآخرين.

يجب أن يترتب على اجتذابهم بعيدًا عن بلادهم دفع علاوة إلى الدول المعنية. إنه مثل الدفع لانتقال لاعب كرة القدم من نادٍ لآخر. تذكّر أن الدول الفقيرة قد أنفقت الكثير من المال على تعليم شعوبها. إنه ظلم كريه أن تنتقى الدول الثرية فى آخر الأمر

أفضلهم. وأن تحصل الدول الفقيرة بعد استثمار الكثير جدًّا فى التعليم على المتروكين، وعديمى الفائدة، والفاشلين.

يجب على الدول ألا تتحرَّك منفردة. يجب أن تكون هناك محكمة دولية راشدة لأخذ القرار عندما تُعلِن دولة إفلاسها. مثلاً، لا تستطيع دولة أن تفرض رسومًا مُضادة حتى تُقرِّر المحكمة أحقيتها بذلك. بغير ذلك، ستكون الدول الكبيرة مُسلَّطة لسيف داموكليس(*) فوق رءوس الدول الفقيرة المُعتمِدة على عدد معدود من الصادرات.

يجب تحديد مستويات الجودة من قبل جهة عالمية. يمكن للدول أن ترفع مستوياتها أكثر من ذلك ولكن لا تفرضها على السِلَع المُستورَدة إذا كانت مُطابِقة للمواصفات الدولية.

حاليًا تنحصر العولمة فى التجارة وحركة رأس المال. لا بُدَّ من عدم وجود أية قيود على حركة وإقامة البشر ليصبح العالم بلا حدود. يجب تطبيق القانون الدولى على يد كيانات دولية. إنه من غير الأخلاقى للدولة أن تصبح رجل الشرطة، والنيابة، والقاضى، والسياق.

يجب ألا تكون منظمة التجارة العالمية مقصورة على أحد. يجب أن تتمتع كل الدول بحق الانضمام إليها. يجب ألا يكون هناك من لديه حق النقض على انضمام أى دولة، لأسباب سياسية مثلاً. يجب أن يستفيد الجميع من منظمة التجارة العالمية، الفقير والغنى، والنامى والمُتقدِّم.

إننا مُدركون أن دولاً كثيرة لا يمكن أن تستفيد من التجارة بسبب مُعوِّقات لديها. بعض الدولَ يصعب الوصول إليها، ينقصها الطرق والسكك الحديدية وخزانات المياه، والكهرباء، والموانى، والمطارات، إلخ، مما يجعل منتجاتها ومواردها الطبيعية مُكلِّفة فى أسواق العالم. ولأنها لا تستطيع بيع منتجاتها فهى لا تستطيع كسب ما يكفى لبناء البنية التحتية المطلوبة لكى تُنافس فى التجارة. هى أيضًا غير جذابة للمستثمرين الأجانب، وبالتالى فسوف تبقى دائمًا فقيرة.

يجب أن يبنى العالم البنى التحتية المطلوبة لهذه الدول. لا شك أن بعض الدول وبعض الشركات سوف تستفيد من التجارة الحُرَّة المُعولَمة. فى أى دولة تُسدِّد الشركات

(*) داموكليس شخصية إغريقية أسطورية، تحكى أسطورته أنه كان صاحبًا لملك، ووافق الملك على أن يتبادلا الأماكن ليوم واحد يصبح فيه داموكليس ملكًا. وفى أثناء تمتع داموكليس بالملك نظر إلى أعلى فوجد سيفًا علقه المَلِك برباط فوق رأسه فى سقف القاعة، ففزع وزهد فى المُلْك، فصار مثلاً ـ المترجم.

الناجحة على أرباحها ضريبة إلى الحكومة، ضريبة الشركات. تُستخدَم الضريبة لرفع المعاناة عن المواطنين الأكثر فقرًا فى الدولة وأيضًا لتوفير البنية التحتية المطلوبة فى المناطق الأقل تقدُّمًا كما هى موجودة فى المناطق الأكثر تقدُّمًا.

فى عالم مُتعولِم، يجب أن يدفع من يستفيدون من عولمة التجارة الحُرَّة ضريبة عالمية صغيرة كضريبة الشركات لكى تتوفر للدول الفقيرة البنية التحتية المطلوبة. يمكن أن يقوم النظام العالمى بالبناء الفعلى لمشروعات البنية التحتية هذه، حينئذٍ تستفيد الشعوب والدول المعنية من البناء. ولكنهم سيستفيدون أكثر عندما تُقلِّل البنية التحتية من تكلفة وارداتهم وتعطيهم سعرًا أفضل مقابل صادراتهم. فى آخر الأمر سينمون ليصبحوا أسواقًا لمنتجات من دفعوا الضرائب، وللآخرين كذلك. الحقيقة أنه بإثراء الأثرياء للفقراء فهم أيضًا يثرون أنفسهم أكثر.

بهذه الطريقة تعم فائدة العولمة على الجميع، كل الدول وليس فقط الدول الثرية التى تستطيع التجارة والاستثمار. سوف تجعل العولمةُ العالمَ أكثر مساواة، حيث يتم اقتسام الثروة بشكل أكثر عدالة. لا يجب أن تكون الضريبة المُقترَحة كبيرة، فضريبة صغيرة سوف تكفى.

سوف تستمر دول الشركات العالمية فى الحصول على ضريبتها. لن يخسر أحد، بل سيكسب الجميع. سوف تُصبِح العولمة ذات معنى للجميع، الغنى والفقير، المُتقدِّم والنامى.

ماليزيا، كما سبق أن ذكرت، لا تملك بديلاً عن نموذج العولمة. ولكنَّ لديها أفكاراً؛ أفكارًا تَودُّ أن تناقشها مع الجميع، أفكار تعتقد أنها أفضل من التى تمَّ تقديمها حتى الآن. هى أفكارًا عن العدل والتوزيع بالمساواة للأرباح والفوائد من العولمة والتجارة الحُرَّة.

ليست ماليزيا بذلك تعمل بذاتها المُتمرِّدة. إذا كانت أفكارها غير عملية، أو ساذجة، أو سيئة، فقل لى لِمَ؟ إننا لسنا مُتحجِّرين بل مرنون. يمكن للأفكار أن تتغير أو تُعدَّل. كما يمكن بالطبع رفضها. ما الضرر فى التفكر فيها ومناقشتها؟. على الأقل سيكون هذا تمرينًا لعقولنا. ولكن من يدرى، يمكن أن تُولِّد نموذجًا بديلاً وسوف نكون جميعًا أكثر غنى نتيجة لذلك.

٣٠ ـ تأثير سعر البترول المتزايد على اقتصادات شرق آسيا(*)

أرجو ألا تُمانِعوا إذا تحدثتُ عن شيء آخر ربما لا يكون ما تتوقعونه بالضبط. أريد أن أحافظ على سمعتى كشخص غير تقليدى.

فى عام ١٩٧٣م اختبر العالم صدمة النفط الأولى. ارتفعت أسعار النفط بأكثر من ٤٠٠٪. لقد نسينا اليوم تأثير هذا الارتفاع الأول فى أسعار النفط. لقد تأقلمنا.

ثم كانت صدمة النفط الثانية نتيجة للأزمة فى إيران. لا أعتقد أن الكثيرين منا يتذكرون تأثير هذا الارتفاع الثانى لأسعار النفط. كانت الزيادة فى السعر حوالى ١٠٠٪ فقط أكثر من سعر الشراء فى عام ١٩٧٨م، ليصل السعر إلى ٣٥ دولارًا أمريكيًّا للبرميل. فى صدمة النفط الأولى كانت الزيادة فى السعر ٤٠٠٪.

بعد بعض الاضطراب، تأقلم الاقتصاد العالمى على هذه الصدمة الصغيرة بسرعة كبيرة، ثم استمرَّ النمو.

لقد تراجع الحديث عن أنواع الوقود البديلة. لم يَجرِ الانتقال إلى السيارات الصغيرة والمضغوطة. بدأت الدول الثرية فى بناء سيارات كفئة فى استهلاك الوقود ولكنها أكبر. إننا نستخدم اليوم سيارات الدفع الرباعى الكبيرة بمُحركات سِعَتها من ٣,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠ سنتيمتر مكعب. ويزداد استهلاك الوقود النفطى كل سنة. كما يزداد عدد السيارات ذات المحركات العاملة بالبنزين مع امتلاك عدد أكبر من الناس القدرة على شراء السيارات.

لقد خَفَت صوت الحديث حول الوقود البديل الآن. بدلاً من ذلك ازداد الاهتمام بالبحث عن النفط مع تأثير ارتفاع أسعار النفط والذى يجعل من الحقول الهامشية والاستخراج والإنتاج من البحار العميقة أمرًا مقبولاً اقتصاديًّا.

(*)خطاب ألقاه فى المنتدى الآسيوى الثانى فى فندق شانجرى ـ لا، كوالالمبور، فى ٦ نوفمبر ٢٠٠٤م.

يَعثُر المزيد من الدول على النفط داخل حدوده وتستغل احتياطياته ويثرى. لقد دخل مجال النفط لاعبون جدد للحصول على حصة من هذه الصناعة عالية الربحية.

تتم تجارة النفط بالدولار الأمريكى. مع تراكم الأموال الكثيرة بالدولار الأمريكى للدول المنتجة، تصبح الحاجَة مُلحَّة إلى إعادة تدوير هذه الاحتياطيات. يسلك كثيرون الطريق السهل ـ الاستثمار فى سندات بالدولار الأمريكى مقابل عائدات مُنخفِضة.

فعليًا، يُعتبَر ذلك إقراضًا للمال إلى الولايات المتحدة. أنفقت الولايات المتحدة ـ بناءً على ثقتها من ازدياد تدفق الدولارات عليها ـ خاصة فى ولاية بوش، أكثر مما فى جعبتها. اليوم يُقدَّر العجز الأمريكى بأكثر من ١٠ تريليونات دولار أمريكى (١٠,٠٠٠ مليار دولار أمريكى).

مع حاجتها إلى الاستيراد والاستهلاك لمزيد من البترول ومن كل شىء، لا يوجد سبيل أمام الولايات المتحدة لسداد ديونها، حتى رغم أنها قد تكسب بعض المال من إقراض المال المودَع لديها من دول العالم. ببساطة توجد دولارات أمريكية أكثر من اللازم داخل النظام المالى العالمى.

إذًا فسوف يستمر العجز الأمريكى فى النمو؛ لأن حجم ديونها يبلغ ما لا تستطيع سداد حتى الفائدة عليه من دخلها. سوف يلزم أن تُسدِّد من القروض التى تتلقاها. سوف تستمر فى الحاجة إلى قروض لتمويل ميزانيتها المُتضخِّمة. لن يؤدى خفض الضرائب إلا إلى زيادة الحال سوءًا. فى الوقت الحالى أدخلت الولايات المتحدة نفسها فى مغامرات مُكلِّفة أملاً فى الحصول على النفط الذى تحتاجه بأسعار رخيصة. لقد جاءت إستراتيجية غزو والاستيلاء على الدولة ذات ثانى أكبر احتياطى للنفط فى العالم بنتائج عكسية. بدلاً من الحصول على النفط، خلقت قدرًا من عدم التيقُّن من الحصول عليه، بحيث انخفض العرض من النفط فى السوق العالمى فى وضع يستهلك العالم فيه المزيد والمزيد من النفط. فى الوقت نفسه تحتاج الولايات المتحدة إلى مزيد من المال من أجل جيش الاحتلال، والذى استمر فى القتال فى حرب مُكلِّفة ضد قوات غير نظامية.

لقد أثَّرت المعرفة بضَعْف الدولار المالى على قيمته. كان سعر صرف الدولار سابقًا ٨٠ سنتًا لليورو فأصبح السعر الآن ١٣٠ سنتًا لليورو. لقد بلغ الانخفاض أكثر من ٥٠٪

من قيمة الدولار السابقة. سوف يعنى قبول السداد بالدولار الأمريكى تلقىّ أقل من نصف السعر المُحدَّد سابقًا بالدولار الأمريكى.

من الواضح أنه إذا استمر سعر النفط بالدولار الأمريكى ثابتًا، فإن المنتجين سوف يكونون يتلقون فعليًّا أقل من نصف ما كانوا يتلقونه قبل انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكى. للحصول على قيمة صادراتهم، فلا بُدَّ من زيادة السعر.

فى الوقت نفسه، دخلت الصين فى الصورة. لقد خلق نموها السريع طلبًا غير مسبوق على النفط. الصين مستعدة لدفع أسعار أكثر ارتفاعًا لتلبية احتياجات سكانها البالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة. على أية حال الرنمِنبى (العملة الصينية) مربوط بالدولار الأمريكى، وقد انخفض سعر صرفه مع انخفاض سعر صرف الدولار. مثل الولايات المتحدة إذا دفعت الصين سعر النفط القديم فسوف تُقلِّل بذلك من الثمن الحقيقى الذى يحصل عليه منتجو النفط.

بما أن الصين مستعدة لدفع المزيد، وأن الرنمِنبى لا يزال يجعل المنتجات الصينية تنافسية فى السوق العالمى، فليس لدى الصين سبب للمساعدة فى العمل على خفض أسعار النفط. وهكذا تحصل أسعار النفط على دفعة لأعلى. بالنسبة للصين فليس ذلك سوى تصحيح لخلل فى سوق النفط. لن تتأثر تكلفته كثيرًا. بالنسبة للصين ليس ما يهمها هو السعر، ولكن توافر ما يكفى من النفط لتلبية احتياجاتها المتزايدة. إذا تطلَّب الأمر، فسوف تدفع المزيد.

خلال ذلك، ربما يتم رفض الدولار المنخفض القيمة كعملة التجارة. سوف تجعل القيمة المنخفِضة المُصدِّرين، بمن فيهم مُصدِّرو النفط، يكسبون أقل من القيمة الحقيقية لصادراتهم. إنهم لم يُطالِبوا بعد بأن يُسدَّد لهم بعملات أخرى ولكنهم يُضطرون إلى تحويل المكاسب بالدولار الأمريكى بسرعة لكيلا يخسروا عندما ينخفض سعر صرف الدولار أكثر. بتغيير العملة إلى يورو أو ين، فسوف يُغمَر العالم بالدولار الأمريكى. وسوف يدفع ذلك قيمة الدولار الأمريكى إلى الانخفاض. عندما يصل الأمر إلى أن يُطالِب منتجو النفط بأن يُسدَّد لهم باليورو أو الين، فسيكاد ألا تكون هناك فائدة تُرجَى من الدولار الأمريكى.

سوف تتحوَّل البنوك المركزية التى تحتفظ باحتياطياتها فى صورة الدولار الأمريكى بعيدًا عنه لتجنُّب الخسائر القادمة عندما تنخفض قيمته أكثر. لقد أثبت الذهب أنه استثمار جيد. إن سعره يزداد أمام كل العملات تقريبًا. ولكن الاحتفاظ بالمال فى صورة اليورو والإسترلينى والين سوف يكون أضمن من الدولار الأمريكى. من المُرجَّح أن الزيادات فى الاحتياطيات القومية عند حسابها بالدولار ليست بسبب الأداء الاقتصادى فقط ولكن بسبب صعود عملات الاحتياطى الأخرى، وأيضًا بسبب الذهب المخزون لدى البنوك المركزية.

ولكننا سنستمر فى حساب الأسعار بالدولار الأمريكى. الزيادة فى سعر النفط بالدولار الأمريكى هى حوالى ١٠٠٪. ولكن بالجنيه واليورو والين فهى أقل بكثير. إن ما نشهده هو صورة مُشوَّشة لأوضاع العالم المالية بسبب الهبوط فى قيمة العملة القياسية التى نستخدمها. فى الحقيقة، لم يعد الدولار الأمريكى يعكس القيمة الحقيقية أو ثروات الشعوب. مثلاً، عند القياس بالدولار الأمريكى سيكون احتياطى ماليزيا قد تضاعف ضعفين خلال السنة الأخيرة. هل حدث ذلك فعلاً؟ إذا تم الحساب باليورو أو الين أو حتى بالإسترلينى، كم ستكون الزيادة فى قيمة الاحتياطى؟

إننا نود أن نعرف أثر زيادة أسعار النفط على دول شرق آسيا. بلا شك، هناك بعض الأثر. ولكن الأهم هو أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكى على دول جنوب شرق آسيا. باستثناء دول مثل ماليزيا والصين، هكذا: فإن الزيادة فى أسعار النفط ليست كبيرة بسبب الانخفاض فى قيمة الدولار.

لم تتأثر اليابان تقريبًا. على الرغم من محاولة دفع سعر الدولار الأمريكى لأعلى من أجل الحفاظ على قيمة احتياطياتها المُقدَّرة بـ٨٠٠ مليار دولار أمريكى، فإن الدولار لا يزال ينخفض أمام الين. تصل زيادات الأسعار فى اليابان إلى ربما أقل من نصف الزيادات التى تدل عليها أسعار الدولار. على الرغم من أن النفط يُمثِّل نسبة كبيرة من واردات اليابان، فإن الجودة المُرتفِعة لمنتجات اليابان لن تتغير بشكل كبير بسبب زيادة قدرها ٥٠٪ فى أسعار النفط عند حسابها بالين اليابانى. ما نسبة التكلفة فى سعر البيع لكاميرات اليابان الرقمية (ديجيتال) الرائعة التى يبدأ سعرها من ألف دولار. أو

التليفزيون البلازما اليابانى الذى يبدأ سعره فى ماليزيا من ١٠,٠٠٠ رنجِت ماليزى؟ الخسارة الوحيدة لليابان تأتى من الانخفاض فى قيمة احتياطياتها البالغة ٨٠٠ مليار دولار أمريكى.

الأمر نفسه تقريبًا مع كوريا الجنوبية بمنتجاتها التصديرية المُتزايِدة الإحكام. لن تكون تكلفة النفط لإنتاج تليفوناتها المحمولة كبيرة جدًّا، حتى إذا أخذنا فى الاعتبار تكاليف النقل والكهرباء، وكوريا الجنوبية لديها الكثير من محطات الإنتاج النووى.

لقد ذكرت الصين سابقًا. كل ما عليها أن تفعله هو أن تُعيد تحديد قيمة الرنمِنبى وسوف تختفى الزيادة فى سعر النفط تمامًا. تحتاج الصين إلى النفط غالبًا من أجل الطاقة. لديها عدد قليل من السيارات بالمقارنة بعدد سكانها. سوف ينتج عن إعادة تحديد قيمة الرنمِنبى إثراء لشعبها بدون زيادة تكلفة صادراتها كثيرًا. سوف تكون هناك بعض التعديلات للتأقلم، ولكن الاقتصاد الذى يُطلق عليه أنه شديد السخونة سوف يُصبِح أقل سخونة مع إعادة تحديد القيمة.

سوف يختلف التأثير بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا؛ لأن البعض ينتج البترول والبعض الآخر لا ينتجه. من الواضح أن الدول غير المُنتِجة سوف تواجه بعض الصعوبات وسوف تصبح مُهتمَّة بالوقود البديل. تحتاج هذه الدول إلى تجاهل أنصار البيئة الدوليين الذين يعترضون على المشروعات الهيدروكهربائية.

بالطبع يجب مراعاة العناية اللازمة لعدم تدمير الغابات، إلخ، ولكن يجب تذكير أنصار البيئة الدوليين أن دولهم كانت قد أتمَّت قدراتها المائية بالكامل بدون مراعاة العناية اللازمة للبيئة، وأنهم قد أصبحوا أثرياء نتيجة لذلك. إذا لم يريدوا للآخرين أن يُطوِّروا قدراتهم المائية فيجب أن يعوضوا هذه الدول بدفع مقابل النفط اللازم. إذا لم يكونوا مستعدين لذلك إذن فليتوقفوا عن التنديد بالآخرين.

يجب ألا يتم تطوير القدرات المائية لدول جنوب شرق آسيا الأكثر فقرًا من أجل الاستخدام المحلىّ فقط ولكن أيضًا للتصدير. يجب تهنئة لاوس على خطتها لبيع الكهرباء المُولَّدة مائيًّا للدول المجاورة.

تتمتع دول جنوب شرق آسيا الأخرى ببعض الاحتياطيات التى تم استغلالها أو يمكن

أن تُستغَل. المشكلة سياسية وبيروقراطية أكثر منها نتيجة لنقص موارد النفط. مع الإرادة السياسية سوف يكون تأثير زيادة أسعار النفط على دول جنوب شرق آسيا لا يُذكَر.

كما قلت سابقًا، المشكلة ليست فى الزيادات فى أسعار النفط ولكن فى انخفاض قيمة الدولار الأمريكى. إذا ما اختارت دول آسيا، خاصة الصين، إعادة تقييم عملاتها، فسوف يكون الأثر هو انخفاض قيمة الدولار الأمريكى. يمكن لذلك أن يؤدى مرة ثانية إلى موجة بيع للدولار الأمريكى وانخفاض جديد فى قيمته.

يعرف من عاصر منَّا أزمة النقد فى عامى ١٩٧٩ و١٩٩٩م أثرَ انخفاض قيمة العملات على الاقتصادات. سوف تتعرض البنوك والشركات الأمريكية إلى مشكلات خطيرة. سوف تحاول حكومة الولايات المتحدة إخراجها من هذه الورطة. هى تحاول حتى اليوم إخراج شركات الطيران الأمريكية من ورطتها، والتى أفلست جميعًا نتيجة للخوف من الإرهاب. سوف تحاول أكثر من ذلك مع البنوك والشركات لمعادلة تأثير انخفاض قيمة الدولار. سوف يكون ذلك موقفًا صعبًا. سوف يتحتَّم تجاهل كل العظات السابقة عن ترك الشركات الخاسرة تموت، وعن الشفافية، إلخ. الجزء المُحزِن هو أن المحاولات قد لا تنجح.

سوف يستمر العالم فى كونه فى حالة اضطراب اقتصادى ومالى. ولكن صحافة ذوى العِرْق الأوروبى سوف تحاول أن ترسم صورة مُشرقة. سوف يُعرَض الاقتصاد الأمريكى على أساس أنه ينمو عند حساب ذلك بالدولار الأمريكى. أما عند الحساب باليورو والين فهو لن ينمو.

فى الحقيقة، سيقدم الانخفاض فى قيمة الدولار الأمريكى على أنه شىء جيد. سوف يدَّعى الاقتصادى العظيم أن حكومة الولايات المتحدة قد خططت له. سوف يتم حث العالم على الاستمرار فى استخدام الدولار الأمريكى للتجارة ولحفظ الاحتياطيات بالدولار الأمريكى. سوف تنخدع بعض الدول بهذه الدعاية ولكن ليس كلها.

عندما تحطمت الطائرتان فى برجى مركز التجارة العالمى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، قام بوش فورًا بالتعريف بما ظن أنه السبب الحقيقى. كان ذلك السبب هو أن المسلمين يغارون من حرية الشعب الأمريكى، وكان لأن المسلمين فقراء. يُبيِّن هذا نقصًا فى فهم الأمور من جانبه.

بالمثل فإن بوش ليس مُرجَّحًا له أن يعرف الأسباب الحقيقية لانخفاض قيمة الدولار والزيادة الظاهرة فى أسعار النفط. بوش ليس مُرجَّحًا له أن يربط ذلك بالعجز الضخم لدى الولايات المتحدة أو طرق الإنفاق المُسرفة لحكومته. فى أفضل السيناريوهات سوف يكون فى حالة إنكار. لا يمكننا أن نتوقع أن يفعل بوش أى شىء لإعادة القيمة الصحيحة للدولار الأمريكى. كما لن يكون بمقدوره أن يُصحِّح أسعار النفط.

إننى أعرف الصحافة. سوف تقول صحافة ذوى العِرْق الأوروبى مرة أخرى إن د. محاضير يعرف عن المالية ما يمكن كتابته على ظهر طابع بوستة. إننى أتفق معها تمامًا. ألم تكن مُحقَّة فى تَنَبُّئها بانهيار الاقتصاد الماليزى والذى كتبت عنه ملايين الكلمات فى آلاف الصفحات تلو رفض ماليزيا لنصائح صندوق النقد الدولى، وكذلك مؤسسة التحكم فى العملة!.

إننى واثق من أن هذا المنتدى قد جذب أناسًا قد يودون أن يعرفوا كل شىء عن التكامل الشرق آسيوى ـ وهو شىء حرمه السيد چيمس بيكر!. ربما تودون أيضًا أن تعرفوا أثر الزيادات فى أسعار النفط على شرق آسيا. ولكن بالمقارنة بصدمة النفط الأولى، فحقيقة ليس هناك زيادة فى سعر النفط. هناك فقط انخفاض فى قيمة الدولار الأمريكى. يجب أن يكون السؤال هو ما أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكى، ورفضها القريب كعملة التجارة.

للإجابة عن ذلك يجب أن نتذكر الأحداث التى أدت إلى صدمة النفط الأولى فى عام ١٩٧٣م ـ سنة حرب يوم كيپور(*). فى البداية كان الدولار الأمريكى مربوطًا بالذهب عملاً باتفاقية بريتون وودز. مع عام ١٩٧١م كانت الولايات المتحدة قد أصبحت تشعر بأن قيمة الذهب مرتفعة. قرر نيكسون أن يترك الذهب وأن يجعل السوق يُحدِّد قيمة الدولار.

كما كان مُتوقَّعًا، انخفضت قيمة الدولار. يجب ملاحظة أن منتجات الولايات المتحدة كانت غالية ليس بسبب قوة الدولار، ولكن بسبب الأجور التى زادت تحت

(*) عيد الغفران، وفيه شن الجبشان المصرى والسورى حرب التحرير المجيدة أكتوبر رمضان ـ ١٩٧٣م/ ١٣٩٣هـ ـ المترجم.

ضغوط نقابات العُمَّال. سمحت الولايات المتحدة بانخفاض قيمة الدولار لتعويض الأجور المُرتفِعة التى طالب بها العمال.

ولكن الولايات المتحدة كانت تدفع الثمن نفسه مقابل وارداتها من النفط ــ والتى كانت فى ذلك الوقت تبلغ ٣ دولارات أمريكية للبرميل. كان مُنتِجو النفط إذن يحصلون على مقابل أقل لمنتجاتهم لأن قيمة الدولار كانت تنخفض. فى الوقت نفسه كانت أسعار منتجات الولايات المتحدة تزداد، بما فيها المُصنَّعة من النفط، بسبب التكلفة المُرتفِعة للعمالة والتضخم فى الولايات المتحدة. اتحدت الدول العربية وحاولت طلب أسعار أعلى مقابل النفط بعد تيقنها من أنها تأخذ مقابلاً بخسًا.

عندما ساعدت الولايات المتحدة فى الدفاع عن القوات الإسرائيلية فى حرب يوم كيبور، قرر اتحاد الدول العربية المُنتِجة للبترول (الأوابك) مع الأوبك وقف شحن النفط إلى الولايات المتحدة.

كان الأثر لحظيًّا. اضطرب اقتصاد الولايات المتحدة بدرجة كبيرة، وكذلك أوروبا ودول أخرى.

فى نهاية المطاف، قرر العرب زيادة سعر البترول بنسبة ٤٠٠٪ ليصبح ١٢ دولارًا أمريكيًّا. فجأة أصبح العرب شديدى الثراء. ارتفعت آمالهم إلى مشروعات تنموية عظيمة الطموح. ورغم تلك المشروعات تبقَّى لديهم المال. ونصحهم الخبراء الأجانب بالاحتفاظ بأموالهم فى الولايات المتحدة، بما ترتَّب عليه مساعدة الولايات المتحدة على تمويل نفسها وجنى المال من إقراض الأموال البترولية العربية. لفترة من الزمن أبقى ذلك الولايات المتحدة على السطح.

أما بالنسبة إلى العرب، فقد فاجأهم تهاوى اقتصاد العالم نتيجة لحظرهم وما تبعه من زيادة سعر النفط. ليس من المُرجَّح أن يفعلوا ذلك مرة ثانية؛ لأنهم يخافون أن ذلك ربما يؤدِّى إلى غزو الولايات المتحدة لدولهم. إن الزيادة الحالية فى الأسعار ليست نتيجة مُبادرَة عربية، ولكن نتيجة للهيمنة الأمريكية. ولكن الزيادة قليلة، بحيث إن العالم وشرق آسيا سيتأقلمان خلال فترة وجيزة. ما يتبقى هو كيفية معاملة الدولار الأمريكى المنخفض القيمة. إننى أدعو الدول والشركات إلى الانتقال إلى التعامل باليورو والين أو بالذهب. عندئذٍ لن يضركم ازدياد أسعار النفط.

٣١ ـ التأثير العالمى على فرص الأعمال:
التعاون الاقتصادى فى المنطقة [شرق آسيا] ومستقبله(*)

أولاً، الواضح. لقد أصبح العالم صغيرًا وهو يزداد انكماشًا طوال الوقت. طبعًا هو لم يصغر فى الحجم. إنه لا يزال بالحجم نفسه الذى كان به لألفيات طويلة. إنه صغير فقط من ناحية سهولة الوصول. إننا نستطيع الآن أن نتصل لحظيا إلى كل أنحاء العالم، نتكلم ونرى على الأقل صورًا على الجانب الآخر من العالم.

إننا نستطيع فى الحقيقة أن نسافر نصف المسافة حول العالم فى ٢٠ ساعة فقط. حول العالم فى ٨٠ يومًا لم يعُد أمرًا صعبًا اليوم.

ولأننا نستطيع أن نفعل كل ذلك، فإننا لا نملك سوى أن نتأثر بما يحدث فى أجزاء أخرى من العالم. لقد دخلت طائرة فى برج التجارة العالمى فى نيويورك، على مسافة تبعُد عنا ١٢ منطقة زمنية وانهار سوق المال لدينا فورًا. يتم احتلال العراق فيتصاعد سعر النفط فى دولنا. يرتفع سعر صرف اليورو فى أوروبا وتزداد تكلفة وارداتنا. وكما يقولون: عندما تعطس الولايات المتحدة فإننا نُصاب بالبرد.

القوْل بأن هناك تأثيرًا دوليًّا على فرص الأعمال فى بلدنا أو فى أى مكان هو تصريح أقل من الحقيقة. الحقيقة هى أن فرص الأعمال اليوم، حتى فرص الأعمال المحلية، تتأثر بشكل ملحوظ بما يحدثَ دوليًّا.

بالطبع إذا كنا نتحدث عن الاستثمارات الأجنبية، المباشرة أو غير المباشرة، فإن التأثير الدولى يكاد يكون كاملاً. إننا، الدول المُضيفة، نريد أن نجذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

لهذا نحن نُعدُّ أنفسنا، ونصبح مُرحِّبين بالمُستثمِرين، ونعرض حوافز، ونبنى تجمُّعَات صناعية بكل احتياجاتها. ولكن إذا كان هناك تصوَّر أجنبى أننا غير مُستقرِّين، أن هناك إرهابيين من بيننا، إلخ.، فإن الفرص التى نعرضها لن تجد مريدها.

(*) خطاب ألقاه فى مؤتمر الاستثمار الدولى فى جاكرتا، إندونيسيا، فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤م.

أيضًا إذا كانت بلدنا غير جيدة إداريًّا، وكانت صورة الحكومة أنها فاسدة، فإن الفرص التى نعرضها سوف يتم تجاهلها أيضًا.

وبما أننا نريد بشدة أن نُروِّج لفرص الأعمال و الاستثمار الأجنبى المباشر، فإننا نُسلِّم للتأثير الدولى ونحاول أن نعيد ترتيب البيت؛ إننا نحاول أن نُحسِّن من إدارتنا ونحاول تقليل الفساد.

هذا النوع من التأثير الدولى جيد. وإلا فقد نتعوَّد على الوضع فى بلدنا حتى أننا لا نلاحظ عيوبه.

ولكن المجتمع الدولى غير مستعد لغض النظر عن هذه الأشياء. إذا أردنا بحق أن يرغبوا فى الفرص التى نعرضها، فإننا يجب أن نتعامل مع النقص فينا، ويجب أن نقوِّمه.

مع تقدُّم العولمة، أصبح رأس المال مُتحرِّكًا جدًّا، وبالتالى يختار القليل من بين الكثير. يُؤثِّر ذلك على فرص الأعمال فى بلدنا. يجب أن نجعل أنفسنا جذَّابين وعلى مستوى المنافسة وإلا ستذهب الأعمال إلى مكان آخر. حتى رأس مالنا نحن يمكن أن يهجرنا.

حاليًّا تلوح الصين فى أُفق الاستثمار. لدى الصين ميزة السوق المحلى الضخم والعمالة الماهرة قليلة التكلفة.

ربما ليست نية الصين هى الحجْر على كل رأس المال الأجنبى المتاح للاستثمار. ولكن جاذبية الصين تصل إلى درجة أنها تُؤثِّر على جاذبية ما نعرضه للمُستثمِرين، سواء كانوا أجانب أو محليين ولفرص الأعمال فى بلادنا. ولكن بالفعل الصين تُصدِّر رأس المال وتستثمره بالخارج.

إذا أردنا استثمارات صينية، فيجب أن نفهم احتياجات الصين. لا بُدَّ أن تكون هناك أشياء تحتاجها الصين ولا تستطيع أن تنتجها. إذا كنا أذكياء فنحن نستطيع أن نُنتِج للصين، والتى، على وجه ما، هى مثال آخر للتأثير الدولى على فرص الأعمال.

على الجانب الآخر، إذا فكَّرنا فى دول جنوب شرق آسيا كدول أجنبية، فإنها هى أيضًا تستطيع التأثير على فرص الأعمال فى بلدنا. يمكن أن يكون التأثير سلبيًّا بالطبع.

ماليزيا، بتكلفة العمالة المُرتفِعة فيها، ليست بمثل جاذبية كثير من الجيران الآسيويين. قد تكون خسارة ماليزيا، وذلك يحدث فعلاً، مكسبَ دول الآسيان المُنخفِضة التكلفة. إننا نرى ذلك بالفعل. ترحل الصناعات كثيفة العمالة من ماليزيا، حتى التى يملكها ماليزيون منها. وسوف يرحل المزيد عندما يتم تطبيق اتفاقية الآسيان(*) للتجارة الحُرَّة (AFTA) فى عام ٢٠٠٥م (**).

ولكن ماليزيا تعتقد أن الجيران الأثرياء سوف يُثرون ماليزيا. لهذا نحن لدينا سياسة «نفَّع جارك». عندما ترحل صناعاتنا إلى دول مُنخفِضة التكلفة فسوف يصبح الجيران أكثر ثراءً. لن تظل الأجور مُنخفِضة إلى الأبد. مع ارتفاع الأجور سوف تزداد القوة الشرائية. سوف يصبح هناك المزيد من الأثرياء القادرين على شراء المنتجات الماليزية الأكبر تكلفة.

فى الحقيقة فإن الاقتراب من دولة ثريَّة مثل سنغافورة قد ساعد تجارة ماليزيا السياحية. والآن تستثمر سنغافورة بشكل كبير فى ماليزيا. هناك صناعات مُعيَنَة لا يمكن أن تتواجد فى سنغافورة، لذا تجعل هذه الصناعات نفسها جذَّابة للمُستثمرين السنغافوريين، خاصة الشركات الغنية بالمال المُتصِلة بالحكومة.

إن صادراتنا إلى جيراننا فى الآسيان سوف تنمو مع تزايد ثراء هذه الدول. بالضبط كما تُثرى سنغافورة ماليزيا بالاستثمار فى شركات ماليزية مُربِحة، فسوف يكون الدخل الصافى لسنغافورة أكبر مع شراء ماليزيا للمزيد مما لدى سنغافورة. لا يمكن التوكيد بما فيه الكفاية على أهمية وجود جيران أثرياء.

تنمو سوق الآسيان فى الحجم وكذلك التجارة الماليزية مع دول الآسيان، وأنا واثق من أن تجارة دول أخرى فى الآسيان مع بعضها البعض قد نمت وسوف تستمر فى النمو. بعبارة أخرى، تُؤثِّر الدول الأجنبية فى مجموعة الآسيان بشكل إيجابى على الاستثمارات فى فرص الأعمال لدى هذه الدول.

ولكن بافتراض أننا دمجنا سوق الآسيان، فسوف تتولَّد لدينا سوق بنصف مليار

(*) الآسيان (ASEAN): اتحاد دول جنوب شرق آسيا – المترجم.

(**) بدأ تنفيذها ـ المترجم.

إنسان. ليست قدرتهم الشرائية كبيرة حاليًّا، ولكن من خلال التجارة والاستثمارات الآسيوية الداخلية فسوف تزداد قدراتهم الشرائية.

سوف نصبح سوقًا ثرية وسوف يريد المنتجون من داخل دول الآسيان أو من خارجها أن يدخلوا هذه السوق. لكى يصبحوا قادرين على المنافسة فى سوق الآسيان النامية سيتوجَّب عليهم أن يستثمروا فى دول الآسيان. سوف يستفيد كل واحد منا من السوق الآسيوية من ناحية الاستثمارات أيضًا.

تشهد دول الآسيان تحسُّن مناخ الاستثمار من خلال التعلُّم من بعضنا البعض. تتعلم دول الآسيان ما تحتاج إلى عمله من أجل جذب الاستثمارات لفرص الاستثمار فى بلادهم من الدول الأكثر تقدُّمًا الأعضاء فى الآسيان.

إننى لا أحتاج إلى تفصيل ما يتوجَّب عمله. ولكنها ليست مُصادَفة أن مجموعة الآسيان هى واحدة من أنجح المجموعات للدول النامية. إننا ناجحون لأننا نعرف كيف نلبِّى حاجات المستثمرين، أجانب أو محليين. كما نعرف أيضًا أساسيات الترويج للتجارة وكيفية تحقيق النمو من خلال التجارة.

عندما كانت الدول النامية الأخرى مُتوجِّسَة من أن تكون لديها مُشارَكة أجنبية فى اقتصادها، رحَّبت دول الآسيان، بالتعلُّم من بعضها البعض، بالاستثمار الأجنبى واستخدمت التجارة الخارجية أو الموجهة للتصدير لنمو اقتصاداتها.

لقد تخلَّت معظم دول الآسيان عن فكرة التأميم كإستراتيجية لاستخلاص أكبر قدر من الفائدة لبلادهم ولشعوبهم من نشاطات الأعمال. عندما حققت دولها الاستقلال مال بعضها إلى أن تكون اشتراكية.

ولكن عندما رأوا أن الدول التى مارست التجارة الحُرَّة وفتحت اقتصاداتها للمشاركة الأجنبية قد تمتعت بمعدلات نمو اقتصادى أعلى، تخلَّت دول الآسيان الاشتراكية عن التأميم، إلخ، وانفتحت على التجارة والاستثمارات الأجنبية. بصورة ما يُمثِّل ذلك تأثيرًا أجنبيًّا على فرص الاستثمار أيضًا.

لقد ركَّزتُ حتى الآن على الأثر الجيد للتأثير الأجنبى على فرص الأعمال فى الدولة. ولكن يمكن للتأثير الأجنبى أن يكون مُدمِّرًا لاقتصاد الدولة ولفرص الأعمال

بها، كما فى قبول فكرة أن السوق يجب أن تُحدِّد أسعار صرف العملات. السوق بعيدة عن الكمال وهى ليست مسئولة أمام أحد، ولا حتى أمام نفسها. هى فوضوية.

فى منتصف التسعينيات، تحت حُجَّة أن الاقتصاد كان نشيطًا بشكل لا يمكن أن يستمر، حَجَب تُجَّار العملة فى تايلاند ما لديهم من نقد أجنبى. كانت النتيجة هى انخفاض سعر صرف البات [العملة التايلاندية] بسرعة، مما زاد من تكلفة الواردات ومن مدفوعات الديون الأجنبية.

مع تسييل المُستثمِرين الأجانب للأسهم من أجل تلافى المزيد من الانخفاض قبل التحويل إلى الدولار الأمريكى ونقلها للخارج، انهارت سوق الأسهم، مما سبَّب المتاعب للشركات. ونحن نعلم الباقى.

انتشر الكلام عن أن انخفاض قيمة العملة مُعدٍ، وأن الاقتصادات السليمة فى الدول المحاورة لتايلاندا ستنهار لا محالة مع انتقال عدوى مرض تايلاند إليها، وأنه لِتجنُّب تأثير العدوى، يجب على المستثمرين أن يبيعوا كل شىء ويتركوا هذه الدول.

وهكذا تم بيع ونقل الأموال والأسهم، أولاً من قِبَل تُجَّار العملة والمستثمرين الأجانب، ثم من قِبَل المواطنين. بذلك اجتاحت أزمة مالية واقتصادية شرق آسيا، مما سبَّب المتاعب للحكومات والشركات والبنوك. كانوا جميعًا على حافة الإفلاس.

فى هذه المرحلة، جاءت الأموال الأجنبية لشراء هذه البنوك والشركات بأثمان بخسة. بالنسبة للقادمين من الخارج بأموالهم، وفَّر الاقتصاد المُصاب فرص استثمار عديدة لجنى المال بسهولة. ولكن للدولة المعنية ولرجال الأعمال بها كانت الخسائر فادحة.

فى نهاية الأمر، يمكن للأموال والمستثمرين الأجانب أن يملكوا كل البنوك والشركات، وأن يكونوا فى وضع يهيمنون فيه على اقتصاد الدولة. هذه الهيمنة الاقتصادية لا يمكن إلا أن تمتد لتشمل الهيمنة السياسية، وبالتالى يتآكل استقلال الدولة بشدة.

سوف ينظر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وكذلك الخبراء الاقتصاديون فى الدول الثرية، إلى اكتساب الأجانب للسلطة والتحكم فى البنوك والشركات كأمر مُتوافِق مع نظام التجارة الحُرَّة والانفتاح الذى يدعون إليه.

فقدت الكثير من هذه الدول استقلالها فذلك ثمن يجب أن تدفعه مقابل الإدارة

السيئة لمواردها المالية ولاقتصادها. لا يجوز إلقاء اللوم على المُتربِّحين مثل چورچ سورس. لا بُدَّ من أن يفتحوا لهم أبواب هدر اقتصادات الدول الأخرى كى يستطيع المستثمرون الأجانب الاستيلاء عليها.

إذا عنينا بالنظر إلى التاريخ، فإننا سوف نلاحظ أن السبب المُؤدِّى إلى تمكُّن الدول الأوروبية من استعمار كثير من دول آسيا وإفريقيا كان السعى وراء التجارة الحُرَّة. بعض الشعوب فقدت دُولَها إلى الأبد.

يُنكِر الداعون الجُدُد إلى التجارة الحُرَّة أن لديهم أية نية للاستعمار أو حتى الهيمنة. إنهم يُصرُّون أن التجارة الحُرَّة، وإزالة الحدود وممارسة المنافسة المفتوحة سوف تساعد على تنمية وإثراء العالم الثالث. إنهم يُشيرون إلى أنه عندما يدخل رأس المال إلى الدول التى لديها مشكلات اقصادية. فبعض من رأس المال هذا سوف يترسب ويصل إلى مواطنى هذه الدول وأنهم سيتمكنون من التقاط قطراته.

إننى أتساءل كيف سيرى من حاربوا قديمًا من أجل الحرية والذين قدَّموا أنفسهم من أجل الاستقلال، كيف سينظرون إلى الترسُّب والتقاط القطرات. ربما يبدو ذلك بالنسبة إليهم ثمنًا كبيرًا يدفعونه. للأسف فإننا لا يُمكننا أن نتأكد من مشاعرهم حول هذا التأثير الأجنبى على فرص الأعمال فى بلادهم.

يجب أن نُرحِّب بالتعاون الاقتصادى فى المنطقة. ولكن يجب أيضًا أن نأخذ فى اعتبارنا مستويات النماء الاقتصادى المختلفة بين الدول الأعضاء فى المنطقة، بما فيها منطقة جنوب شرق آسيا.

يجب أن نُؤمن بالتجارة الحُرَّة فقط إذا صاحبتها التجارة العادلة. يجب حسن استغلال فرص الأعمال، سواء فى التجارة أو الاستثمار، بطريقة يستفيد منها الطرفان. يجب أن تكون النتيجة كسبًا مُتبادَلاً.

بالطبع يمكن أن يكون التأثير الأجنبى على فرص الأعمال إيجابيًّا أو سلبيًّا. يمكن أن يبنى أو أن يهدم. يجب أن تكون الدول التى تُروِّج لفرص الأعمال حذرة وأن تفحص بدقة كل عرض يتضمن تأثيرًا أجنبيًّا. فقط إذا كانت نتيجة التأثير مكاسب، وبشكل واضح، للدول النامية التى تُروِّج لفرص الأعمال، فقط عندئذ يجب التواصل معهم واستقبالهم.

تجرى اليوم محاولة لجعل كل ممارسات الأعمال وضوابطها مُتَّسِقة مع ممارسات وضوابط مُعيَّنة تُدعَى بالدوليَّة. إجمالاً هى جيدة. بكل تأكيد سوف تُؤثِّر الحدود المُكافِحة لممارسات الفساد بشكل إيجابى على فرص الأعمال.

كان الأمر سيصبح أكثر سهولة لو كانت كل صفقات الأعمال واضحة ومُستقيمة، لا تخضع سوى لقواعد وقوانين وسياسات معروفة. يجب ألا تتضمن خيوطًا سياسية أو انتفاعًا لأشخاص أو عائلات مُعيَّنة موجودة فى السُلْطة.

ولكن قبل الإسراع فى الحديث حول الواسطة والمحسوبية التى يُفترَض انتشارها فى الدول النامية، يجب على دول العالم الأول أن تنظر فى المرآة. أشد أنواع الواسطة المفضوحة هى إدارة التمويل طويل المدى (LTCM)، وهناك أمثلة أخرى.

لقد نمت دول كثيرة فى شرق آسيا بقوة؛ لأن الحكومات اعتبرت وظيفتها هى مساعدة الشركات ورجال الأعمال المُتمتِّعين بإمكانات كامنة تُمكِّنهم من أن يصبحوا كبارًا ومُنافِسين للعمالقة ذوى التاريخ فى العالم.

لقد نجحت هذه الدول، ونرى اليوم أسماءً مثل *سونى* وهيتاشى وهيوندای ودايو يُؤثِّرون بنجاح على الاقتصاد العالمى. لقد استفادت حكوماتهم ودولهم كثيرًا من وراء هؤلاء العمالقة الناجحين الذين ساعدتهم على النمو. هل هذه واسطة أم هى الطريقة للترويج لدخول شركة دولة ما إلى عالم يسوده العمالقة الراسخون ذوو التاريخ؟

قبل أن نُقرِّر، دعونا تنذكر الشركات المُرخَصَّة فى الماضى، شركة الهند الشرقية البريطانية، وشركة شرق آسيا الهولندية، وشركة شرق آسيا الدانماركية، والشركات الفرنسية المدعومة من الحكومة الفرنسية، والكثير غيرها. لم تُعطَ امتيازات حكومية واحتكارية فقط، ولكن امتد الأمر ليشمل استثمار بعض الملوك والأمراء فيها.

ثم كان هناك المُفوَّضون للسطو مثل هنرى مورجان(*) الذى مُنِح رخصة للسطو فى أعالى البحار. مرة أخرى استثمر ذوو النفوذ فى الحكومة فى مغامرات السطو.

(*) سير هنرى مورجان: وُلد فى ويلز وعاش فى القرن الـ١٧. قام بأعمال قرصنة مُرخَّصة لصالح بريطانيا فى منطقة الكاريبى، ولم تخلُ هجماته من المذابح، سواء ضد الإسبان أو غيرهم فى كوبا وبنما وڤنزويلا وغيرها ـ المترجم.

إن الممارسات السابقة، والتى أدَّت إلى تكوُّن ثروة كبيرة وتنمية للأجانب الذين وَعَظوا ضد الواسطة، أسوأ من نوع الدعم الشرعى الذى تُقدِّمه حكومات الدول النامية اليوم إلى القطاع الخاص، أسوأ من ممارسات اليابان المحدودة وماليزيا المحدودة.

ولكن ما أقوله عن دعم الحكومات للشركات الخاصة ليس من أمور الماضى. إنهم يمارسون ذلك إلى اليوم. إنهم يُجبِرون الدول، بالضغط السياسى والاقتصادى، وحتى العسكرى، على القيام بالأعمال مع شركاتهم العملاقة. ليس من غير المعتاد للحكومات التى تدعو للصلاح الاقتصادى أن تضغط على حكوماتنا لشراء منتجات شركاتهم. وعندما يحتلون الدول عسكريًّا تذهب العقود إلى الشركات المُنتمِية للدول التى تساند الاحتلال العسكرى. هذه هى الواسطة فى أسوأ أشكالها. وكما قلت، إن ذلك كله يحدث اليوم.

يجب ألا تتأثر حكومات الدول النامية بخدعة الصواب الاقتصادى. يجب أن تفعل ما يعطيها أفضل عائد. بدلاً من التسليم للنفوذ الدولى على فرص أعمالها، يجب أن تُسلِم أيضًا للنفوذ المحلىّ، أى احتياجات شعوبها وبلادها.

إن مستقبل المنطقة يُمكِن أن يكون مُشرِقًا إذا أصبحنا مُنتقِين لردودنا على النفوذ الدولى. يجب أن نهتم بالتأثُّر بذلك النفوذ فقط إذا كان مُتبادَلاً، فقط إذا كانت نتيجة المكسب المُتبادَل مُمكِنة، يجب أن نتجاهل الحدود التى يضعها من يُنصِّبون أنفسهم ملوكًا للأخلاقيات؛ لأننا نعرف أنهم يكيلون بمكيالين، وهم لا يتورَّعون عن تجاهل هذه الحدود التى يضعونها عندما لا تتفق مع أهوائهم.

بالطبع، سوف يُعاقبوننا بجرم معارضتنا، ولكن إذا اتحدنا معًا يمكننا أن نحِد من أثر أعمالهم العقابية. العالم صغير ولكن هناك مساحة لنُظُم وإستراتيجيات أخرى. يجب أن نقبل النفوذ الدولى، ولكن يجب أن نُسلِم للنفوذ المحلى أيضًا. فى ختام التحليل، ما يهم هو مصلحة بلادنا وشعوبنا.